



جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

القراءاتُ القرآنيَّةُ ما بينَ الأشمونيِّ (ت 900هـ) في شرحه والصَّبَّانِ  
(ت 1206هـ) في حاشيته: دراسةٌ في الاحتِجاجِ اللُّغويِّ والنَّحويِّ

إعداد

إبراهيم محمد حسن فقرا

إشراف

أ. د. أحمد حامد

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها،  
من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.

2023

القراءاتُ القرآنيَّةُ ما بينَ الأشمونيِّ (ت 900هـ) في شرحه والصَّبَّانِ  
(ت 1206هـ) في حاشيَّته: دراسةٌ في الاحتِجاجِ اللُّغويِّ والنَّحويِّ

إعداد

إبراهيم محمد حسن فقرا

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2023/07/26م، وأجيزت:

 التوقيع	أ. د. أحمد حامد
 التوقيع	المشرف الرئيسي أ. د. يونس عمرو
 التوقيع	الممتحن الخارجي أ. د. وائل ابو صالح
 التوقيع	الممتحن الداخلي أ. د. مهدي عرار
 التوقيع	الممتحن الداخلي



جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

القراءاتُ القرآنيَّةُ ما بينَ الأشمونيِّ (ت 900هـ) في شرحه والصَّبَّانِ  
(ت 1206هـ) في حاشيَّته: دراسةٌ في الاحتِجاجِ اللُّغويِّ والنَّحويِّ

إعداد

إبراهيم محمد حسن فقرا

إشراف

أ. د. أحمد حامد

بناءً على تعليمات منح درجة الدكتوراة الصادرة عن مجلس عمداء جامعة النجاح فقد تم نشر البحث

المستل التالي من الاطروحة:

حامد، أحمد؛ فقرا، إبراهيم (2023). اثر القراءاتُ القرآنيَّةُ المتواتره في التوجيه النحوي في شرح  
الأشمونيِّ حاشية الصَّبَّانِ.

## الإهداء

إلى نبع الحبِّ والحنانِ

أمِّي

إلى مَنْ شَقِيَّ لِيُعْطِيَ

أبي

إلى رمز المحبَّة والوفاء والمُساندة

زوجتي الحبيبة

إلى فلذة كبدي وقرَّة عيني

ابني محمَّد

إلى إخوتي وأخواتي

وإلى كلِّ طالبٍ علمٍ أُهدي هذه الدِّراسة

الباحثُ: إبراهيم محمد حسن فقرا

## الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم، أبدأ بحمد الله أولاً وآخرًا، وأُردف بالصلاة والسلام على أبي القاسم سيدنا محمد خير من نطق بالضاد القائل: إنما أنا قاسمٌ والله يُعطي، وبعد، فقد تمت هذه الدراسة بفضل الله ورسوله، وبذلك أودُّ أن أشكر أستاذي الأستاذ الدكتور أحمد حامد المشرف على هذه الرسالة، إذ تتبَّع هذا العمل منذ بدايته، وأبدى ملحوظاته القيِّمة التي قومتُ فصوله، ولولا فضل توجيهاته، وحُسن نُصحهِ؛ لَمَا وصلت الدراسة إلى هذه الصَّورة، فجزاه الله خير الجزاء.

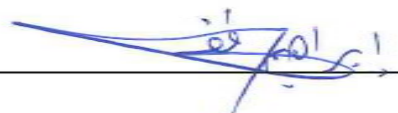
وأقدم شكرًا حسنًا إلى أساتذتي الفضلاء الذين تفضَّلوا بالموافقة على مناقشة هذه الدراسة على الرَّغم من ضيق وقتهم وانشغالهم، وبملحوظاتهم التي أغنت الدراسة وجملتها، فانه يجزيهم خيرَ الجزاء.

## الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

**القراءاتُ القرآنيَّةُ ما بينَ الأشمونيِّ (ت 900هـ) في شرحه والصَّبَّانِ  
(ت 1206هـ) في حاشيته: دراسةٌ في الاحتجاج اللُّغويِّ والنَّحويِّ**

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: إبراهيم محمد فخر  
التوقيع:   
التاريخ: 26/7/23

## فهرس المحتويات

الإهداء.....	د
الشكر و التقدير.....	هـ
الإقرار.....	و
فهرس المحتويات.....	ز
فهرس الملاحق.....	م
الملخص.....	ن
المقدمة.....	1
أهمية الدراسة.....	2
أهداف الدراسة.....	2
مشكلة الدراسة.....	2
الدراسات السابقة.....	3
منهج الدراسة.....	4
مخطط الدراسة.....	5
التمهيد.....	6
أولاً: الأشموني.....	6
ثانياً: الصبان.....	7
ثالثاً: معنى الاحتجاج.....	8
<b>الفصل الأول: أثرُ القراءاتِ القرآنيّةِ في المسائلِ الصوتيّةِ ما بينَ الأشمونيِّ والصبانِ.....</b>	<b>10</b>
فتحُ نونِ المثنى بعدَ الألفِ.....	10
ضمُّ (نون) المثنى بعدَ الألفِ.....	11
إشمام فاءِ الفعلِ الثلاثيِّ الأجوفِ.....	12
التقاء الساكنينِ عند انفصالهما.....	13
ضمُّ (هاء) الضميرِ بعد (ياء ساكنة و كسرة) على لغةِ الحجازيينِ.....	15

- 16.....فتحُ سين (عسيئتم) وكسرُها
- 18.....إبدالُ السينِ تاءً
- 19.....إبدالُ الواوِ المكسورةِ همزة
- 20.....تسكينُ عين (عشر) لتوالي الحركات
- 20.....تحقيقُ الهمزةِ الثانيةِ الساكنةِ في الكلمةِ الواحدة
- 21.....الوقوفُ بالياءِ على الاسمِ المنقوصِ غيرِ المنصوبِ
- 23.....حذفُ (نونِ التوكيدِ الخفيفة) لغيرِ ساكنٍ ولا وَقْفٍ
- 25.....حَذْفُ (نونِ الرِّفْعِ في الأفعالِ الخمسةِ بلا حاجة
- 26.....حذفُ النونِ لتقصيرِ الصلَّة
- 27.....حذفُ نونِ الوقايةِ من (لذن)
- 29.....تشديدُ النونِ في (اللذانِ واللَّتَانِ) في حالتي الرِّفْعِ والنَّصْبِ
- 31.....الوصلُ بنيةِ الوقفِ
- 32.....إثباتُ نطقِ (هاءِ السكتِ) في الوصلِ
- 34.....الفصلُ الثاني: أثرُ القراءاتِ القرآنيةِ في المسائلِ الصرفيةِ ما بينَ الأشمونيِّ والصبَّانِ
- 34.....صرفُ ما لا ينصرفُ للتَّناسُبِ
- 37.....تذكيرُ اسمِ الجنسِ -البقر- وتأنِيثُهُ
- 38.....بينَ يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ
- 38.....بينَ تَفْعَلُ وَيُفْعَلُ
- 41.....بينَ فَعَلَ وَفَعِلَ
- 42.....فَعَلَاتُ وَفَعَلَاتُ
- 43.....بينَ فُعَالِي وَفَعَلَى
- 43.....جوازُ وقوعِ "نونِ التوكيدِ الخفيفةِ: في الفعلِ المسندِ إلى "ألفِ الاثنين"
- 46.....إثباتُ همزةِ التَفْصِيلِ من الاسمِ (شرّ)
- 48.....الفصلُ الثالثُ: أثرُ القراءاتِ القرآنيةِ في المسائلِ النحويَّةِ ما بينَ الأشمونيِّ والصبَّانِ
- 48.....المبحثُ الأوَّلُ: "التوجيهِ النحوي للقراءاتِ القرآنيةِ في المرفوعات"

- 48.....رفعُ المضارعِ الذالِ على الحالِ بعدَ (حتّى) .....
- 49.....رَفَعُ المضارعِ بعدَ الأمرِ إذا لم يُقصدِ الجزاءُ وقصدَ الوصفَ.....
- 50.....رَفَعُ المضارعِ الواقعِ جوابَ الطَّلَبِ على اعتبارِ الحالِ أو الاستئنافِ.....
- 51.....رَفَعُ المضارعِ الواقعِ جوابًا للنَّهي بعد حذفِ الفاءِ.....
- 53.....رفعُ الجزاءِ بعدَ فعلِ شَرَطِ مُضارعٍ.....
- 54.....رفعُ الفعلِ المضارعِ المقرونِ بالفاءِ بعدَ جوابِ الشَّرطِ ونصبُهُ وجزمُهُ.....
- 57.....إهمالُ (أَنَّ) حملًا على (ما) المصدريةِ ورفعُ الفعلِ بعدها.....
- 59.....إهمالُ (إِنَّ) الجازمةِ حملًا على (لو) ورفعُ الفعلِ بعدها.....
- 60.....إهمالُ (لكنَّ) المخففةِ من التَّثْقِيلِ ورفعُ الاسمِ بعدها بالابتداء.....
- 61.....حذفُ المبتدأِ العائدِ على الاسمِ الموصولِ.....
- 64.....حذفُ العائدِ على المبتدأِ إذا كان بلفظِ (كُلِّ).....
- 66.....إعرابُ (يوم) قبلَ فعلٍ مُعربٍ.....
- 68.....زيادةُ الباءِ في اسمِ (ليس) إذا تأخَّرَ لموضعِ الخبرِ وتوسَّطَ بينها وبينَ خبرِها.....
- 69.....إثباتُ اسمِ (لات) وحذفُ خبرِها شذوذًا.....
- 69.....إعمالُ (لا) عملَ (ليس).....
- 71.....فتحُ همزةِ (إِنَّ) وكسرها بعدَ (فاءِ الجزاءِ).....
- 72.....توابعِ المرفوعاتِ.....
- 72.....رفعُ الاسمِ المعطوفِ على اسمِ (أَنَّ) بعد استكمالِ الخبرِ.....
- 74.....رفعُ الاسمِ المعطوفِ على اسمِ (إِنَّ) قبلَ استكمالِ الخبرِ.....
- 77.....المبحثُ الثَّاني: التوجيهِ النحويِّ للقراءاتِ القرآنيةِ في المنصوباتِ.....
- 77.....أولًا: منصوباتِ الأفعالِ.....
- 77.....نصبُ الفعلِ المضارعِ بِـ(أَنَّ) المضمرةِ بعدَ (إنَّما).....
- 79.....نصبُ الفعلِ المضارعِ بعدَ (إِنَّ) المسبوقةِ بحرفِ عطفٍ.....
- 82.....نصبُ الفعلِ المضارعِ المقرونِ (بالواوِ) جوابًا للتمنيِّ.....
- 83.....نصبُ الفعلِ المضارعِ المقرونِ بالفاءِ جوابًا للترجِّي.....

- 86..... نصبُ الفعلِ المضارعِ الواقعِ بَعْدَ عاطِفٍ على اسمٍ غيرِ شَبِيهِهِ بِالفعلِ
- 87..... نَصْبُ الفعلِ المضارعِ (بأنْ) المحذوفةِ شذوذاً
- 90..... نصب الفعل المضارع بـ(لم) على لغة بعض العرب
- 91..... نصبُ الفعلِ المضارعِ الواقعِ بَعْدَ (ثمَّ) بين جُمْلَتَي الشرطِ
- 93..... جوازُ نصبِ الفعلِ المضارعِ ورفعه بـ(أنْ) بَعْدَ فِعْلٍ مِنْ أفعالِ الرُّجْحانِ
- 94..... إثباتُ المَصْدَرِ لـ (لو) بِمَنْزِلَةِ (أنْ)
- 95..... اسمُ الفاعلِ بينَ الإعمالِ والإهمالِ
- 96..... ثانيًا: منصوباتُ الأسماءِ
- 96..... ترجيحُ النَّصْبِ في بابِ اشتغالِ العاملِ عَنِ المعمولِ
- 99..... نَصْبُ الاسمِ بَعْدَ أداةِ الاستثناءِ (إِلَّا) وَرَفْعُهُ بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ المُوجِبِ
- 100..... نصبُ الاسمِ الواقعِ بَعْدَ (إِلَّا) في الاستثناءِ غيرِ الموجبِ
- 104..... النَّصْبُ والرَّفْعُ في الاسمِ المُعرِّفِ المعطوفِ على المُنادى
- 106..... إعمالِ (إنْ) المُخَفَّفَةِ عَمَلِ (ليس)
- 107..... إعمالِ (إنْ) المُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ
- 110..... إعمالِ الحجازيينِ (ما) عَمَلِ (ليس)
- 112..... تَوَسُّطُ خبرِ ليسَ بينها وبينَ اسمِها
- 114..... عَمَلُ (لا) النافيةِ للجنسِ عند تَكَرُّرِها
- 116..... حَذْفُ مفعولِ (ظَنَّ) أو إِحْدَى أخواتِها
- 117..... الفصلُ بينَ (أما) وبينَ (فاءِ) بِمعمولِ محذوفٍ يُفسِّره ما بَعْدَ (فاءِ)
- 119..... أي الموصولة بين الإعراب والبناء
- 121..... ثالثًا: توابع المنصوبات
- 121..... مَجِيءُ (البَدَلِ) بِنفسِ لفظِ (المُبْدَلِ مِنْهُ):
- 123..... المبحث الثالث: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في المجرورات
- 123..... إعرابِ (لَدُنْ) وَجَرِّها بَعْدَ حرفِ الجرِّ
- 123..... جرُّ الزَّمانِ بـ(لات)

- 124 ..... جرُّ الحالِ لفظاً (بمن الزائدة)
- 126 ..... زيادة حرف الجرِّ (عن)
- 126 ..... الجرُّ على المجاورة
- 127 ..... الفصلُ بينَ المُضَافِ والمُضَافِ إليه
- 131 ..... حذفُ المُضَافِ وإبقاء المُضَافِ إليه مجروراً
- 133 ..... إضافةُ العددِ (مئةً) إلى جَمْعٍ
- 134 ..... ضمُّ باءِ (رَبِّ) مع نيّةِ الإضافةِ لـ (ياءِ المتكلمِ) في النداءِ
- 135 ..... (قَبْلُ) و (بَعْدُ) بينَ الإعرابِ والبناءِ
- 137 ..... توابعُ المجروراتِ
- 137 ..... العطفُ جرّاً على الضميرِ المجرورِ بغيرِ إعادةِ الجارِّ
- 139 ..... مُصطَلحُ بَدَلِ المُطابِقِ
- 140 ..... المبحثُ الرَّابِعُ: التوجيهُ النحويُّ للقراءاتِ القرآنيّةِ في المجزوماتِ
- 140 ..... جزمُ (اللامِ) فعلاً الفاعلِ المُخاطَبِ
- 141 ..... وجوبُ اقتِرانِ (الفاءِ) بجُملةِ جوابِ الشرطِ إذا كانتِ طليبيّةً
- 142 ..... حذفُ (نونِ تكونِ) المجرومةِ
- 144 ..... حذفُ مجزومِ (لَمَّا)
- 145 ..... توابعُ المجزوماتِ
- 145 ..... جزمُ الفعلِ المضارعِ ونصبُهُ عطفاً على جوابِ الشرطِ المقرونِ بالفاءِ
- 147 ..... جزمُ الفعلِ المضارعِ عطفاً على موضعِ الفاءِ في الجزاءِ
- 148 ..... جوازُ عطفِ الفعلِ المضارعِ (جزماً) على الفعلِ المَاضِي (جوابِ الشرطِ)
- 149 ..... المبحثُ الخامسُ في الأدواتِ:
- 149 ..... جوازُ حذفِ (الفاءِ) في خبرِ (مَا) الموصولةِ المُجرّاةِ مَجْرَى الشرطيّةِ
- 150 ..... دخولُ (أَنَّ) المُخفّفةِ على جُملةِ الدّعاءِ من غيرِ فاصلٍ
- 151 ..... (ذَا) مع (مَا) بينَ الاستفهاميةِ والموصوليّةِ
- 152 ..... جوازُ فتحِ (همزةِ إنَّ) وكسرها بعدَ الواوِ

153	..... (كلًا) بين الحرفية والاسمية
153	..... زيادة (لام) الابتداء في خبر (أنَّ)
154	..... حذف (الواو) والاستغناء عنها بالضمّة
156	..... (لات) ما بين لات يلبتُ وألت يألُتُ
157	..... منع توكيد المضارع المتصل (بلام الحال) (بنون التوكيد)
158	..... التّرجيحُ ما بين حذف نون الإعراب ونون الوقاية
161	..... (حاشا) ما بين الفعلية والاسمية والحرفية
162	..... جواز العطف بـ(أو) إثرَ (همز التسوية)
163	..... مجيءُ (اللّام) بمعنى (عند)
164	..... مجيءُ (على) بمعنى (الباء)
165	..... مجيءُ (من) بمعنى التّبعض
166	..... مجيءُ (أو) للإضرابِ بمعنى (بل)
168	..... مجيءُ (لما) بمعنى (إلّا)
169	..... زيادة (لام التّقوية) في المفعول به
171	..... الخاتمة
173	..... المراجع العلمية
184	..... الملاحق
b	..... <b>Abstract</b>

## فهرس الملاحق

ملحق (أ) شهادة قبول نشر البحث المسئل من الاطروحة ..... 184

القراءاتُ القرآنيَّةُ ما بينَ الأشمونيِّ (ت 900هـ) في شرحه والصَّبَّانِ (ت 1206هـ)  
في حاشيته: دراسةٌ في الاحتجاجِ اللُّغويِّ والنَّحويِّ

إعداد

إبراهيم محمد حسن فقرا

إشراف

أ. د. أحمد حامد

الملخص

سعتُ هذه الدِّراسةُ إلى بيانِ أثرِ القراءاتِ القرآنيَّةِ عندَ الأشمونيِّ والصَّبَّانِ؛ إذ عرضتُ القراءاتِ اللَّاتِي احتجَّ بها في كتابيهما الشَّرْحَ والحاشيةَ، ثمَّ بيَّنتُ موقفَهُما منها، وقارنتُ بينَ تخريجِهِما للقراءةِ، وبينَهُما وبينَ النحويِّينَ الأوائلِ، ومنَ الجديرِ بالذِّكرِ أنَّ كثيرًا منَ المسائلِ وافقَ الصَّبَّانُ الأشمونيِّ في توجيهه للقراءةِ، ولم يفرقا بينَ القراءاتِ القرآنيَّةِ المتواترةِ والآحادِ والشاذَّةِ في الاحتجاجِ؛ إذ إنَّهُما لم يألوا جهدًا في انتهازِ الفرصِ للاستشهادِ بالقراءاتِ، وقد اتبعتُ هذه الدِّراسةُ المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ.

حوتِ الدِّراسةُ على مقدِّمةٍ جاءَ فيه أهميَّةُ الدِّراسةِ وأهدافُها ومشكلاتُها والمنهجُ الَّذِي سارتِ عليه، وبعدَ ذلك التمهيدُ جاءَ فيه حديثٌ عنِ الأشمونيِّ والصَّبَّانِ ومعنى الاحتجاجِ لغَةً واصطلاحًا وثلاثةُ فصولٍ مُقسَّمةً وفقَ الأبوابِ اللُّغويَّةِ والنَّحويَّةِ؛ فجاءَ الفصلُ الأوَّلُ تحتَ عنوانِ "أثرُ القراءاتِ القرآنيَّةِ في المسائلِ الصوتيَّةِ"، والثَّاني تحتَ عنوانِ "أثرُ القراءاتِ القرآنيَّةِ في المسائلِ الصرفيَّةِ"، والثَّالثُ تحتَ عنوانِ "أثرُ القراءاتِ القرآنيَّةِ في المسائلِ النَّحويَّةِ"، ثمَّ الخاتمةُ وذكَّرتُ فيها أهمَّ النَّتائِجِ الَّتِي توصلتُ إليها، منها: مدى اهتمامِ كلِّ منَ الأشمونيِّ والصَّبَّانِ بالقراءاتِ القرآنيَّةِ، ولم يفرقِ الأشمونيِّ والصَّبَّانُ بينَ القراءاتِ من حيثِ الاحتجاجِ بها في المسائلِ اللُّغويَّةِ والنَّحويَّةِ، وموافقةِ الصَّبَّانِ الأشمونيِّ في أكثرِ المسائلِ... وغيرها منَ النَّتائِجِ، وبهذا فقد استنتجَ الباحثُ أنَّ الأشمونيِّ والصَّبَّانِ لم يتعصَّبا لمذهبٍ لُغويٍّ ولا لمدرسةٍ نحويَّةٍ؛ إلَّا أنَّهما استخدما المصطلحاتِ البصريَّةِ كـ (حروفِ الجرِّ، والضَّميرِ، واسمِ الفاعلِ، لا النافية للجنسِ...)

الكلمات المفتاحية: القراءاتُ القرآنيَّةُ؛ الأشمونيِّ؛ الصَّبَّانِ؛ الاحتجاجِ اللُّغويِّ والنَّحويِّ.

## المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ، سلطانِ أولي العزم من المرسلين، وسيدِ  
النبیین وإمام المؤمنين وبعده،

فتتال العلوم منزلتها وشرفها من منزلة ما تتعلق به وشرفه، ولا شك أن القرآن الكريم هو أشرفُ  
الكتب، ومنه نالت اللغة العربية هذه المنزلة الرفيعة والشرف العالي، وقد توسع علماؤنا -رحمهم الله-  
في دراسته من شتى مجالات اللغة، وبخاصة قضايا النحو بعد تعدد القراءات القرآنية، وعلم القراءات  
متواترها وشاذها من أوثق العلوم صلة بكتاب الله تبارك وتعالى، وكان من فضل الله علي أن يهديني  
لهذه الدراسة الموسومة بـ "القراءات القرآنية ما بين الأشموني (ت900هـ) في شرحه والصبان  
(ت1206هـ) في حاشيته دراسة في الاحتجاج اللغوي والنحوي"، وقد تناولت في هذه الدراسة القراءات  
القرآنية المتواترة منها والشاذة التي وظفها الأشموني في شرحه والصبان في حاشيته للاحتجاج بها على  
قاعدة معينة حيث خرجت القراءات من مظانها، مثل: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد  
(ت324هـ)، والمبسوط في القراءات العشر لابن مهران (ت381هـ)، والمحتسب في تبیین وجوه شواذ  
القراءات والإيضاح عنها لابن جنِّي (ت392هـ)، وكتاب عبد اللطيف الخطيب معجم القراءات...  
وغيرها، ثم عيّنت صاحب القراءات أو أصحابها ثم شرعتُ بمناقشتها وبيان الحجة فيها مستعيناً بما جاء  
في الشرح وفي الحاشية ويكتب النحويين مثل: كتاب الجمل في النحو للخليل (ت170هـ)، وكتاب  
سيبويه (ت180هـ)، وكتب معاني القرآن للفراء (ت207هـ) وللأخفش (ت215)، وكتاب البحر  
المحيط للأندلسي (ت745)... وغيرها من الكتب ذات الصلة، وفي نهاية النقاش أُبين وجه الاحتجاج  
عند الأشموني وموقف الصبان من هذا الوجه، وبعد ذلك أذكرُ اختيار الباحث من أوجه القراءات لا  
اختياراً على رسول الله حاشا الله فهذا لا يكون لي ولا لأبي أحد؛ ولكن يكون الاختيار بين قرب المسألة  
لإجماع اللغويين والنحويين على الظاهرة اللغوية أو النحوية دون الأخرى؛ ولانتشارها بين العرب.

## أهمية الدراسة

هذه الدراسة تكتسب أهميتها عن طريق تسليط الضوء على حضور القراءات القرآنية المتواترة والشاذة في شرح الأشموني وحاشية الصبان؛ إذ وصل الاحتجاج بالقراءات إلى أكثر من مائة مسألة، كما تبين مدى تأثير القراءات في اختيار الأشموني أو الصبان لوجه لغوي أو نحوي والحكم عليه بالجواز لوجود قراءة تشهد لهذا الوجه أو ذلك؛ كجواز الفصل بين المتضايين بغير حرف جر أو ظرف في النثر من الكلام مستشهدين بقراءة ابن عامر؛ وكقراءة حمزة إذ عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وغير ذلك سيظهر في صفحات الدراسة.

## أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بيان أثر القراءات وأهميتها في الاحتجاج اللغوي والنحوي عند الأشموني والصبان، وموقف الأشموني والصبان من القراءات المتواترة والشاذة، وموقف الصبان من الأشموني وتوجيهاته، وبيان المدرسة النحوية التي ينتمي إليها الأشموني والصبان، وهل تعصبا إلى مدرسة دون أخرى أم لا، وبيان أثر القراءات في تعديدهما للقواعد، ومدى تأثرهما بالسابقين.

## مشكلة الدراسة

استقراء المعلومات الكثيفة من الشرح والحاشية، وطريقة تتبعها، وبخاصة التي تتعلق بالقراءات القرآنية إن المتواترة وإن الأحاد وإن الشاذة وكيف تناولها الأشموني والصبان من بعده، ومدى موافقة الصبان للأشموني أو مخالفته، ونقل الصبان الكثير من الكلام الذي يبدو غامضا وبخاصة عند استشهاده أو استشهاد الأشموني بقراءة قرآنية، هذا الكلام يسبب تشويشا عند الباحث في اختيار الصبان وتوجيهه، ومن المشكلات أيضا هل أضاف الصبان قراءات لم يذكرها الأشموني في شرحه؟ هل كان للفائدة فحسب نحو قوله في جمع جمع الجمع لكلمة جمل بأن يعقوب قرأ (جُمالات) بضم الجيم، ثم هل تغاضى

الصَّبَانُ عن بعض القراءات التي أوردها الأشمونيّ في شرحه؟ كيف أثّرت القراءات القرآنيّة في الاحتجاج اللّغويّ والنحويّ ما بين الأشمونيّ والصَّبَان في الحاشية؟ ومن أسئلة الدّراسة:

- هل تأثّر الأشمونيّ والصَّبَان بالقراءات القرآنيّة؟
  - هل كوّنّت القراءات القرآنيّة مصدرًا من مصادر الاحتجاج.
  - هل فرّق الأشمونيّ أو الصَّبَان بين القراءات من حيث تواترها وشاذّها؟
  - هل توافق أو اختلف توجيه القراءات بين الأشمونيّ والصَّبَان؟
  - هل انتمى الأشمونيّ أو الصَّبَان لمدرسة نحويّة معيّنة؟
  - هل تأثّر الأشمونيّ أو الصَّبَان بالنحويّين القدامى؟
  - هل تعصّب الأشمونيّ أو الصَّبَان لرأيٍ دون آخر في المسائل المدروسة؟
- وغيرها من الأسئلة التي قد تفرّض أثناء كتابة الدّراسة.

### الدّراساتُ السّابِقةُ

لم يقف الباحثُ في حدود اطلّاعه وما أُتيح له من إمكانيّاتٍ على دراسةٍ تناولتِ القراءاتِ القرآنيّةَ وتوجيهها لغويًّا ونحويًّا عندَ الأشمونيّ والصَّبَانِ إلّا أنّ ثَمّةَ بعضِ الدّراساتِ التي تناولتِ "شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالكٍ وحاشية الصَّبَان على هذا الشّرح"، ومنها على سبيل المثالٍ لا الحصرِ:

1. "الفكرُ اللّغويُّ عندَ الصَّبَانِ في حاشيتهِ على الأشمونيّ"، رسالة دكتوراه، مقدّمة من الطّالب زياد

محمد سلمان أبو سمور، كليّة الآداب، جامعة مؤتة (2006م)، بإشراف: أ.د يحيى عباينة.

تختلفُ هذه الدّراسةُ عن دراستي في أنّ الباحثَ لم يتناولِ أثرَ القراءاتِ القرآنيّةِ إلّا أنّه ذكر شيئاً من القراءاتِ بشكلٍ قليلٍ وقعت في سبع صفحات.

2. "القسم الثاني من الجزء الأول من حاشية الصبّان على شرح الأشموني للألفية"، تحقيق ودراسة، رسالة ماجستير، مقدّمة من الطّالبة: نوال إبراهيم الأمين، كليّة الآداب، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلاميّة (2005م)، بإشراف: د. عبد المنعم الشّيخ عثمان.

تختلف هذه الدّراسة عن دراستي في أنّها لم تعالج أثر القراءات القرآنيّة الواردة في شرح الأشمونيّ وفي حاشية الصّبّان على الأشمونيّ.

3. "القسم الثاني من الجزء الثاني من حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ للألفية"، تحقيق ودراسة، رسالة ماجستير، مقدّمة من الطّالبة: مناهل عبّاس أحمد عوض السيّد، كليّة الآداب، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلاميّة (2005م)، بإشراف: د. عبد المنعم الشّيخ عثمان.

تختلف هذه الدّراسة عن دراستي في أنّها لم تعالج أثر القراءات القرآنيّة الواردة في شرح الأشمونيّ وفي حاشية الصّبّان على الأشمونيّ.

4. "دراسة في حاشية الصّبّان، د. يحيى عباينة وزياد محمّد أبو سمّور"، بحث محكّم، الجامعة الأردنيّة، المجلّد 35، عدد 3، 2008م.

تختلف هذه الدّراسة عن دراستي في أنّها لم تعالج أثر القراءات القرآنيّة الواردة في شرح الأشمونيّ وفي حاشية الصّبّان على الأشمونيّ.

بالإضافة إلى بعض الدّراسات البحثيّة التي تناولت شرح الأشمونيّ وحاشية الصّبّان دون معالجة موضوع الاحتجاج اللّغويّ والنّحويّ فيها.

### منهج الدّراسة

سارت هذه الدّراسة على المنهج الوصفيّ التحليليّ سعياً لبيان أصحاب القراءات، وأسْتِقراء مواطن الاستشهاد بها، ثمّ تحليلها، وبيان سبب ذكرها، وأهميتها في موطنها، ورأي الأشمونيّ والصّبّان، ومقارنة رأي الأشمونيّ والصّبّان منها، ومقارنتهما مع غيرهما من النّحويين.

## مُخَطِّطُ الدَّرَاسَةِ

قَسَمْتُ الدَّرَاسَةَ وَفَقَ مَا يَلِي: مُقَدِّمَةٌ وَتَمْهِيدٌ وَثَلَاثَةُ فُصُولٍ وَخَاتِمَةٌ نَشْتَمِلُ عَلَى أَهَمِّ النَّتَائِجِ وَالِاسْتِنْتَاغَاتِ الَّتِي تَوْصَلْتُ إِلَيْهَا وَقَدْ جَاءَ التَّقْسِيمُ وَفَقًا لِلآتِي:

المُقَدِّمَةُ: ذَكَرْتُ فِيهَا أَهْمِيَّةَ الدَّرَاسَةِ وَمَكَانَتَهَا، أَهْدَافَهَا وَمُشْكَلَاتِهَا وَالدَّرَاسَاتِ السَّابِقَةَ، وَالْمَنْهَجَ الَّذِي سَارَتْ عَلَيْهِ.

التَّمْهِيدُ: وَتَتَاوَلْتُ فِيهِ الْأَشْمُونِيَّ وَمَكَانَةَ شَرْحِهِ فِي مِضْمَارِهِ، ثُمَّ الصَّبَانَ، وَأَهْمِيَّةَ حَاشِيَتِهِ وَمَنْهَجِهِ فِيهَا، ثُمَّ مَعْنَى الْإِحْتِجَاجِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا، وَكُلُّ ذَلِكَ بِالْقَدْرِ الَّذِي يَخْدُمُ الدَّرَاسَةَ.

الفصلُ الأوَّلُ: "أثرُ القراءاتِ القرآنيَّةِ في المسائلِ الصوتيَّةِ"

الفصلُ الثَّانِي: "أثرُ القراءاتِ القرآنيَّةِ في المسائلِ الصرفيَّةِ"

الفصلُ الثَّالِثُ: "أثرُ القراءاتِ القرآنيَّةِ في المسائلِ النحويَّةِ"

والخاتمة، وفيها أبرزُ النَّتَائِجِ وَالِاسْتِنْتَاغَاتِ الَّتِي تَوْصَلْتُ إِلَيْهَا، وَأَخِيرًا قَائِمَةَ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ.

## التمهيدُ

### أولاً: الأشمونيّ

#### 1. اسمه ونسبه وآثاره ووفاته

هو علي بن محمد بن عيسى الأشمونيّ الأصل، ثمّ القاهريّ الشافعيّ، نورُ الدّينِ أبو الحسنِ فقيّه، أصوليّ، مقرئ، نحويّ، مُتكلّم، ناظم، أصله من أشمون في مصر، ومولده بالقاهرة، استلم القضاء في دمياط، وُلد الأشمونيّ في شعبان سنة ثمان وثلاثين وثمان مائة (838هـ)، حفظ القرآن الكريم وجمع الجوامع وألفيّة النحو، وأخذ الفقه عن المجليّ والعلم عن البلقينيّ والمناويّ والباميّ ولازمه كثيرًا، والنور الجوجريّ وهو أولُ شيوخه وأخذ في الأصول والعربيّة والفرائض وغيرها عن جماعة، ومن شيوخه أيضًا الكافيجيّ وسيفُ الدّين الحصنيّ والشارمّساحيّ، ومن تصانيفه: شرحُ ألفية ابن مالك في النحو، ونظمُ منهاج الدين للحليّ في شعب الإيمان، ونظمُ جمع الجوامع في الأصول، والينبوع في شرح المجموع في فروع الفقه، ونظمُ إيساغوجي في المنطق، وتعليقة على الأنوار لعمل الأبرار للأرنؤبيليّ في فروع الفقه الشافعيّ، واختلف في وفاته -رحمه الله-؛ فقيل نحو سنة (900هـ) وهو المشهور، وقيل: سنة (918هـ)، وقيل: سنة (929هـ)، وقيل غير ذلك (الزركلي، 2002م)، (السخاوي، د.ت)

#### 2. شرحه على ألفية ابن مالك المُسمّى بـ "منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك"

يعدُّ هذا الكتابُ واحدًا من الكتب التي وضعت شرحًا لألفية ابن مالك، وهو كما يقول مؤلفه في مقدّمته: "وهذا شرحٌ لطيفٌ بديعٌ على ألفية ابن مالك، مُهذّبُ المقاصد، واضحُ المسالك يمتزجُ بها امتزاجُ الرّوح بالجسد، ويحلُّ منها محلَّ الشجاعة من الأسد، تجدُّ نشرَ التّحقيق من أراج عباراته يعبقُ، وبدرَ التّدقيق من أبراج إشاراته يشرق، خلا من الإفراط المملّ، وعلا عن التّفريط المُخلّ، وكان بين ذلك قوامًا، وقد

لَقَبْتُهُ بِـ "مَنْهَجِ الْمَسَالِكِ إِلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ" وَلَمْ أَلْ جُهْدًا فِي تَنْقِيحِهِ وَتَهْذِيبِهِ، وَتَوْضِيحِهِ وَتَقْرِيْبِهِ"  
(الأشموني، 1998م).

وَقَدْ تَلَقَّى الْعُلَمَاءُ هَذَا الْكِتَابَ بِكَثِيرٍ مِنَ الْعِنَايَةِ، فَوَضَعُوا الْحَوَاشِيَ عَلَيْهِ، وَمِنْهُمْ: "أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدِ التُّونِسِيِّ (ت 1199هـ)"، وَقَدْ سَمَّى حَاشِيَتَهُ (زَوَاهِرُ الْكَوَاكِبِ لِزَوَاهِرِ الْمَوَاكِبِ)، وَ"أَبُو الْعِرْفَانَ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ الصَّبَّانِ الشَّافِعِيِّ الْحَنَفِيِّ (ت 1206هـ)"، وَقَدْ عُرِفَتْ حَاشِيَتُهُ بِاسْمِ (حَاشِيَةِ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ) (الأشموني، 1998م)، وَيَدُلُّ عَلَى عِنَايَةِ الْأَوْلِيَاءِ وَالْآخَرِينَ بِهَذَا الشَّرْحِ كَثْرَةُ الْمَطْبُوعَاتِ، وَقَدْ أَشَارَ سَعِيدُ الْأَفْغَانِيُّ فِي كِتَابِهِ مِنْ تَارِيخِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ إِلَى أَنَّ شَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ مِنْ أَكْثَرِ الشَّرُوحِ شَهْرَةً (الأفغاني، س.، د.ت.).

## ثَانِيًا: الصَّبَّانُ

### 1. اسْمُهُ وَنَسَبُهُ (الجبرتي، د.ت.)

هُوَ أَبُو الْعِرْفَانَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ الصَّبَّانِ الشَّافِعِيِّ، وُلِدَ بِمِصْرَ، وَحَفِظَ الْقُرْآنَ وَالْمُتُونَ، وَاجْتَهَدَ فِي طَلْبِ الْعِلْمِ، وَحَضَرَ عَلَى أَشْيَاحِ عَصْرِهِ، وَلَمْ يَزَلِ الشَّيْخُ الصَّبَّانُ يَخْدُمُ الْعِلْمَ وَيَدَأُبُ فِي تَحْصِيلِهِ حَتَّى تَمَهَّرَ فِي الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَّقْلِيَّةِ، وَاشْتَهَرَ بِالتَّحْقِيقِ وَالتَّدْقِيقِ وَالْمُنَاطَرَةَ وَالْجَدَلَ، وَشَاعَ ذِكْرُهُ وَفَضْلُهُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ بِمِصْرَ وَالشَّامِ.

وَمِنْ مَوْلاَفَاتِهِ: (حَاشِيَتُهُ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ) الَّتِي شَهِدَ بِدِقَّتِهَا أَهْلُ الْفَضْلِ وَالْعِرْفَانِ، وَحَاشِيَةُ عَلَى شَرْحِ الْمَلَوِيِّ عَلَى السَّلْمِ الْمُرَوِّقِ، وَمَنْظُومَةٌ فِي عِلْمِ الْعَرُوضِ وَشَرْحِهَا، وَنَظْمُ أَسْمَاءِ أَهْلِ بَدْرٍ، وَمَنْظُومَةٌ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ سِتْمَائَةَ (600) بَيْتٍ، وَمُتَلَاتٌ فِي اللُّغَةِ، وَمَنْظُومَةٌ فِي ضَبْطِ رِوَاةِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، تُوَفِّيَ الشَّيْخَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- سَنَةَ 1206هـ.

## 2. حاشية الصبان على شرح الأشموني ومنهجه

يتبين لقارئ الحاشية غزارة العلم التي حظي بها الصبان إذ إنه لم يترك شاردة ولا واردة في الغالب إلا وعلق عليها وأوضحها، يقول الصبان في مقدمة حاشيته: "هذه حواشٍ شريفة، وتقريباتٌ جليلةٌ منيفة، وتحقيقاتٌ فائقة، وتدقيقاتٌ راقية"، ثم يبين سبب كتابته لهذه الحاشية، يقول: "خدمتُ بها شرح العلامة نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الأشموني الشافعي على ألفية الإمام ابن مالك كل الخدمة، وصرفتُ في تحرير مبانيها وتهذيب معانيها جميع الهممة، ملخصاً فيها زبد ما كتبه عليه المشايخ الأعيان، منبهاً على كثير مما وقع لهم من أسقام الأفهام وأوهام الأذهان، ضاماً إلى ذلك من نفائس المسطور ما ينشرُ به خاطر، مضيفاً إليه من عرائس بنات فكري ما تقرُّ به عين الناظر"، ثم بين بعد ذلك منهجه في الكتاب إذ يقول: "وحيثُ أطلقتُ شيخنا فمرادي به شيخنا العلامة المدابغي، أو قلتُ شيخنا السيد فمرادي به شيخنا المحقق السيد البلدي، أو قلتُ البعض فمرادي به الفهامة الفاضل سيدي يوسف الحنفي - رحمهم الله وجزاهم عنا خيراً-، وما كان زائداً على ما في حواشيهم وليس معزواً لأحدٍ فهو غالباً مما ظهر لي، وربما نسبته إلي صريحاً" (الصبان أ، 1997م)، ومن الجدير ذكره أن الصبان سار وفق ترتيب الأبواب التي وضعها الأشموني في شرحه، كما يوافق في كثير من المسائل.

### ثالثاً: معنى الاحتجاج

المعنى اللغوي: جاء في لسان العرب: والحجة: البرهان؛ وقيل: الحجة ما دُفِعَ بِهِ الخَصْمُ، وقال الأزهري: الحجة الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة، وقال أيضاً: "إنما سُمِّيتُ حُجَّةً لأنها تُحجُّ أي تُقصدُ لأنَّ القصدَ لها وإليها" (منظور م، 1414هـ).

المعنى الاصطلاحي: "هو إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة، أو تركيب، بدليل نقلي صحَّ سندُه إلى عربي فصيح، سليم السليقة" (الشهري، 1431هـ)، وأشار السيوطي إلى معنى قريب من هذا عندما تحدَّث عن السماع، يقول: "وأعني به ما ثبت في كلام من يُوثقُ بفصاحته، فشمَلَ كلامَ الله تعالى، وهو

القرآن الكريم، وكلام نبيّه -صلى الله عليه وسلم-، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ في كلٍّ منها من الثبوت، ثمّ قال: "أما القرآن فكلُّ ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربيّة، سواءً كان متواترًا، أو آحادًا، أم شاذًّا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربيّة إذا لم تخالف قياسًا معلومًا، بل لو خالفته يحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه" (السيوطي، 1989م)، (الأفغاني، د.ت).

## الفصل الأول

### أثرُ القراءاتِ القرآنيّةِ في المسائلِ الصوتيّةِ ما بينَ الأشمونيِّ والصّبانيِّ

#### فتحُ نونِ المثنى بعدَ الألفِ

قال تعالى: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَلَدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا أَتَعِدَانِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي﴾ [الأحقاف: 17]

قرأ الجُمهور (أتعدانني) بكسر النونين نونِ الرّفعِ على الأصلِ ونونِ الوقايةِ على مذهبِ الجُمهور (الأندلسي أ.، 1420هـ).

وقرأ الحسنُ وشيبةُ وأبو جعفر بخلافِ عنه وغيرهم (أتعدانني) بفتحِ النونِ الأولى وكسرِ الثانيةِ (الداني، 2007م)، قال الزّجاجُ عن هذه القراءةِ بأنّها لحنٌ لا وجهَ لها، وذلك لأنّ فتحَ نونِ الاثنينِ خطأً، وذلك مردودٌ لأنّ فتحها لغةٌ عند بعضِ العربِ (مالك أ.، 1990م)، ثمّ يتابعُ الزّجاجُ قوله: "وإنّ حكي ذلك في شدوذٍ، فلا تُحملُ القراءةُ على الشدوذٍ" (الزّجاجُ إ.، 1988م)، وأمّا الزّمخشريُّ فوجهُ قراءةِ الفتحِ على الهروبِ من استنقالِ توالي الكسرتين والياء، يقول: "...كأنّهم استنقلوا إجماعَ النونينِ والكسرتين والياء، ففتحَ الأولى تحريّاً للتخفيفِ" (الزّمخشري، 1407هـ)، ووجهُ الفخرُ الرّازيُّ الفتحَ على أنّها للتخفيفِ من الكسرِ كما خففَ من أدغمَ قرأ (أتعداني) ومن حذفَ إحدى النونينِ قرأ (أتعداني) (الرازي، 1420هـ)، وقد استحسنَ أبو البقاء هذه القراءةَ لكرهيةِ توالي الكسراتِ وقد وجهها على أنّها لغةٌ شاذةٌ، يقول: "أتعدانني: بكسرِ النونِ الأولى، وقرئَ بفتحها، وهي لغةٌ شاذةٌ في فتحِ نونِ الاثنينِ، وحسنتُ هنا شيئاً لكثرةِ الكسراتِ" (العكبري أ.، د.ت)، ومن ذلك قولُ رُوْبَةَ بْنِ الْعَجَّاجِ (يعيش ي.، 2001م) :

(الرّجز)

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيْدَ وَالْعَيْنَانَ      وَمَتَخِرِينَ أَشْبَهًا ظَبْيَانًا

الشاهدُ فيه: فتحُ نونِ المثنى مع الألفِ في قوله (والعيناناً).

وقرأ هشام عن ابن عامر وأبو حاتم عن نافع ومحبوب عن أبي عمرو وعن ابن كثير (أتعداني) بإدغام (نون الرقع) بنون الوقاية، وقرأ نافع في رواية (أتعداني) بحذف نون الوقاية على مذهب سيبيويه. (الأندلسي أ.، 1420هـ).

والحاصل أن الصبان احتج بقراءة الحسن وشيبة وأبي جعفر على جواز فتح النون بعد الألف، يقول: "وقد تفتح نون المثنى مع الألف" (الصبان أ.، 1997م)، واختيار الباحث قراءة من كسر نون المثنى لأنه الأصل، يقول ابن مالك (مالك أ.، 2021م):

وُنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّ      فَافْتَحْ، وَقَلَّ مَنْ بَكَسَرِهِ نَطَقُ  
وُنُونٌ مَا تَنَّى وَالْمُلْحَقُ بِهِ      بَعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ، فَانْتَبِهْ

أي جاءت نون المثنى مكسورة.

#### ضمُّ (نون) المثنى بعد الألف

قال تعالى: ﴿قَالَ لَا يَا أَبَتِ كَمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَأٌ كَمَا بَاتَ وَإِلَيْهِ قَبِلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا﴾ [يوسف: 37]

قرأ الجمهور (ترزقانه) بكسر النون على الأصل موافقين في ذلك السواد من جمهور النحويين والعرب (الأندلسي أ.، 1420هـ).

وقرئ شاذاً (ترزقانه) بضم النون (الصبان، 1997م)، ومنه قول سيديتنا فاطمة الزهراء: (يا حسنان يا حسنان) بضم النون (منظور م.، 1414هـ)، ومن ذلك أيضاً قول ربيعة بن العجاج:

(الرجز)

يَا أَبَتَا أَرْقَبِي الْقِدَانُ      فَالنَّوْمُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ

الشاهد فيه: ضمُّ نون المثنى مع إثبات الألف في قوله (القدان) - ومعناها البراغيث-، و(العينان).

وروي عن أبي عمرو الشيباني أنه قال: ضمَّ نون التثنية لغةً، تقول العرب: يا خليلان بضمَّ النون، ويرى أبو حيان أنَّ ضمَّ النون في التثنية يكون فقط في حالة الرفع يقول: "وقال بعضهم: وبعض العرب من يجعل العلامة الإعرابية في النون إجراءً للمثني مجرى المفرد، لكنه قليل جدًا، ونقل الشيباني عنهم قولهم هذان خليلان، فظاهر كلامه في هذا أنك تقول: "رأيتُ الزيدان"، بفتح النون على النصب، و"مررتُ بالزيدان"، بكسرها على الجرِّ (الأندلسي أ.، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 2013م)، وقال ابن جني: "وقد حُكي عن بعض العرب من يرفع النون في نحو: (الزيدانُ والعمرانُ)، وهو شاذٌّ ولا يُقاسُ غيرُهُما عليهما" (الأندلسي أ.، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 2013م).

والحاصل أنَّ الصبَّان قد احتجَّ بقراءة من ضمَّ نون المثني مع الألف، ليبين جواز ذلك شذوذًا إذ يقول: وقُرئ شذوذًا (الصبَّان أ.، 1997م)، وذلك قليلٌ في كلام العرب ولا يُقاسُ عليه، لذلك فإنَّ الباحث يختارُ قراءة الجمهور؛ لأنه يجب اختيارُ الأحسن للقرآن الكريم والابتعادُ عن الشذوذ.

### إشمام فاء الفعل الثلاثي الأجوف

هو صوتٌ مُركَّبٌ يكونُ بنطق ضمَّةٍ خفيفةٍ بعدَ (فاء الكلمة) متلوَّةٍ بياءٍ ساكنةٍ.

قال تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَنَسَمَاءَ أَقْلَبِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ ﴾ [هود: 44]

قرأ الجمهور بإخلاق الكسر في (فاء الفعل) من (وقيل) و (وغيض)، وهي لغة عامَّة العرب (محيسن، 1997م)، ومنها قول الشاعر -مجهول القائل- (عقيل، 1980م):

(الرجز)

حِيكَتْ عَلَى نَيْرِينَ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبُ الشُّووكَ وَأَنَا تُشَاكُ

الشاهدُ فيه: إخلاقُ الكسرِ في (فاء الفعل) من قوله (حيكْت)؛ إذ إنه فعلٌ ثلاثيٌّ معتلُّ العينِ، مبنيٌّ للمجهولِ.

وقال ابنُ جنِّي: "وهذه هي اللُّغةُ الجيِّدةُ... وهذا الأصلُ في مثل ذلك" (جني، 1954م).

وقرأ الكسائيُّ وهشامٌ ورؤيسٌ بإشمامِ كسرةِ (القاف) في (وقيل) (والغين) في (وغيض) ضمًّا، وهي لغةُ قيسٍ وعقيلٍ ولغةُ مَنْ جاورهم وأكثرُ بني أسدٍ (الجزري، د.ت)، قال ابنُ جنِّي: "وأما من أشم القاف والغين، فإنه أراد بيان أصلِ الضمِّ فيهما؛ وقد كان في (فاء الفعل) ضمَّةٌ فأرادَ نقلَ كسرةِ العينِ إليها، فلم يُمكنه أن يجمعَ في (فاء الفعل) الكسرةَ والضمَّةَ، فأشَمَّ الكسرةَ فصارتِ الحركةُ في (فاء الفعل) بينَ الكسرةِ والضمَّةِ بمنزلةِ الحركةِ في (جابر، وكافر)؛ لأنها بينَ الفتحةِ والكسرةِ" (جني، 1954م)، وفي إشباعِ الكسرِ وإشمامِ فاءِ الفعلِ الثلاثيِّ المعتلِّ العينِ يقولُ ابنُ مالكٍ (مالك أ.، 2021م):

وَكَسِرُ أَوْ أَشْمُ فَا ثَلَاثِيٌّ أَعْلَى عَيْنًا \_\_\_\_\_ أ...

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءةِ الكسائيِّ ومَنْ وافقه نحو (قيل، وغيض) وما شابههما على جوازِ إشمامِ فاءِ الفعلِ الثلاثيِّ الأجوفِ بالياءِ أو الواوِ، واحتجَّ الصَّبَانُ بالقراءةِ نفسها على وجودِ حركةِ بينِ الكسرِ والضمَّةِ وهي حركةُ الإشمامِ كما يقولُ في نحو: قيلَ وغيضَ في قراءةِ الكسائيِّ (الصَّبَانُ أ.، 1997م)، والباحثُ يختارُ وجهَ إخلاصِ الكسرِ لأنَّ ذلكَ الأصلُ كما قالَ ابنُ جنِّي ولأنَّ إخلاصَ الكسرِ لغةُ عامَّةِ العربِ وبها قرأَ الجُمهورُ إلَّا الكسائيَّ، والإشمامَ لغةً بعضهم، وأخذُ ما عليه أكثرُ العربِ أولى من غيره.

#### التقاء الساكنين عند انفصالهما

1. قال تعالى: ﴿فَأَنتَ عَنْهُ لَمَّحٌ﴾ [عبس: 10]

قرأَ الجُمهورُ (عنه) بغيرِ إشباعٍ و(تلَّهي)، بفتحِ التاءِ على حذفِ تاءِ الواحدِ إذ أصلُها (تَلَّهَى). (عطية، 1422هـ).

وقرأ البرزّي عن ابن كثير: (عنه) بإشباع الهاء، و(تلهي) بإدغام تاء المضارعة في تاء (تفعل)، قال الحلبي: "وجاز الجمع بين ساكنين لوجود حرف علة وإدغام"، ثم يقول: وليس لهذه الآية نظير: وهو أنه إذا لقي صلة هاء الكناية - وهو الواو في القراءة - ساكن آخر - أي التاء المدغمة - ثبتت الصلة، بل يجب الحذف (الحلبي أ.، د.ت) وهو بذلك يرجح حذف الواو كقراءة الجمهور، وجاء في النشر أنه لم يعتد بالحذف هنا لأن التشديد عارض والعارض لا يعتد به (الجزري، د.ت).

والحاصل أن الصبان احتج بقراءة البرزّي على إثبات الساكنين عند انفصالهما؛ إذ الأصل في ذلك الحذف، قال الصبان: "...ولو لم يكن الثاني متصلاً حذف الأول نحو: (دعوا لله) [يونس: 22]، (يقولوا التي) [الإسراء: 53]، وربما ثبت كقراءة: {عنه تلهي} [عبس: 10]، بإشباع الهاء وتشديد التاء" (الصبان أ.، 1997م)، والباحث يختار قراءة الجمهور لاتفاقهم عليها، ولأن الأصل في مثل هذه المواضع حذف الأول كما تبين سابقاً وله شواهد، نحو قوله تعالى: (دعوا لله) [يونس: 22]، و(يقولوا التي) [الإسراء: 53]، و(وقيل ادخلوا النار) [التحریم: 10]...

## 2. قال تعالى: ﴿مَالِكُمْ لَانْتَصَرُونَ﴾ [الصافات: 25]

قرأ الجمهور (لا تناصرون) بقاء واحدة وحذف التاء الأخرى (عاشور م.، 1984م)، يقول سيبويه: "إذا التقت التاءان في كلمة نحو: (تتكلمون وتترسون)؛ فأنت بالخيار، إن شئت أثبتتهما، وإن شئت حذفتهما، ومن الإثبات قوله تبارك وتعالى: "تَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ"، و "تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ"، وإن شئت حذف التاء الثانية، ومن حذف إحداهما قوله تبارك وتعالى: "تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا"، وقوله: "وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ"، وسبب كون الثانية أولى بالحذف من الأولى لأنها هي التي تسكن وهي التي تدغم كما في قوله تعالى: "فَادَارَأْتُمْ فِيهَا" أصلها: "فَدَارَأْتُمْ" وقوله: "إِزَيْتَ" أصلها: "تَزَيْتَ"، وهي أيضاً التي تحذف في نحو قوله تبارك وتعالى: "يَذْكُرُونَ" إذ أصلها "يَتَذَكَّرُونَ" فكما اعتلت هنا كذلك تحذف هناك" (سيبويه، 1988م)، وعلل الشاطبي سبب حذف الثانية وذلك لأن الأولى حرف معنى فهي

أولى بالبقاء، والثانية لا تدلُّ على معنى فهي أولى بالحذف، وهذا على مذهب البصريين، والوجه الثاني: أنَّ المحذوفة هي الأولى، وهو مذهب بعض الكوفيين حكاه السيرافي؛ لكونها زائدة على الكلمة، والتاء الثانية من أصل البناء، وعلّة هذا الحذف الفرارُ من كراهية التضعيف (الشاطبي، 2007م).

وقرأ أبو جعفر البرّقيُّ عن ابن كثيرٍ (لا تتأصرون) بتشديد التاء على الإدغام وإثبات ألف (لا) (عاشور م.، 1984م)، يقول ابن عقيل: "وربما ثبت الممدود قبل المدغم المنفصل لأنّ التشديد عارضٌ، لأنّ الأصل تاءان تاء المضارعة وتاء (التفاعل) أو (التفعل)، وليست من نفس الكلمة" (محيسن، 1997م)، وبهذه القراءة التقى ساكنان الأول (اللام) والثاني (التاء المدغمة) والتقاء الساكنين نادرٌ عند البصريين ولا يقيسون عليه، جائزٌ عند الكوفيين وقيسون عليه، وذلك نحو قولهم: "التقت حلقتا البطان"، وقولهم: "لّه ثلثا المال".

والحاصل أنّ الصبان احتجّ بقراءة البرّقيُّ عن ابن كثيرٍ وأبي جعفرٍ لبيان جواز إثبات الساكنين عند انفصالهما وهما في القراءة اللام في (لا) والتاء المدغمة في (تأصرون) (الصبان أ.، 1997م)، ومن الجدير ذكره أنّ التقاء الساكنين جائز عن الكوفيين بخلاف البصريين، والباحث يختار وجه قراءة الجمهور موافقاً لمذهب البصريين، لأنّ التقاء الساكنين غير معروفٍ عن العرب وإن صحَّ ما نقله الكوفيون فهو من باب الشاذّ القليل ولا يُفاسد عليه.

**ضمُّ (هاء) الضمير بعد (ياء ساكنة وكسرة) على لغة الحجازيين**

قال تعالى: ﴿وَمَا أَسْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: 63]

قرأ الجمهور (أسننيه) بكسر (الهاء) لأنها وقعت بعد ياء ساكنة (مجاهد، 1400هـ)، وذلك على لغة أهل نجد من أسدٍ وقيسٍ وتميمٍ (الفراء أ.، 1435هـ)، واختار الأزهرى هذه القراءة، يقول: "وأجوده الكسرة".

وقرأ حفص عن عاصم (أنسانيه) بضم (الهاء) على الأصل (مجاهد، 1400هـ)، قاله النحاس (النحاس، 1421هـ)؛ لأن الضم أصل في الضمير (هو، هُما، هُم...)، وذلك نحو: (منه، عنه...)، والوجهان سيان عند الزجاج، يقول: "وكسر الهاء وضمها جائزان في (أنسانيه)" (الزجاج إ، 1988م)، ولم يفضل إحدى القراءتين على الأخرى، وضم الهاء فعلى لغة الحجازيين إذ إنهم يضمون هاء الغائب مطلقاً، وذلك هو الأصل، فيقولون: "ضربتُه، ومررتُ بهُ، ونظرتُ إليهُ"، قاله ابن مالك (مالك أ، 1990م)، وأشار الفراء إلى أن ضم الهاء في مثل ذلك جاء على لغة غيرهم من العرب، يقول: "فأما قریش وأهل الحجاز ومن حولهم من فصحاء اليمن فإنهم يقولون: (عليهم)، برفع الهاء، (وعليهما، وعليهن)، و(يا أيها الذي نزل عليه الذكر)، و(لا ريب فيه هدى للمتقين)، و(وما تنزلت به الشياطين)، و(نزلت به)، فيرفعون الهاء (الفراء أ، 1435هـ)، وذكر السمين أن سبب الضم هو أن الياء من (أنسانيه) أصلها الفتح، والهاء بعد الفتحة مضمومة فنظر هنا إلى الأصل (الطبي أ، د.ت).

والحاصل أن الصبان احتج بقراءة حفص على جواز ضم (الهاء) إن وليت كسرة أو ياء ساكنة، وذكر أن الحجازيين يضمونها وبلغتهم قرأ حفص، ويحتج بقراءة الجمهور على كسر (الهاء)، يقول: فيكسرها غير الحجازيين، هذا وقد احتج الصبان أيضاً على ذلك بقراءة حفص من قوله تعالى: (ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً) [الفتح: 10] بضم (الهاء) في (عليه)، وكذلك بقراءة حمزة من قوله تعالى: ﴿قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا﴾ [القصص: 29]، إذ إنه ضم الهاء بعد كسر في قوله (لأهله)، (الصبان أ، 1997م)، والباحث يختار قراءة حفص لأنها جاءت على أصل الضمير، والمعنى في القراءتين واحد.

### فتح سين (عسيتم) وكسرها

قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد: 22]

قرأ الجمهور (عسيتم) بفتح السين (مجاهد، 1400هـ)، اختارها الطبري، قال: "والصواب عندنا قراءة ذلك بفتح السين لإجماع الحجة من القراء عليها، وأنه لم يُسمع في الكلام: (عسي أخوك يقوم)، بكسر

السَّيْنِ وَفَتْحِ الْيَاءِ؛ وَلَوْ كَانَ صَوَابًا كَسَرُهَا إِذَا اتَّصَلَ بِهَا مَكْنَى، جَاءَتْ بِالْكَسْرِ مَعَ غَيْرِ الْمَكْنَى، وَفِي إِجْمَاعِهِمْ عَلَى فَتْحِهَا مَعَ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ الدَّلِيلُ الْوَاضِحُ عَلَى أَنَّهَا كَذَلِكَ مَعَ الْمَكْنَى" (الطَّبْرِيُّ أ.، 2001م)، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ مَا يُقَابَلُهَا فِي الْقِرَاءَةِ خَطَأً عِنْدَهَا إِذْ قَرَأَ نَافِعٌ وَيَعْقُوبُ (عَسَيْتُمْ) بِكَسْرِ السَّيْنِ وَقِرَاءَتَهُمَا مَتَوَاتِرَةً، وَكَذَلِكَ فَقَدَ اخْتَارَ الزَّجَّاجُ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ، يَقُولُ: وَاللُّغَةُ الْجَيِّدَةُ الْبَالِغَةُ (عَسَيْتُمْ) بِفَتْحِ السَّيْنِ وَلَوْ جَازَ (عَسَيْتُمْ) لَجَازَ أَنْ نَقُولَ: (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمُ) (الزَّجَّاجُ إ.، 1988م)، وَهُوَ بِذَلِكَ يُوَافِقُ الطَّبْرِيَّ، وَيَقْوِي هَذِهِ الْقِرَاءَةَ إِجْمَاعَ الْقُرَّاءِ عَلَى فَتْحِ السَّيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (عَسَى رَبُّكُمْ).

وَقَرَأَ نَافِعٌ وَيَعْقُوبُ (عَسَيْتُمْ) بِكَسْرِ السَّيْنِ (الهِرَوِيُّ، 1991م)، قَالَ الْفَرَّاءُ عَنْ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ: "وَلَعَلَّ كَسْرَ السَّيْنِ فِيهَا لُغَةٌ نَادِرَةٌ، أَوْ تَكُونُ الْعَرَبُ قَدْ اجْتَرَأَتْ عَلَى تَغْيِيرِ بَعْضِ اللُّغَةِ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ لَا يَنَالُهُ قَدْ - يَعْنِي الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ -، قَالُوا: (لَسْتُمْ) يُرِيدُونَ لَسْتُمْ، ثُمَّ يَقُولُونَ: لَيْسَ وَلَيْسُوا سِوَاءً، لِأَنَّهُ فِعْلٌ لَا يَتَصَرَّفُ لَيْسَ لَهُ (يَفْعَلُ)، وَكَذَلِكَ (عَسَى) لَيْسَ لَهُ (يَفْعَلُ)؛ فَلَعَلَّهُ اجْتَرَى عَلَيْهِ كَمَا اجْتَرَى عَلَى لَسْتُمْ" (الْفَرَّاءُ أ.، د.ت)، وَنَقَلَ النَّحَّاسُ عَنْ أَبِي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيِّ أَنَّهُ رَدَّ هَذَا الْوَجْهَ قَالًا: وَلَيْسَ لِلْكَسْرِ وَجْهٌ، وَتَابَعَ النَّحَّاسُ تَوْجِيهَ الْقِرَاءَةِ بِقَوْلِهِ: وَحَكَى يَعْقُوبُ بْنُ السَّكَيْتِ وَغَيْرُهُ أَنَّ (عَسَيْتَ) لُغَةٌ؛ وَلَكِنَّهَا لُغَةٌ رَدِيئَةٌ؛ فَإِذَا قَالَ: (عَسَى اللَّهُ) ثُمَّ قَالَ: (فَهَلْ عَسَيْتُمْ) اسْتَعْمَلَ اللَّغَتَيْنِ جَمِيعًا إِلَّا أَنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقْرَأَ بِأَفْصَحِ اللَّغَتَيْنِ وَهِيَ فَتْحُ السَّيْنِ (النَّحَّاسُ أ.، 1421هـ)، وَلَا أَرَى وَجْهًا لِنَعْتِ لُغَةِ الْكَسْرِ بِالرَّدَاءَةِ وَبِخَاصَّةِ أَنَّهُ قُرِئَ بِهَا فِي السَّبْعَةِ، كَمَا وَلَهَا تَوْجِيهٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ نَقَلَهُ الْفَرَّاءُ، وَقَوْلُهُ بِأَفْصَحِ الْقِرَاءَتَيْنِ لَا يُلْغِي كَوْنَ الْأُخْرَى لَيْسَتْ فَصِيحَةً بَلْ هِيَ دَاخِلَةٌ ضَمَّنَ (اللَّغَتَيْنِ)، وَنَعْتِ الزَّمَخْشَرِيِّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ بِالْغَرِيبَةِ (الزَّمَخْشَرِيُّ، 1407هـ)، وَقَالَ الْفَارَسِيُّ: "وَوَجْهُ الْكَسْرِ قَوْلُ الْعَرَبِ: "هُوَ عَسٍ بِذَلِكَ"، مِثْلُ: "حَرٌّ وَشَجٌّ"، فَإِنَّ أُسْنَدَ الْفِعْلِ -عَسَى- إِلَى اسْمِ ظَاهِرٍ فَقِيَاسُ "عَسَيْتُمْ"، أَنْ يُقَالَ: "عَسَى زَيْدٌ"، مِثْلُ: (رَضِيَ)، وَقَدْ جَاءَ (فَعَلَ) وَ(فَعِلَ) فِي نَحْوِ: "تَقَمَّ وَنَقِمَّ"، فَكَذَلِكَ (عَسَيْتُ وَعَسَيْتُ) (الْفَارَسِيُّ أ.، 1993م)، وَنَقَلَ أَبُو حَبِيَّانَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْأَدْفُوِيِّ قَوْلَهُ: إِنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ يَكْسِرُونَ السَّيْنَ مِنْ (عَسَى) مَعَ الْمُضْمَرِ خَاصَّةً

(الأندلسي أ.، البحرُ المحيطُ في التفسير، 1420هـ)، وعليه فإننا نستطيعُ أن نخرِّجَ هذه القراءة على لغة الحجازيين.

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءة الجمهور على فتح السينِ في (عسيت) وأنَّه المُختارُ لأنَّه الأصلُ؛ وعليه أكثرُ القراء، واحتجَّ بقراءة نافعٍ على جواز كسرِ السين، وقد وجَّه الصبَّانُ قراءة الكسر على أنَّ (عسي) على وزن (رضي) وهي لغة (الصبَّان أ.، 1997م)، وهو بذلك يوافقُ أبا عليِّ الفارسيَّ وغيره، والباحثُ يختارُ وجه قراءة الجمهور لإجماعهم عليها وهم حجة، ويرى أنَّ لقراءة نافعٍ وجهًا في العربية وهو أنَّها لغة لبعض العربِ وفق ما نقله الفراءُ والنحاسُ والزجاجُ وأبو حيَّان عن أبي بكر يعني شعبة.

#### إبدال السينِ تاءً

قال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: 1]

قرأ الجمهور (الناس).

وقرئ (النات) بإبدال السينِ تاءً جوازًا حكاها الأصمعيُّ، وهي لغة الوتم المنسوبة إلى أهل اليمن وإلى قضاة، وقال القرطبيُّ إنَّ هذا الإبدال موجودٌ عند تميم وهو ما يُسمَّى بِتَمْتَمَةِ تَمِيمٍ، ثمَّ قال: "وقال بعضهم إنَّ هذه اللُّغة يُرْغَبُ عن القرآنِ القراءةِ بها، ولا يُحْفَظُ شيءٌ عن السلفِ فيها" (القرطبي، 1964م)، وبلغتهم خرَّج قولُ علباء بن الأرقم (عصفور، 1996م):

(الرجز)

يَا قَاتِلَ اللَّهِ بَيِّ السَّعَاةِ عَمْرَو بْنَ يَرْبُوعَ شَرَارَ النَّاتِ  
"غيرَ أعفَاءٍ ولَا أكيات"

الشَّاهِدُ فِيهِ: إِبْدَالُ السَّيْنِ تَاءً فِي قَوْلِهِ "النَّاتِ وَأَكْيَاتٍ" أَرَادَ: "النَّاسَ وَأَكْيَاسَ"، وَذَلِكَ نَحْو: (سُتَّ)، أَصْلُهَا (سُدُّسُ)، فَقَامُوا بِإِبْدَالِ السَّيْنِ تَاءً فَصَارَتْ (سُدَّت) وَلَقَرِبَ مَخْرَجِي الدَّالِ وَالتَّاءِ قَلِبَتِ الدَّالُ تَاءً وَأَدْغَمَتْ التَّاءُ بِالتَّاءِ.

وَقَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ: وَإِنَّمَا جَازَ هَذَا الإِبْدَالَ لِمُوَافَقَةِ التَّاءِ السَّيْنِ فِي صِفَةِ الهمسِ، وَفِي الزِّيَادَةِ أَيَّ زِيَادَةٍ فِي التَّاءِ حَتَّى يَتَوَلَّدَ مِنْهَا السَّيْنُ- وَتَجَاوَرَ المَخْرَجِ (عَصْفُورٍ، 1996م).

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الصَّبَانَ احْتَجَّ بِقِرَاءَةِ مَنْ أَبْدَلَ السَّيْنِ تَاءً عَلَى قَوْلِهِمْ (لَا تِيْمَا) فِي (لَا سِيْمَا) (الصَّبَانَ أ.، 1997م)، وَالباحثُ يَخْتَارُ قِرَاءَةَ الجُمُهورِ لِأَنَّهَا الفُصْحَى وَعَلَيْنَا الأَخْذُ بِالأَفْصَحِ لِلقرآنِ الكَرِيمِ؛ وَبِخَاصَّةِ أَنَّ بَعْضَهُمْ رَغِبُوا بِالقِرَاءَةِ الثَّانِيَةِ فِي القرآنِ قَالَهُ القُرْطُبِيُّ (القُرْطُبِيُّ، 1964م)، كَمَا وَأَنَّهَا مَجْهُولَةٌ النَّسْبِ.

### إبدال الواو المكسورة همزة

قال تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: 76]

قرأ الجُمُهور (مِنْ وَعَاءٍ) بِالواوِ المَكسُورَةِ، وَهُوَ الأَصْلُ لِأَنَّهَا مِنْ وَعَيْتِ الشَّيْءِ أَعْيَهُ وَعَعِيًّا (الهمذاني، 2006م).

وقرأ أبي ابن كعب وابن جبير وعيسى التَّقْفِيُّ (إِعَاءٍ) بِإِبْدَالِ الواوِ المَكسُورَةِ هَمْزَةً، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: (إِشَاحٌ وَإِسَادَةٌ) فِي إِشَاحٍ وَوَسَادَةٍ، قَالَ النِّحَّاسُ: وَذَلِكَ فِي لُغَةٍ هُدَيْلٍ، يُبَدِّلُونَ مِنَ الواوِ المَكسُورَةِ الوَاقِعَةَ أَوَّلًا هَمْزَةً (النِّحَّاسُ أ.، 1421هـ)، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَإِذَا الرُّسُلُ أُنْتَبِتَتْ) أَصْلُهُ: وَقُنْتُ، وَعَلَّةُ هَذَا الإِبْدَالِ أَنَّهُمْ فَرَّوْا إِلَى الهمزِ لِثِقَلِ الكَسْرِ عَلَى الواوِ كَمَا يَسْتَقْبَلُونَ الياءَ بَعْدَهَا، قَالَهُ الثَّمَانِينِيُّ (الثَّمَانِينِيُّ، 1999م)، وَأَبُو البَقَاءِ (العكبري أ.، د.ت.)، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَنَّهُ قَالَ لِسَعْدٍ وَكَانَ يُشِيرُ فِي دُعَائِهِ بِإِصْبُعَيْ أَحَدٍ أَحَدًا" (الأثير، 1979م)، أَي: وَحَدَّ وَحَدَّ بِإِبْدَالِ الواوِ هَمْزَةً.

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءة أبيِّ وابنِ جُبَيْرِ والتَّقْفِيَّ على إبدالِ الواوِ الواقعةِ أوَّلَ الكلامِ همزةً، ومثَّلَ لذلكِ بإشاح وإفادة...، ثمَّ قالَ ومثَّلَ هذا الإبدالِ مقيسٌ عندَ ابنِ جَنِّيِّ وسماعٌ عندَ غيره، وأضافَ الصَّبَّانُ قوله: وذلكَ على لغةِ هُذَيْلِ (الصَّبَّانُ أ.، 2002م)، ويرى والباحثُ أنَّ مثلَ هذا الإبدالِ مقيسٌ في اللُّغة لكثرتِه في العربيَّةِ (الطَّبْرِيّ، 2001م).

### تَسْكِينُ عَيْنِ (عَشْرٍ) لِتَوَالِيِ الحَرَكَاتِ

قالَ تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [التوبة: 36]

قرأ الجُمهورُ (اثْنَا عَشَرَ) بتحرِيكِ العَيْنِ، على مذهبِ الجُمهورِ (الثَّلْبِيّ، 2015م).

وقرأ أبو جعفرٍ وهُبَيْرَةُ عَنْ حَفْصِ (اثْنَا عَشَرَ) بِإِسْكَانِ (العَيْنِ) تَخْفِيفًا لِتَوَالِيِ الحَرَكَاتِ (عطية، 1422هـ)، وإثباتِ الألفِ في (اثْنَا)، واستكْرَهَتْ هذه القراءةُ مِنْ حَيْثُ الجَمْعُ بَيْنَ سَاكِنِيْنَ عَلَى غَيْرِ حَدِّيْهِمَا نَحْوِ: (التَّقْتِ حَقَّقَتَا البِطَانِ) بِإِثْبَاتِ الألفِ مِنْ (حَقَّقَتَا) و(لِفَلَانٍ ثَلَاثًا المَالِ) (الفارسيّ أ.، 1993م)، إلَّا أنَّ هذا قليلٌ شاذٌّ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ إنَّ صَحًّا.

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءة أبي جعفرٍ وهُبَيْرَةَ عَلَى تَسْكِينِ العَيْنِ فِي أَحَدِ عَشْرٍ وَأَخَوَاتِهِ لِتَوَالِيِ الحَرَكَاتِ مُوَافِقًا فِي ذَلِكَ مَذْهَبَ ابْنِ عَطِيَّةَ، وَلَمْ يَعارِضْهُ الصَّبَّانُ فِي ذَلِكَ (الصَّبَّانُ، 2002م)، والباحثُ يَخْتارُ قِراءةَ الجَماعةِ لِموافقتهم جُمهورِ النَحويِّينَ وَاللَّغويِّينَ.

### تَحْقِيقُ الهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ السَّاكِنَةَ فِي الكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ

قالَ تعالى: ﴿إِنَّ لِفِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾ [قريش: 2]

قرأ الجُمهورُ (إيلافهم) بِياءِ بَعْدَ الهَمْزَةِ، وَكانَ أَصلُها (إيلافهم) فَأُبدِلتِ الهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ ياءً، كما أُبدِلتِ فِي (أئمة) وَهي فِي الأَصْلِ (أئمة) فَكَرِهوا الجَمْعَ بَيْنَ الهَمْزَتَيْنِ (الهِروِيّ أ.، 1991م)، وَفي (إيمانهم) إِذْ إنَّ أَصلُها (إيمان).

وقرأ عاصمٌ في روايةٍ أبي بكرٍ شُعبَةَ (إِثْلَافِهِمْ) بتحقيقِ الهمزةِ التَّائِيَةِ على وزن (إِفْعَال) كإِعلان، قال ابنُ زنجلة: قَالَ النَّحْوِيُّونَ: تَحْقِيقُ الهمزَتَيْنِ فِي (إِثْلَافِهِمْ) لَا وَجْهَ لَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّا لَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا حَقَّقَ الهمزَتَيْنِ فِي نَحْوِ هَذَا وَلَوْ جَازَ هَذَا الْجَازَ فِي (إِيْمَانِ إِيْمَانٍ) إِذَا أُرِدْتَ مَصْدَرَ آمَنَ يُؤْمِنُ إِيْمَانًا فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ فِي (إِيْمَانِ إِيْمَانٍ) كَذَلِكَ لَمْ يَجْزِ فِي مَصْدَرِ آلفٍ يُؤْلَفُ إِيْلَافًا إِيْلَافَ بِهِمَزَتَيْنِ (زَنْجَلَةَ ع.، د.ت.)، وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ الْعُكْبَرِيُّ: "وَتَحْقِيقُ الهمزِ فِي مِثْلِ هَذَا شاذٌّ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ" (العكبري، التبيان في إعراب القرآن، د.ت.)، وفي ذلك قال ابنُ النَّاظِمِ: "فَلَمَّا اجْتَمَعَ فِي كَلِمَةٍ هَمَزَتَانِ الهمزةِ التَّائِيَةِ ساكنةٌ وَجِبَ تَخْفِيفُهَا بِإِدْالِهَا مَدَّةً تَنَاسَبُ جِنْسَ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا لِأَنَّهَا حَصَلَ الثَّقَلُ، فَخُصَّتْ بِالتَّخْفِيفِ" (الناظم، 2000م).

والحاصلُ أَنَّ الْأَشْمُونِيَّ احْتَجَّ بِقِرَاءَةِ عَاصِمٍ فِي الشَّدُوذِ بِتَحْقِيقِ الهمزةِ التَّائِيَةِ السَّاكِنَةِ الْوَاقِعَةِ مَعَ أُخْرَى فِي الْكَلِمَةِ نَفْسَهَا لِأَنَّهَا ضَعْفٌ هَذَا الْوَجْهَ، وَأَوْجِبَ الْإِدْالَ، يَقُولُ: "وَإِنَّمَا وَجِبَ الْإِدْالُ لِعُسْرِ النُّطْقِ بِهِمَا، وَخُصَّ الْإِدْالُ بِالتَّائِيَةِ لِأَنَّ إِفْرَاطَ الثَّقَلِ حَصَلَ بِهَا، وَشَدَّتْ قِرَاءَةَ (إِثْلَافِهِمْ)" (الصَّبَّان، 2002م)، وَالباحِثُ يَخْتَارُ قِرَاءَةَ الْجُمْهُورِ لِاتِّفَاقِهِمْ عَلَيْهَا وَهِيَ حِجَّةٌ، وَلَوْ جَوَّبَ إِدْالَ التَّائِيَةِ لَمَدَّةً مُوَافِقَةً جِنْسِ الْحَرَكَةِ قَبْلَهَا عِنْدَ جُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ، وَلِعَدُولِ عَاصِمٍ عَنِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ كَمَا وَرَدَ فِي الْبَحْرِ، يَقُولُ الْأَنْدَلِسِيُّ: "وَالصَّحِيحُ أَنَّ عَاصِمًا رَجَعَ عَنِ الهمزةِ التَّائِيَةِ، وَأَنَّهُ قَرَأَ كَالْجَمَاعَةِ" (الأندلسي أ.، 1420هـ).

#### الوقوفُ بالياءِ على الاسمِ المنقوصِ غيرِ المنصوبِ

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: 7]

قرأ الجُمهورُ (هَادٍ) بحذفِ الياءِ (مجاهد، 1400هـ)، على مذهبِ الجُمهورِ، قال سيبويه في بابِ مَا يُحذفُ مِنْ أواخرِ الأسماءِ فِي الوقفِ وهي الياءات: "وذلك نحو قولنا: "هذا قاضٍ، وهذا غازٍ"، أذهبوا الياءَ فِي الوقفِ كما أذهبتُ فِي الوصلِ، ولم يُريدوا إظهارها فِي الوقفِ كما يظهرُ ما يثبتُ فِي الوصلِ؛ وَهَذَا الْكَلَامُ الْجَيِّدُ وَالْأَكْثَرُ، وَبِذَلِكَ فَهُوَ يَخْتَارُ هَذَا الْوَجْهَ" (سيبويه ع.، 1988م)، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: "فَإِنْ

كان الاسم المنقوص مُنَوَّنًا ولم يكن منصوبًا، ولا مَحذوفَ العينِ أوِ الفاءِ فَالْمُخْتَارُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالْحَذْفِ  
نحو: "هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ" (مالك ج.، 1982م).

وقرأ ابن كثير (هادي) بإثبات الياء (منظور، 1414هـ)، قال سيبويه: "وحدثنا أبو الخطاب، ويونس أن بعض من يُوثقُ بعربيته من العرب يقول: "هذا رامي وهذا غازي..."، أظهروا الياء في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين، لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستتقال" (سيبويه ع.، 1988م)، وبها احتج الأشموني وغيره على جواز الوقف بإثبات الياء، إلا أن المختار هو الحذف، وقد وافق ابن كثير القراء في مواضع أخرى في حذف الياء منها قوله تعالى: (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)، و(فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ)، و(أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ) ... (مالك ج.، 1982م)، وعلّة ردها في الوقف فلأن الموجب لحذفها في الوصل هو التنوين وقد زال، قاله صاحب حماة في الكناش (حماة، 2000م).

والحاصل أن الأشموني احتج بقراءة ابن كثير على جواز الوقف بإثبات الياء، إلا أن المختار هو الحذف، يقول الأشموني: "وإن كان الاسم المنقوص مُنَوَّنًا وغيرَ منصوبٍ فَالْمُخْتَارُ أَنْ يُوقَفَ عَلَى الْأِسْمِ الْمَنْقُوصِ بِحَذْفِ الْيَاءِ مُوَافِقًا فِي ذَلِكَ سَبِيوِيهِ وَالْجُمْهُورُ، وَيَجُوزُ أَنْ يُوقَفَ عَلَيْهِ بَرْدُ الْيَاءِ، نَحْوَ قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ: (وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي)" (الصبان، 2002م)، وذلك على مذهب يونس كما نقل سيبويه ذلك عنه، وقد احتج الأشموني أيضًا بقراءة ابن كثير أيضًا في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ [النحل: 11]، و﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بِاقٍ﴾ [النحل: 96]، والباحث يختار وجه قراءة الجمهور لإجماعهم عليها، ولأن الاسم المنقوص إذا لم يكن منونًا يوقف عليه بحذف الياء عند جمهور النحويين.

## حذفُ (نونِ التّوكيدِ الخفيفةِ) لغيرِ ساكنٍ ولا وَقْفٍ

قالَ تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: 1]

قرأ الجُمهورُ (نَشْرَحُ) بِجَزْمِ (الحاءِ) بسببِ دخولِ (لم) الجازمِ عليها.

وقرأ أبو جعفر (نَشْرَحُ) بالنَّصبِ، قال ابنُ جنِّي في المحتسب: قال الخليل بن أسد النوشجاني: حدَّثنا أبو العباس العروضي، قال: سمعتُ أبا جعفر المنصور يقرأ: (ألم نَشْرَحْ لك صدرك) يعني بالنَّصبِ، قال ابنُ عطية إنَّ أصلَ الفعلِ (نَشْرَحُ) فحذفت نون التّوكيدِ الخفيفةِ كما حذفت في (خالف تُذَكِّرًا) وفي (اضربَ عَنكَ)، وقال الزّمخشري: "وقالوا لعلّةِ بيّنِ القارئِ الحاءَ وأشبعها في مخرجها، فظنَّ السامعُ أنه فتحها" (الزّمخشري، 1407هـ)، وقال ابنُ مجاهدٍ معلقًا على هذه القراءة: "وهذا غيرُ جائزٍ أصلًا" يقصدُ فتحَ الحاءِ، وردَّ أبو الفتح عليه بقوله: "ظاهرُ الأمرِ ومألوفُ الاستعمالِ ما ذكره ابنُ مجاهدٍ، ولكنّه سرعان ما يتدارك عليه ذلك بقوله" غيرَ أنه قد جاء مثل هذا سواء في الشّعْر، قرأتُ على أبي عليّ قولَ الحارثِ بنِ مُنذرٍ الجرمي (جنِّي، 1998م):

(الرجز)

مِنْ أَيِّ يَوْمِيٍّ مِنْ الْمَوْتِ أَفْرَ أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ؟

قيل: أراد: "لم يقدر"، بالنونِ الخفيفةِ، وقد حذفتها وهذا غيرُ جائزٍ؛ وذلك أن هذه النون للتوكيد، والتوكيد أشبهُ شيء به الإسهابُ والتفصيلُ والإطنابُ، لا الإيجازُ والحذفُ والاختصارُ، لكنّ فيه قولًا ذا صنعة، وفي نوادر أبي زيدٍ أيضًا قولُ طرفة بن العبد:

(المُنسرح)

اضْرِبَ عَنكَ الْهُمُومَ، طَارِقَهَا ضَرَبَكَ بِالسَّوْطِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ

قالوا: أراد "اضربا"، بالنون الخفيفة، وحذفها (جني، 1998م)، ومعنى قوله: (قونسَ الفرس) هو العظم

الناتئ بين أذني الفرس

وقول آخر -مجهول القائل- (الصبان، 1997م):

(الطويل)

خِلافًا لِقَوْلِي مِنْ فَيَالَةِ رَأْيِهِ      كَمَا قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالَفَ تُذْكَرًا

الشاهدُ فيه: في قوله (خالف) إذ حذفَ (نون التوكيد) وتركَ (الفاء) مفتوحة، والأصلُ (خالفن)، وفيالَةَ الرَّأْيِ: هو الرَّأْيِ الضَّعِيفِ.

وقال الحلبي: "فتتركبُ هذه القراءةُ من ثلاثةِ أصولٍ كُلُّها ضعيفةٌ؛ لأنَّ توكيدَ المجزومِ ب (لم) ضعيفٌ، وإبدالها ألفاً إنّما هو في الوقفِ، وإجراءُ الوصلِ مجرى الوقفِ خلافُ الأصلِ، وحذفُ الألفِ ضعيفٌ، لأنَّه خلافُ الأصلِ، وخرَجها قومٌ على أنّ (لم) هنا نصبتِ الفعلَ من باب التناوبِ على لغةٍ بعضِ العربِ" (الحلبي، د.ت).

وقد احتجَّ الأشمونيُّ بقراءة أبي جعفر حملاً على حذفِ النونِ المخففةِ لغيرِ ساكنٍ ولا وقف، كما واحتجَّ على ذلك بالشعرِ (خالفَ تُذْكَرًا) وفي (اضربَ عنك)، وللصبانِ تخريجٌ آخر حيث يذهب إلى أنّ النَّصْبَ فيها من باب النَّصْبِ بلم كما جُزِمَ بلم من باب المقارضة بين الحرفين، (الصبان، 1997م)، والباحثُ يختارُ قراءة الجمهور لاتفاقهم عليها من جهة وهم حجة، ومن جهة أخرى لأنَّ شواهدَ الشعرِ مجهولة القائل أو مصطنعة على ما بيّنتُ أعلاه، ولأوجه الضعفِ التي تعترى قراءة النَّصْبِ كما بيّن الحلبيُّ.

## حَذْفُ (نون) الرَّفْعِ فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ بِلا حَاجَةٍ

تُحَذَفُ نُونُ الرَّفْعِ فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ إِذَا سُبِقَتْ بِنَاصِبٍ أَوْ جَازِمٍ فَقَطْ، وَقَدْ حُذِفَتْ شَدُوذًا فِي مَوَاطِنٍ أُخْرٍ.

قال تعالى: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلِّ كَافِرُونَ﴾ [القصص: 48]

قرأ الجمهور (تَظَاهَرَا) على أنها فعلٌ ماضٍ على وزن تفاعلٍ، في محلِّ صفةٍ لـ (سِحْرَانِ).

وقُرئ (يَظَاهَرَا)، أصلها "يتظاهران" أدغمت (التاء) في (الظاء) وحذفت منها النون (الصبان، 1997م)، ومن ذلك قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: "...وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا..." (حنبل 1، 2001م)، إذ حذفت النون في هذا الحديث بعد لا النافية في قوله: (لا تدخلوا... ولا تؤمنوا) لغير علة فلم يسبق بناصبٍ ولا جازمٍ، وفي النظم فقد قال الشاعر -مجهول القائل- (مالك ج.، 1982م):

(الرجز)

أَبِيْتُ أَسْرِي وَتَبَيْتِي تُدَلِّكِي      وَجَهَّكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكَ الزَّكِّي

الشاهدُ فيه: قوله (وَتَبَيْتِي/ تُدَلِّكِي) إذ حذفت (نون الرفع) فيهما بدون ناصبٍ ولا جازمٍ.

قال السيوطي في الهمع ولا يُقاس على ذلك (السيوطي، د.ت).

والحاصلُ أنَّ الصبانَ احتجَّ بقراءة (يَظَاهَرَا) على حذفِ النونِ بدونِ ناصبٍ أو جازمٍ (الصبان، 1997م)، والباحثُ يختارُ في ذلك قراءة الجمهور لإجماعهم عليها ولشدة بيانها.

## حذفُ النونِ لتقصيرِ الصلّة

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمُ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٥﴾

[الحج: 35]

قرأ الجمهور (والمقيمِي الصلّة) بحذفِ النونِ للإضافةِ وجرِّ (الصلّة) على الإضافة، وهي القراءة عند الزجاج.

وقرأ ابنُ أبي إسحاقَ وأبو عمرو في روايةٍ والحسنُ (والمقيمِي الصلّة) بحذفِ النونِ وبنصبِ (الصلّة) على المفعوليةِ (جنّي، 1998م)، وقد حذفتِ النونُ لطولِ الصلّة، قال ابنُ جنّي: "أرادَ (المقيمين)، فحذفَ النونَ تخفيفاً، لا لتعاقبِها الإضافة" (جنّي، 1998م)، وقد ذكر سيبويه في كتابه قولَ عمرو بنِ امرئ القيسِ الخزرجي:

(المُنسرح)

الحَافِظُ عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مَن وَرَائِنَا نَطْفُ

والنطف: هو العيب.

قال سيبويه: "لم يحذفوا النونَ للإضافة، ولا لتعاقبِ الاسمِ النونَ، ولكن حذفوها كما حذفوها من الأسماءِ الموصولةِ "الَّذِينَ وَالَّذِينَ" حيثُ طالَ الكلامُ" (سيبويه ع.، 1988م)، وذلك نحو قولِ الأشهبِ بنِ رُميلة:

(الطويل)

فَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِقَلْبِجِ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ جَعْفَرِ

الشاهدُ فيه: قوله "الذي" إذ حذفَ "النونَ" تخفيفاً؛ إذ إنَّ أصلها "الَّذِينَ"، والدليل على ذلك أنه قال: "دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ".

والحاصلُ أنَّ الصَّبَانَ يستشهد بقراءةِ الحسن وغيره (والمُقيمي الصَّلَاة) بحذفِ النَّونِ ونصبِ (الصَّلَاة) على جوازِ حذفِ النَّونِ لتقصيرِ الصَّلَاة (الصَّبَانَ، 1997م)؛ إذ إنَّ (أل) في (والمُقيمي) موصولةٌ بمعنى (الذي)، والباحثُ يختارُ قراءةَ الإضافةِ لإجماعِ القُرَّاءِ عليها ولموافقتها الوجهَ الأجودَ في العربيةِ.

### حذفُ نونِ الوقايةِ من (لن)

قال تعالى: ﴿قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَحِّبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: 76]

قرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ وحفصٌ عن عاصمٍ (لَدُنِّي) بفتح اللامِ وضمِّ الدالِ وشدُّ النونِ لإدغامِ نونِ الرَّفعِ في نونِ الوقايةِ لاتصالها ببياءِ المُتَكَلِّمِ (الفارسي، 1993م)، قال النَّحَّاسُ: "وهذه القراءةُ أولى في العربيةِ وأقْبَسُ لَأَنَّ الْأَصْلَ (لَدُنْ) بِإِسْكَانِ النَّونِ ثُمَّ تَزِيدُ عَلَيْهَا يَاءً لِتُضِيفَهَا إِلَى نَفْسِكَ ثُمَّ تَزِيدُ (نُونًا) لِيَسْلَمَ سُكُونُ نُونِ لَدُنْ، كَمَا نَقُولُ: (عَنِّي وَمَنِّي)؛ فَكَمَا لَا نَقُولُ (عَنِّي) يَجِبُ أَلَّا نَقُولَ: (لَدُنِّي)" (النَّحَّاسُ أ.، 1421هـ)، وقراءةُ نافعٍ وعاصمٍ الآتيةُ تردُّ ذلك، واختارَ أبو منصور الأزرهي هذه القراءةَ لسلامةِ سكونِ النَّونِ فيها (الهروي، 1991م)، وذهب النَّحَّاسُ إلى أنَّه إذا كانت (الياءُ) مَجْرُورَةً بِالْإِضَافَةِ، وَالْمُضَافُ سَاكِنٌ الْآخِرُ؛ مِثْلُ: (لَدُنْ) بِمَعْنَى (عِنْدَ)، أَوْ كَلِمَةٌ (قَدْ)، أَوْ (قَطُّ) بِمَعْنَى (حَسْبُ)؛ فَالْأَصْحَحُ إِثْبَاتُ نُونِ الْوَقَايَةِ، كَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ (حَسَنٌ، د.ت)، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ (مالك أ.، 2021م):

وَاضْطِرَّارًا خَفَفًا \*\*\* (مَنِي، وَعَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا

وَفِي (لَدُنِّي، لَدُنِّي) قَلَّ، وَفِي \*\*\* (قَدْنِي، وَقَطْنِي) الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

أَي يَقُلُّ حَذْفُ نُونِ الْوَقَايَةِ فِي نَحْوِ (لَدُنِّي) وَمَا شَابَهَا.

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ (لَدُنِّي) كالأولى إلَّا أنَّهما خَفَفَا (النَّونَ) على الأصلِ (الفارسي، 1993م)؛ لَأَنَّ أَصْلَ النَّونِ فِيهَا الْإِسْكَانُ، فَإِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ زِيدَتْ نُونًا لِيُعْلَمَ سُكُونُ النَّونِ الْأولى، نَحْوَ قَوْلِنَا "مِن لَدُنْ"

زَيْدٍ؛ فَتُسَكَّنَ النُّونَ ثُمَّ تُضَيَّفُ إِلَى نَفْسِكَ، فَتَقُولُ: "مِنْ لَدُنِّي" كَمَا تَقُولُ: "عَنْ زَيْدٍ وَعَنِّي" بِالتَّخْفِيفِ (الزجاج إ.، 1988م)، وردَّ أبو حيان ذلك إذ يقول عن قراءة التَّحْفِيفِ: "وهو القياسُ لأنَّ الأسماءَ إذا أُضِيفَتْ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ لَا تُضَافُ إِلَيْهَا نُونُ الْوَقَايَةِ، نَحْوُ: (عَلَامِي لِباسِي كِتَابِي)" (الأندلسي أ.، 1420هـ)، قال ابنُ خالويه وحُدِّفَتِ النُّونُ لِلتَّخْفِيفِ وَلِكِرَاهَةِ تَوَالِي نُونَيْنِ (خالويه أ.، 2006م)، والمحذوف هو (نونُ الوقاية) قاله ابنُ زنجلة، وقد أجازَ بعضهم حَذْفَ هَذِهِ النُّونِ فِي (لَدُنِّي، قَدِنِي، قَطْنِي)، فنقول: لَدُنِّي، قَدِي، قَطِي، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ (مالك أ.، 2021م):

...، وَأَضْطَرَّاراً خَفِّفًا \*\*\* «مَنِي، وَعَنِّي» بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

"وَفِي «لَدُنِّي، لَدُنِّي» قَلَّ، وَفِي \*\*\* «قَدِنِي، وَقَطْنِي» الْحَذْفُ أَيْضاً قَدْ بَقِيَ"

ولكنه قليلٌ.

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بِقِرَاءَةِ نَافِعٍ إِذْ قَرَأَ بِتَخْفِيفِ (النُّونِ) مِنْ (لَدُنِّي)، وَضَمَّ (الدَّالَّ) عَلَى جَوَازِ حَذْفِ نُونِ الْوَقَايَةِ مِنْهَا وَهُوَ قَلِيلٌ، وَبِإثباتها احتجَّ بِقِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ إِذْ يَقُولُ: وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ بِالتَّشْدِيدِ، وَقَدْ عَلَّقَ الصَّبَّانُ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: قِيلَ يَجُوزُ أَنْ تُكُونَ الْمَذْكُورَةُ (نُونُ الْوَقَايَةِ) لِأَنَّ حَذْفَ نُونِ لَدُنْ لُغَةٌ، ثُمَّ يُجِيبُ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ (لَدُنْ) الْمَحذُوفَةَ النُّونَ الْمُتَحَرِّكَةَ الْآخِرَ أَي حَرْفِ الدَّالِّ لَا تَلْحَقُهَا نُونُ الْوَقَايَةِ وَيَحْتَجُّ عَلَى ذَلِكَ بِكَلَامِ سَبِيوِيهِ الَّذِي قَالَ: يُقَالُ فِي لُدْ بِالضَّمِّ بغيرِ نونٍ وَفِي لُدْ بِالسُّكُونِ لَدُنِي وَالآيَةُ الْكَرِيمَةُ تَحْتَمِلُ الْمُتَحَرِّكَةَ وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ نُونِ الْوَقَايَةِ لَا تَدْخُلُ عَلَى لَدُنِّي وَفَقَّأَ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيوِيهِ (عطية، 1422هـ)، وَعَلَى هَذَا فَلَا حَذْفَ وَالنُّونُ فِي الْآيَةِ هِيَ نُونُ لَدُنْ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ سَبِيوِيهِ: وَأَمَّا (لد) فَهِيَ مَحذُوفَةٌ، كَمَا حَذَفُوا النُّونَ مِنْ (يَكُنْ) (سَبِيوِيهِ ع.، 1988م)، وَعَلَى هَذَا فَقَدْ خَالَفَ الصَّبَّانُ الْأَشْمُونِيَّ عِنْدَ تَوْجِيهِهِ لِلنُّونِ فِي (لَدُنِّي)، وَالباحثُ يَخْتَارُ قِرَاءَةَ الْجُمْهُورِ لِأَنَّ حَذْفَ نُونِ الْوَقَايَةِ مِنْ (لَدُنْ) قَلِيلٌ وَذَكَرَهَا هُوَ الْأَصْلُ، وَلِلْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ عَنْ سَيِّدِنَا أَبِي بِنِ كَعْبٍ، إِذْ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَرَأَ "قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا" مُنْقَلَةً (الترمذي، 1996م)، وَإِجْمَاعُ أَكْثَرِ الْقُرَّاءِ عَلَى إِثباتها.

## تشديد النون في (الذان واللتان) في حالتَي الرفع والنصب

في حالة الرفع: أجاز ذلك الجمهور:

1. قال تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ فَءَاذُوهُمَا﴾ [النساء: 16]

قرأ الجمهور (والذان) بتخفيف النون، من غير تعويض الياء المحذوفة عند التنثية لأن (والذان) تنثية (الذي) فحذفت الياء ولم يعوض عنها بشيء؛ قال سيبويه: "حذفت الياء ليفرق بين الأسماء المتمكنة والأسماء المبهمة" (سيبويه ع، 1988م)، ولم يعوض عنها بشيء لأن بعض العرب من يحدف ولا يعوض، قاله ابن خالويه، وقال الأندلسي: "وتخفيف النون لغة أهل الحجاز وبنو أسد" (الأندلسي أ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1998م).

وقرأ ابن كثير (والذان) بتشديد النون على لغة قريش (القرطبي، 1964م)، قال الفراء: وكثير من العرب يقول: (فذانك) و (هذان) (والذان) فيشدون النون (الفراء أ، معاني القرآن، د.ت)، وشد النون في مثل هذا لأجل التعويض عن الياء المحذوفة، وكان حق هذه الياء أن تبقى كحالها في (القاضي) إذ إنها تثبت ياؤه في التنثية، فكان حق ياء (الذي والتي) أن تثبت في التنثية ولكنهم حذفوها: إما لأن هذه تنثية على غير القياس، لأن الأسماء المبهمة لا تنثى حقيقة، لأنه لا ينثى إلا ما ينكر، والأسماء المبهمة لا تتكر؛ فجعلوا الحذف منبهة على هذا (الخطبي أ، د.ت)، وقال ابن خالويه عن تعويض المحذوف: "ومن العرب من يحدف ويعوض كهذه القراءة إذ حذف الياء وعوض عنها بالتشديد". (خالويه أ، 2006م).

والحاصل أن الأشموني احتج بقراءة ابن كثير على جواز تشديد (نون) الذان في حالة الرفع إذ اتفق الجمهور على ذلك، وعلق الصبان على هذا بقوله: هي قراءة سبعة أي أنه يجيز هذا (الصبان، 1997م)، والباحث يختار وجه قراءة الجمهور لإجماعهم عليها، ولأن التخفيف لغة الحجازيين وبلغتهم نزل القرآن.

2. قال تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ﴾ [القصص: 32]

قرأ الجمهور (فَذَانِكَ) بتخفيف النون على الأصل في التثنية، وهي على حد قول بعضهم مثني (ذاك).

وقرأ أبو عمرو وابن كثير ويعقوب (فَذَانِكَ) بتشديد النون، ونقل الطبري عن أبي عمرو قوله: وتشديد نون (ذَانِكَ) لغة قريش (الطبري أ.، 2001م)، وقد مرّ تشديدها في (الذان والذين) أيضاً على لغة الحجازيين، وتشديد النون عوضاً عن اللام المحذوفة، قال الزجاج: "تقرأ بتخفيف النون وتشديدها، فكانَ "فَذَانِكَ" مُشَدَّدة النون مثني "ذلك" و"ذَانِكَ" مخففة النون مثني (ذَاكَ)، جعل بدل اللام في "ذلك" تشديد النون في ذَانِكَ" (الزجاج، 1988م).

وقد احتج الأشموني بقراءة ابن كثير هاهنا أيضاً لجواز تشديد النون في حالة التثنية، ولم يعارض الصبان ذلك مما يعني أنه يوافق الأشموني فيما يقول، والباحث يختار قراءة الجمهور لأنها أكثر في اللغة، ولأنهم اجتمعوا عليها.

وأما في حالة النصب فقد منعه البصريون وابن عصفور وأجازوه الكوفيون والأشموني يوافق مذهب الكوفيين في ذلك.

ومنه:

قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ ضَلَّوْنَا مِنَ الْإِنْسِ وَالْإِنْسِ﴾ [فصلت: 29]

قرأ الجمهور (الَّذِينَ) بتخفيف النون، على لغة الحجازيين وبنو أسد (مجاهد، 1400هـ).

وقرأ ابن كثير (الَّذِينَ) بتشديد النون (مجاهد، 1400هـ)، وهذه القراءة حجة على البصريين، وقد شدّد ليعوضَ به عن الياء المحذوفة.

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ للكوفيَّين على جواز تشديد النَّونِ في (الَّذِينَ) في حالة النَّصبِ بقراءة ابنِ كثيرٍ، وقد وافقهم في هذا، يقولُ: "... وأجازه الكوفيُّون وهو الصَّحيحُ" ثمَّ يذكُرُ هذه القراءة، ولم يردِّ الصَّبَّانُ مذهبَ الأشمونيِّ (الصَّبَّان، 1997م).

قالَ تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَكْفِكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ [القصص: 27]

قرأ الجُمهور (هَاتَيْنِ) بتخفيف النَّونِ (مجاهد، 1400هـ).

وقرأ ابنُ كثيرٍ (هَاتَيْنِ) بتشديدها (مجاهد، 1400هـ) على مذهب الكوفيَّين؛ إذ إنَّهم يجيزون تشديد (النَّونِ) في تثنية (الَّذِي وهذه) في حالتي النَّصبِ والجرِّ، ومنعَ البصريُّون ذلك.

وكذلك فالحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءة ابنِ كثيرٍ لينتصرَ لمذهب الكوفيَّين في جواز تشديد النَّونِ في (هاتين) في حالة النَّصبِ وحالة الجرِّ، ووافقهم بذلك، ولم يتطرَّق الصَّبَّانُ لذلك (الصَّبَّان، 1997م)، والباحثُ يختارُ وجهَ قراءة الجُمهور لموافقتهُم لغة أهل الحجازِ الذين نزلَ القرآنُ بلغتهم.

#### الوصلُ بنية الوقف

قالَ تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلرَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: 162].

قرأ الجُمهور (ومحياي) بفتح الياء التي للإضافة، وفتحت على الأصل لمنع التقاء الساكنين، وهذه القراءة اختارَ الجُمهور (الأندلسي أ.، البحرُ المحيطُ في التفسير، 1420هـ).

وقرأ نافعٌ (ومحياي) بسكون الياء، على الاستخفاف من الحركة، قالَ أبو علي: "وهي شاذَّةٌ في القياس لأنَّها جمعت بين ساكنين وهما (الألف والياء)، وشاذَّةٌ في الاستعمال؛ ووجهها أنه قد سُمعَ عن العربِ "ننقتُ حلقنا البطان ولفلان ثلثا المال" (الفارسيّ أ.، 1993م)، وإنَّ كان كذلك فهو شاذٌّ وينبغي اختيار الأجوذ والأفصح للقرآن الكريم مع عدم ردِّ هذه القراءة السبعيَّة المتواترة، وقد وصفَ ابنُ يعيش هذه

القراءة بالغريب لخروجها عن القياس، وتخرجها عنده على اعتقاد الوقف؛ ففي الوقف يجوز أن يُجمع بين ساكنين (يعيش ي.، 2001م)، وقال النحاس عن هذه القراءة: وهذا لم يجزه أحد من النحويين إلا يونس لأنه جمع بين ساكنين، وإنما أجاز يونس لأن قبله ألفاً والألف المد التي فيها تقوم مقام الحركة وأجاز يونس (اضربان زياداً) وإنما منع النحويون هذا لأنه جمع بين ساكنين وليس في الثاني إدغام، ومن قرأ بقراءة أهل المدينة وأراد أن يسلم من اللحن وقف على (محيائي) فيكون غير لحن عند جميع النحويين (النحاس أ.، 1421هـ).

والخلاصة أن الأشموني ينقل كلاماً لسبويه يبين فيه أن يونس يُبقي النون الخفيفة بعد الألف ساكنة، ويحتج بقراءة نافع، وأما الصبان فيوجه القراءة على أنها من باب الوصل بنية الوقف، وكذلك وجه أبو البركات هذه القراءة، يقول: "وجه هذه القراءة أنه نوى الوقف فحذف الفتح، وإلا فلا وجه لهذه القراءة في حال الوصل، إلا أن يجري الوصل مجرى الوقف" (الأنباري ع.، 2003م).

#### إثبات نطق (هاء السكت) في الوصل

قال تعالى: ﴿فَأَنْظِرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لِمَ يَتَسَنَّهٖ﴾ [البقرة: 259]

قرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ وأبو جعفرٍ (يَتَسَنَّهٖ) بإثباتِ الهاءِ في الوقفِ والوصلِ (النيسابوري، 1981م)، وعندهم فإنَّ الهاءَ أصلٌ في الكلمة، ووزنُ الفعلِ (يَتَفَعَّلُ)، قال الفراء: "وتكونُ (الهاء) من أصله كقولهم: (بعتهُ مُسانهةً)" (الفراء أ.، معاني القرآن، د.ت)، والمعنى في الآية: (لم تمررُ عليه السنون) على أن (السننة) من (الهاء)، ويدلُّ على ذلك إعادتها عند التصغير فنقول: (سُنَيْهَةٌ)، قاله الأخفش (الأخفش أ.، 1990م)، ومن وجهٍ آخر فيجوزُ أن تكونَ هذه (الهاء) هاء السكتِ وأثبتت وصلاً إجراءً للوصلِ مجرى الوقف، واختارَ المبردُ هذا الوجه، وفيها فإنَّ (لامَ الفعلِ) محذوفٌ بالجازم وهي (ألفٌ) مُنْقَلِبَةٌ عن (واو) على من يجعلُ (لامَ سنة) المحذوفَ (واوًا)؛ لقولهم: (سُنَيْهَةٌ وسنواتٌ)، واختارَ أبو حيانَ الوجهَ الأوَّلَ يقول: والأظهرُ أن تكونَ (الهاءُ) أصليةً.

وقرأ حمزة والكسائي وخلف ويعقوب (بِتَسْنَه) بإثبات الهاء في الوقف وحذفها في الوصل (النيسابوري، 1981م)، وهي عندهم زائدة للسكت.

والحاصل أن الأشموني احتج بقراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم على جواز إجراء ما للوقف من أحكام على الوصل، وحدد الصبان موضع الشاهد في ذلك وهو في حال الوصل فقط موافقاً الأشموني، كما واحتج الأشموني بآيات أخر وهي قوله تعالى: ﴿فِيهِدْنَهُمْ أَقْتَدَةٌ﴾ [الأنعام: 90]، و﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِي﴾ [٢٨] هَلَاكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ﴾ [الحاقة: 28-29]، و﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾ [١٠] نَارُ حَامِيَةٍ﴾ [١١] [القارعة: 10-11] (الصبان، 2002م)، وهذه المواضع توافق ما ذكر في هذه القراءة لذلك اكتفي بها، ويختار الباحث وجه إثبات (الهاء) في الوصل والوقف لثبوتها في القرآن الكريم.

## الفصلُ الثاني

### أثرُ القراءاتِ القرآنيّةِ في المسائلِ الصرفيّةِ ما بينَ الأشمونيِّ والصّبّانِ

صرفُ ما لا ينصرفُ للتّناسبِ

1. قال تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: 4]

قرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وروى حفص وقنبل وطلحة (سلاسل) بغير تنوينٍ منعاً من الصّرفِ (الداني، 2007م)، وقد وقفَ أبو عمرو في قراءته بالألف، ووقفَ حمزةُ زيّداً وخلفَ بغير ألف، وأمّا حفص عن عاصم وابنِ ذكوان عن ابنِ عامر فتارة يقفان بالألف وتارة بغير ألف (الحلبي، د.ت)، وقد اختارَ الزّجاجُ هذه القراءة، يقول: "والأجود في العربية ألا يُصْرَفَ سَلاسل، ولكنها صُرِفَتْ لما جُعِلَتْ رَأْسَ آيَةٍ ليكونَ آخرُ الآيِ على لفظٍ واحدٍ" (الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، 1988م).

وقرأ نافعٌ والكسائيُّ وهشامٌ وأبو بكرٍ (سلاسلًا) بالتنوينِ (الداني، 2007م)، على أوجه، منها أنه قصّدَ بذلك التّناسبَ؛ لأنّ ما قبلها مُنَوَّنٌ منصوبٌ وكذلك ما بعدها، وقد حكى الكسائيُّ وغيره من أهلِ الكوفةِ عن بعضِ العربِ: "أنهم يصرفون جميع ما لا ينصرفُ، إلّا (أفعل منك)"، قال الأخفشُ: "سمِعنا من العربِ مَنْ يَصْرِفُ كُلَّ ما لا يَنْصَرِفُ؛ لأنَّ الأصلَ في الأسماءِ الصرفُ، وتُركَ الصرفُ لعارضٍ فيها" (الأندلسي أ.، 1420هـ)، ومنها أنه مرسومٌ في إمامِ الحجازِ والكوفةِ بالألف، وروى بعضهم ذلك عن مصاحفِ البصرةِ أيضاً، وقد وجّهَ الزّمخشرِيُّ هذه القراءة بأن تكونَ هذه النونُ بدلاً من حرفِ الإِطلاقِ ويجزِي الوصلَ مجزِي الوقفِ، أو أنّ يكونَ صاحبُ هذه القراءة ممّنْ ضَرِيَّ بروايةِ الشّعْر، ومَرَنَ لسانه على صَرَفِ ما لا ينصرفُ، وقد ردّ الحلبيُّ عليه ذلك إذ لا يجوز إطلاقُ عبارة كهذه على مَشِيخَةِ الإسلامِ وأئمةِ العلماءِ الأعلامِ (الحلبي، د.ت).

وقد استشهدُ الأشمونيُّ بقراءة مَنْ نَوَّنَ ليحتجَّ بها على جوازِ صرفِ الممنوعِ للتّناسبِ، وفي محلِّ آخر يستشهدُ بها ليحتجَّ على وجودِ ما يُسمّى تنوينِ المُناسبةِ، وأمّا الصّبّانُ فقد استشهدُ بقراءة مَنْ نَوَّنَ لبيان

جواز صرف ما لا ينصرف لتناسب الكلمات ففي الآية الكريمة وقعت (سلاسلا) قبل (أغلاّلا) و(سعيرًا) وكلتاها منوّنة.

2. قال تعالى: ﴿وَأَكْوَابُ كَانَتْ قَوَارِيرًا ﴿١٥﴾ قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ ﴿١٦﴾﴾ [الإنسان: 15-16]

قرأ حمزة (قوارير قوارير) دون التّووين فيهما، وبعدم الوقف عليهما بالألف، وقرأهما هشام دون تتوين وبالوقف عليهما بالألف (الجزري، د.ت).

وقرأ ابن كثير بتتوين الأولى دون الثانية (قواريرًا، قوارير)، والوقف على الأولى بالألف وعلى الثانية دون ألف، وقرأ أبو عمرو وابن ذكوان وحفص دون تتوين (قواريرا، قوارير) وبالوقف على الأولى بالألف وعلى الثانية دون الألف (الجزري، د.ت).

وقرأ نافع والكسائي وأبو بكر بتتوينهما والوقف عليهما بالألف (قواريرًا، قواريرًا) (مجاهد، 1400هـ)، ووجه هذه القراءة على أنّ هذا التّووين جاء للتّناسب، وفيه موافقة المصاحف المذكورة في تخريج قراءة مَنْ نَوَّنَ (سلاسلا)، وأما عدم تتوينهما وعدم الوقف بالألف فظاهر، وأما مَنْ نَوَّنَ الأولَ دونَ الثاني، فلمناسبتة ورؤوس الآي، ولم يناسب بين الثاني والأول، والوجه في وقفه على الأول بالألف وعلى الثاني بغير ألف ظاهر، وقد روى أبو عبيد القاسم بن سلام أنّه كذلك في مصاحف أهل البصرة، وأما مَنْ لم يُنَوِّنْهُمَا (قواريرا، قوارير)، ووقف على الأول بالألف، وعلى الثاني دونها؛ فلأنّ الأولَ رأسُ آيةٍ فناسبَ بينه وبين رؤوس الآي في الوقف بالألف، وفرّق بينه وبين الثاني؛ لأنه ليس برأس آية، وأما مَنْ لم يُنَوِّنْهُمَا ووقف عليهما بالألف فلأنّه ناسبَ بين الأول وبين رؤوس الآي وناسبَ بين الثاني الأول (الحلبي، د.ت)، وقد اختار الزجاجُ قراءة مَنْ لم ينوّن وهو اختيار النّحويين البصريين كما يقول وذلك لأنّ كلّ جمع يأتي بعد ألفه حرفان لا ينصرف أي صيغة منتهى الجموع (الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 1988م).

والأشْمُونِيَّ يَحْتَجُّ بِقِرَاءَةِ مَنْ نَوَّنَ عَلَى جَوَازِ صِرْفِ الْمَمْنُوعِ مِنَ الصَّرْفِ لِلتَّنَاسُبِ.

3. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَذَرْنِ وِدًّا وَلَا سُوعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: 23]

قَرَأَ الْجُمْهُورُ (وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ)، قَالَ الزَّجَّاجُ: "وَهَذَا لَا يَنْصَرِفَانِ لِأَنَّهُمَا فِي وَزْنِ الْفِعْلِ وَهُمَا مَعْرِفَتَانِ، وَالْقِرَاءَةُ الَّتِي عَلَيْهَا الْقُرَاءُ وَالْمُصْحَفُ تَرْكُ الصَّرْفِ، وَلَيْسَ فِي (يَغُوثَ وَيَعُوقَ) أَلْفٌ فِي الْكِتَابِ، وَلِذَلِكَ لَا يَنْبَغِي أَلَّا يُقْرَأَ إِلَّا بِتَرْكِ الصَّرْفِ" (الزَّجَّاجُ، 1988م)، وَسَبَبُ الْمَنْعِ فِيهِمَا إِذَا كَانَا عَرَبِيَيْنِ فَلِلْعِلْمِيَّةِ وَالْوِزْنِ، إِذْ هُمَا عَلَى وَزْنِ الْمُضَارِعِ، وَإِنْ كَانَا أَعْجَمِيَيْنِ فَلِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ.

وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ (وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا)، وَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ وَالْمُفَسِّرِينَ رَدُّوا هَذِهِ الْقِرَاءَةَ وَوَصَفُوهَا بِالْوَهْمِ كَمَا فَعَلَ ابْنُ عَطِيَّةَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ لَازِمٌ وَوِزْنَ الْفِعْلِ، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ إِنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ مُشْكَلٌ لِاجْتِمَاعِ عِلَلٍ مَنَعَهُمَا مِنَ الصَّرْفِ، وَكَذَلِكَ قَالَ الرَّازِيُّ، وَقَدْ أوردَ أَبُو حَيَّانَ مَا قَالَه صَاحِبُ اللُّوَامِحِ لِتَخْرِيجِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ حَيْثُ يَقُولُ: جَعَلَهُمَا فَعُولًا، فَلِذَلِكَ صَرَفَهُمَا، ثُمَّ يَقُولُ: فَلَا يُمَكَّنُ أَنْ يَكُونَا فَعُولًا، لِأَنَّ مَادَّةَ (ي غ ث) مَفْقُودَةٌ وَكَذَلِكَ (ي ع ق)، وَيَرُدُّ عَلَى ابْنِ عَطِيَّةَ بِقَوْلِهِ: وَلَيْسَ بُوْهُمَ، وَيَخْرِجُ الْقِرَاءَةَ عَلَى وَجْهَيْنِ: "أَنَّهُ جَاءَ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَصْرِفُ جَمِيعَ مَا لَا يَنْصَرِفُ عِنْدَ عَامَّةِ الْعَرَبِ، وَذَلِكَ لُغَةٌ حَكَاهَا الْكِسَائِيُّ وَغَيْرُهُ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ صَرِفٌ لِمُنَاسَبَةِ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْمُؤَنَّ، فَقَبْلَهُ (وَدًّا وَسُوعًا)، وَبَعْدَهُ (وَنَسْرًا)، كَمَا قَالُوا فِي صِرْفِ (سَلَسَلًا، وَقَوَارِيرًا قَوَارِيرًا) عِنْدَ مَنْ صَرَفَ ذَلِكَ لِلْمُنَاسَبَةِ" (الْأَنْدَلُسِيُّ أ.، 1420هـ).

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَشْمُونِيَّ وَافَقَ أَبَا حَيَّانَ فِي تَخْرِيجِهِ الثَّانِي لِلْقِرَاءَةِ إِذْ إِنَّهُ احْتَجَّ بِقِرَاءَةِ الْأَعْمَشِ لِيَبَيِّنَ جَوَازَ صِرْفِ مَا لَا يَنْصَرِفُ لِلْمُنَاسَبَةِ، وَقَدْ وَافَقَ الصَّبَّانُ الْأَشْمُونِيَّ فِي جَوَازِ صِرْفِ الْمَمْنُوعِ لِلْمُنَاسَبَةِ، وَلَمْ يَعْلُقْ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، وَاخْتِيَارُ الْبَاحِثِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ تَخْرِيجُ الصَّرْفِ لِلْمُنَاسَبَةِ لِاجْتِمَاعِ النَّحْوِيِّينَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ.

## تذكيرُ اسمِ الجنسِ - البقر - وتأنيثُهُ

قال تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: 70]

قرأ الجمهور (تَشَابَهَ) جعلوه فعلاً ماضياً على وزن (تفاعل)، وبتذكير اسم الجنس (البقر)، وذلك على أن المراد هو جنسُ البقر تقديره: (إنَّ جنسَ البقرِ تشابهَ علينا)، أو على تذكير لفظ (البقر)، قال المبرد: سئل سيبويه عن هذه الآية، فقال: (كلُّ جمعٍ حروفُه أقلُّ من حروفِ واحدِه، فإنَّ العربَ تُذكرُهُ) (الثعلبيّ أ.، 2015م)، وعلى هذا فإنَّ هذا هو الوجهُ عند سيبويه.

وقرأ أبي بن كعبٍ (تَشَابَهَتْ) على المضيِّ وعلى وزن (تفاعلت)، وبتأنيث اسم الجنس (البقر) على لغة الحجازيين، قال الفراء: "وأهل الحجاز يُؤنثون (البقر)؛ فيقولون: (هذه بقر)، وكلُّ جمعٍ كانتِ واحدته بالهاء، وجمعُه بطرح الهاء، فإنهم يُؤنثونه" (الفراء أ.، كتاب فيه لغات القرآن، 1435هـ)، يعني أن ذلك في اسم الجنس الجمعي، ومنه شجر، كلم، نخل...، قال أبو بكر الأنباري في كتابه التذكير والتأنيث: "اعلم أن كلَّ جمعٍ بينه وبين واحدِه الهاءُ فعاملته يُذكر ويؤنث؛ كقولهم: النخل، والبقر، والشعير، والتمر...، يُقال: هذا نخلٌ، وهذه نخلٌ، وهذا بقرٌ، وهذه بقرٌ، وهذا تمرٌ، وهذه تمرٌ، وهذا شعيرٌ، وهذه شعيرٌ، ومنه قال الله عزَّ وجلَّ: "كَانَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ" فَأُنْثِ، وقال في موضعٍ آخر: "كَانَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ؛ فَذَكَرَ" (الأنباري، 1981م).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بكلتا القراءتين لبيان جوازِ تذكير اسم الجنس وتأنيثه، يقول: "وتقول ثلاثة من البقرِ أو ثلاثٌ لأنَّ في البقرِ لغتين؛ التذكير والتأنيث، قال تعالى: "إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا" وقرئ (تَشَابَهَتْ)" (الصبان، 2002م)، والباحثُ يختارُ قراءةَ الحجَّة من الجماعة ولما وردَ عن سيبويه من منهج العربِ في اسم الجنس.

## بينَ يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ

قال تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحِلَّ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ﴾ [طه: 81].

قرأ الجمهور (فَيَحِلُّ... وَمَنْ يَحِلُّ) بكسر (الحاء) في (فَيَحِلُّ) (مجاهد، 1400هـ) أي: من حلَّ عليه كذا أي: وجبَ عليه، ومن حلَّ عليه الدَّيْنُ يَحِلُّ أي: وجبَ قضاؤه، وبكسر اللام في (يَحِلُّ)، قال الفراء: "وهذه القراءة أحبُّ إليَّ لأنَّ الحُلُولَ مَا وَقَعَ مِنْ يَحِلُّ، وَيَحِلُّ: يَجِبُ، وَبِذَا جَاءَتِ الْآيَةُ" (الفراء أ.، معاني القرآن، د.ت) ، وجاءَ في لسانِ العربِ: وَحَلَّ الْمَهْرُ يَحِلُّ أَي وَجِبَ، وَحَلَّ الْعَذَابُ يَحِلُّ، بِالْكَسْرِ، أَي وَجِبَ، وَيَحِلُّ، بِالضَّمِّ، أَي نَزَلَ (منظور م.، 1414هـ).

وقرأ الكسائيُّ والأعمشُ (فَيَحِلُّ... وَمَنْ يَحِلُّ) بضمِّ حاءِ (فَيَحِلُّ) بمعنى: يَنْزِلُ، وبضمِّ (اللام) في (يَحِلُّ) (الفراء أ.، معاني القرآن، د.ت).

واختارَ النَّحَّاسُ وغيرُه الكسْرَ لأنَّ القُرَّاءَ أجمعوا على ذلك في قوله تعالى: (وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّقِيمٌ) [الزمر: 40] (النَّحَّاسُ أ.، 1421هـ).

والحاصلُ أنَّ الصِّبَانَ احتجَّ بالقراءتين لبيانِ جوازِ ضمِّ (الحاء) وكسرها عند حديثه عن قولِ الأشمونيِّ: ويحلُّ منها محلَّ الشَّجَاعَةِ مِنَ الْأَسَدِ (الصِّبَانُ، 1997م)، واختيارُ الباحثِ في ذلك القراءتان لأنَّ معنيهما متقاربان

## بينَ تَفْعَلُ وَيَفْعُلُ

1. قال تعالى: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاجِدُهُمْ﴾ [الأحقاف: 25]

قرأ الجمهور (لا تَرَى) بقاء الخطاب لسيدنا محمد -صلى الله وسلم عليه - (إلا مساكنهم) بالنصب على المفعوليَّة للفعل (تَرَى) (مجاهد أ.، 1400هـ)، وكذا رُوِيَت عن سيِّدنا عليِّ بنِ أبي طالب -كرمَ اللهُ وجهه.

وقرأ حمزة وعاصم (لا يرى) بالياء لما لم يُسمَّ فاعله، و(مساكنهم) بالرفع (مجاهد أ.، 1400هـ) على تقدير: (لا يرى شيء إلا مساكنهم)، وعدّ الزجاج هذه القراءة أجودَ القراءات، إذ يقول: "وفي هذا خمسة أوجه أجودها في العربية والقراءة مَنْ قرأ (لا يرى شيء إلا مساكنهم)" (الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 1988م).

وقرأ الحسنُ والجحدريُّ (لا ترى) بالتاء لما لم يُسمَّ فاعله على تأنيث (مساكنهم)، وقد قبَّحَ الفراءُ هذه القراءة، يقول: "وفيه قُبْحٌ في العربية وذلك لأنَّ العربَ إذا جعلتُ الفعلَ المُسندَ إلى المؤنَّثِ قَبْلَ (إِلا) ذَكَرُوا ذلكَ الفعلَ" (الفراء أ.، معاني القرآن، د.ت)، ولذلك كان ينبغي تذكير الفعل، قال ابنُ جنِّي عن هذه القراءة: أمَّا (ترى)، بالتاء ورفع (المساكن)؛ فضعيفٌ في العربية، والشعرُ أولى بجوازه من القرآن؛ وذلك لأنَّه من مواضع العمومِ في التذكيرِ، فكأنَّه في المعنى: (لا يرى شيء إلا مساكنهم) وإذا كان هذا المعنى كان التذكيرُ لإرادته هو الكلام، وسببُ التأنيثِ في ذلك هو أنَّ المساكنَ مؤنَّثَةٌ، فأنت على ذلك، وإنما الصوابُ (ما ضربَ إلا هذ) (جنِّي أ.، 1998م)، إلا أنَّ التأنيثَ جائزٌ لا ممتنعٌ، قال ابنُ مالك:

وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلِ بِـ (إِلا) فَضْلًا \*\*\* كـ (مَا زَكَ إِلا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا)

قال فضلاً وهذا لا يلغي ذكرَ جواز التأنيث، ودليله هذه القراءة، وقد وردَ التذكيرُ دون فصلٍ، قال سيبويه: "وقال بعضُ العرب: قال فلانة (سيبويه ع.، 1988م)، وأظنها أقلُّ فصاحة من قراءة الحسن، وقد وردَ عن العربِ أيضاً قولهم: قامتِ الرَّجَالُ بإثباتِ تاء التأنيثِ بالفعل المُسندَ للذكور (السراج، د.ت)، ومنه في النظم قولُ ذي الرُّمَّة (جنِّي أ.، 1998م):

(الطويل)

طَوَى النَّحْرُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا وَمَا بَقِيَتْ إِلا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِيعُ  
الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ "بَقِيَتْ إِلا الضُّلُوعُ" إِذْ أُدْخِلَ (تَاءُ التَّأْنِيثِ) عَلَى الْفِعْلِ مَعَ أَنَّهُ فَصَلَهُ عَنْ فَاعِلِهِ بِـ (إِلا).

2. قال تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَمِدُونَ﴾ [يس: 29]

قرأ الجمهور (صَيِّحَةً وَاحِدَةً) بالنَّصْبِ على خبر (كَانَتْ) الناقصة، وبالصِّقَةِ لـ (صَيِّحَةً) (الجزري، د.ت).

وقرأ أبو جعفر (صَيِّحَةً وَاحِدَةً) على أَنَّ (كَانَتْ) هاهنا تامة و(صَيِّحَةً) فاعل لها (النيسابوري، 1981م)، وضعفَ ابنُ جنِّي هذه القراءة لتأنيثِ الفعلِ المنفصلِ عن فاعله بـ(إِلَّا)، قال: ولا يقوى أن تقول: (ما قامتُ إِلَّا هِنْدٌ)، وإنما المختارُ من ذلك: (ما قامَ إِلَّا هِنْدٌ)؛ وذلك أنَّ الكلامَ محمولٌ على معناه، أي: (مَا قامَ أحدٌ إِلَّا هِنْدٌ)؛ فلمَّا كان هذا هو المراد المُعتمَدُ ذكرَ لفظِ الفعلِ، إرادةً له (جنِّي أ.، 1998م)، وقال الزمخشريُّ: "إنَّ القياسَ في ذلك تذكيرُ الفعلِ لأنَّ المعنى (مَا وَقَعَ شَيْءٌ إِلَّا صَيِّحَةً)" (الزمخشري، 1407هـ)، وقال أبو حيان: في قراءة أبي جعفر: "وكان الأصلُ أنْ لا يُلحقَ التاء، لأنَّهُ إذا كان الفعلُ مُسنَدًا إلى ما بعد (إِلَّا) مِنَ الْمُؤنَّثِ، لَمْ تَلْحَقِ الْعَلَامَةُ لِلتَّأْنِيثِ فَيَقُولُ: (مَا قامَ إِلَّا هِنْدٌ)، ولا يجوزُ: (ما قامتُ إِلَّا هِنْدٌ)، عند أصحابنا إِلَّا في الشُّعْرِ، وَجَوَزَهُ بَعْضُهُمْ فِي الْكَلَامِ عَلَى قَلَّةٍ" (الأندلسي أ.، 1420هـ)، ويستشهدُ بقراءة الحسنِ في المسألةِ السابقة، إنَّ ذلك جائزٌ والدليلُ على ذلك قوله: وَجَوَزَهُ بَعْضُهُمْ فِي الْكَلَامِ عَلَى قَلَّةٍ.

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءة أبي جعفرَ في هذه المسألةِ وبقراءة الحسنِ في المسألةِ السابقة لبيان جواز تأنيثِ الفعلِ المفصولِ عن فاعله بـ(إِلَّا)، ولم يعلِّق الصبَّانُ على هاتين المسألتين إِلَّا أنه قالَ القراءتان المذكورتان في الآيتين ليستا سبعيتين (الصبَّان، 1997م)، والباحثُ يميلُ في هذه المسألةِ لقراءة الجمهور لإجماعهم عليها، وفي المسألةِ السابقة كذلك يميلُ لقراءة الجمهور على أنَّ سيِّدنا محمدًا -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- هو المُخاطَبُ.

## بينَ فَعْلٍ وفِعْلٍ

قالَ تعالى: ﴿فَأَجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: 58]

قرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ وخَلَفٌ وَيَعْقُوبُ (سُوًى) بضمِّ السَّيْنِ وبالتَّوِينِ في الوَصْلِ، وأكثرُ مجيء الصِّفَةِ على وَزَنِ (فِعْلٍ) نحو: لُبْدٍ وَحُطْمٍ، قالَ ابنُ خالويه: "والحجَّةُ لَمَنْ ضَمَّهَا أَنَّهُ أرادَ مكانًا مُساوِيًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ" (خالويه ا.، 1401هـ)، واختارَ أبو البقاءِ هذه القِراءةَ إذ نعتَ قِراءةَ الكسرِ بالشَّاذَّةِ (العكبري أ.، د.ت)، وهذا مردودٌ لا يُقبلُ لأنَّ قِراءةَ الكسرِ سبِعيَّةٌ وهي متواترةٌ عن النَّبيِّ -صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم-

وقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو والكسائيُّ وأبو جعفر (سُوًى) بكسرِ السَّيْنِ وبالتَّوِينِ في الوَصْلِ، ونُقِلَ عن سيبويه مجيء الصِّفَةِ على وَزَنِ (فِعْلٍ) نحو: لَحْمٌ زَيْمٌ، ومنه أيضًا: قومٌ عِدَاءٌ، ودينٌ قِيَمٌ، إلَّا أَنَّهُ قَلِيلٌ، وقد اختارَ أبو عُبَيْدٍ القاسمُ بنُ سَلَّامٍ وأبو حاتمِ السجستانيُّ هذه القِراءةَ لأنَّها اللُّغةُ العالِيَةُ الفصِيحةُ، نقله القرطبيُّ (القرطبي، 1964م)، وقال النَّحَّاسُ إنَّ الكسرَ أشهرُ وأعرفُ (النَّحَّاسُ أ.، 1421هـ).

وقال أبو منصور الهرويُّ: المعنى في (سُوًى) و (سُوًى) واحدٌ، أي: مكانًا مَنْصَفًا يَكُونُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ، كأنَّهُ قالَ: مكانًا مَنْصَفًا مُتوسِّطًا بينَ المَوْضِعَيْنِ (الهرويُّ أ.، 1991م)، وقال الفَرَّاءُ: الضَّمُّ والكسْرُ عَرَبِيَّانِ، ولا يكونانِ إلَّا مقصورينِ (الفَرَّاءُ أ.، معاني القرآن، د.ت).

والحاصلُ أنَّ الصِّبَانَ يَذْكَرُ قِراءةَ الضَّمِّ والكسْرِ لبيانِ مجيء (سُوًى) مقصورةً فيهما (الصِّبَانَ، 1997م)، والباحثُ يميلُ لقِراءةِ مَنْ ضَمَّ السَّيْنِ لأنَّ الأكثرَ في العربيَّةِ مجيءُ الصِّفَةِ على (فِعْلٍ) (الحلبيُّ، د.ت).

## فَعَلَاتٌ وَفَعَلَاتٌ

قال تعالى: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ﴾ [النور: 58]

قرأ الجمهور (عَوْرَاتٍ) بتسكين (الواو) على لغة أكثر العرب، قاله الفراء (الفراء أ.)، كتاب فيه لغات القرآن، (1435هـ)، وذلك لتقل الحركة على الواو كما قال الزجاج، وقال الزمخشري عن علة التسكين: كأنهم -يعني العرب- كرهوا حركة حرف العلة وقبله مفتوح، فيقلب ألفاً، فيقال: (جارات) في (جوازات)، و(باضات) في (بيضات)، فيلتبس (فَعَلَةٌ) ساكنة العين، بـ(فَعَلَةٌ) مفتوحة العين، نحو: (دارَةٌ)، و(داراتٍ)، و(قامَةٌ)، و(قاماتٍ) (يعيش ي.، 2001م).

وقرأ الأعمش (عَوْرَاتٍ) (بالواو) المفتوحة على لغة بني تميم وهذيل؛ إذ يُجيزون إبتاع العين للفاء في الحركات، وقد أشار سيبويه إلى هذه اللغة، بقوله: "أما ما كان فعلاً فقصته قصة غير المعتل، وذلك: (جوزٌ وجوزةٌ وجوزاتٌ)، (وبيضٌ وبيضةٌ وبيضاتٌ)" (سيبويه ع.، 1988م)، وقال الفراء: "...إِلا هُذَيْلًا؛ فإنها تنقل ما كان من هذا النوع من الياء والواو، نحو: (خيراتٌ، وبيضاتٌ)، ومنه قول الشاعر من هذيل -مجهول القائل- (الفراء أ.)، كتاب فيه لغات القرآن، (1435هـ):

(الطويل)

أَبُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبَيْنِ سَابُوحٌ

الشاهد فيه: قوله (بَيْضَاتٍ) إذ إنه حرك الياء بالفتحة، وأكثر أهل اللغة على أنه شاذ؛ لأن مثل هذا لا يُحرك الحرف الثاني فيه.

وقد وصف ابن مجاهد هذه القراءة بالغلط، يقول: واتفق الناس على إسكان الواو في (عَوْرَاتٍ) ولا يجوز غير ذلك، وقراءة من قرأ بالفتح غلط عند ابن خالويه (خالويه أ.، 2006م)، وأرى أن قوله هذا لا يجوز لأن هذيلًا وبني تميم وهم من العرب يُحركون (الواو).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءة الأعمشِ على جوازِ إبتاعِ العينِ الفاءِ في كلِّ حالٍ على لغةٍ هذيلٍ، يقول: "ومنَ المُنتمي إلى قومٍ من العربِ الإبتاعِ في نحو: بيضةٌ وجوزةُ المعتلِ العينِ فإنَّها لغةُ هذيلٍ وبلغتهمُ قرئ (ثلاثُ عوراتٍ لكم)"، واكتفى الصبَّانُ بقوله: وهي قراءةٌ شاذَّةٌ وكأنَّه يميلُ لقراءةِ الجمهورِ (الصبَّان، 2002م)، والباحثُ يختارُ قراءةَ الجماعةِ لأنَّها على لغةِ جمهورِ العربِ.

### بينُ فُعَالِيٍّ وَفَعْلَى

قالَ تعالى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ﴾ [الحج: 2]

قرأ الجمهورُ (سُكَرَى...بِسُكَرَى) جمعُ سَكَرَانَ، على وزنِ (فُعَالَى)، بضمِّ الفاءِ على لغةِ الحجازيينِ قاله الفراءُ.

وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ (سُكَرَى) فيهِمَا على وزنِ وصفِ الأنثى (فُعَالَى)، قال سيبويه: وقومٌ يقولونَ (سُكَرَى) جعلوهُ مثلَ (مَرَضَى) و(رُوبَى) (سيبويه ع، 1988م)؛ وهذا الوجهُ جيِّدٌ عندَ الفراءِ لأنَّه بمنزلةِ (الهلكى والجرحى)، والعربُ تجعلُ (فَعَلًا) علامةً لجمعِ كلِّ ذي زمانةٍ وضررٍ وهلاكٍ، ولا يُبالونَ أكانَ واحدُهُ (فاعلاً) أو (فَعِيلًا) أو (فَعَلانَ) (اليمني، 2018م).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءة حمزة والكسائيِّ بمجيء جمعِ وزنِ (فَعَلانَ) على (فُعَالَى)، يقول: "من أمثلة جمع الكثرة (فُعَالَى)... وفَعَلانَ: كسكران وسُكَرَى، وبه قرأ حمزةٌ والكسائيُّ (وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَى وَمَا هُمْ بِسُكَرَى) (الصبَّان، 2002م)، والباحثُ يختارُ الوجهينِ لأنَّ معناهما واحدٌ.

### جوازُ وقوعِ "نونِ التوكيدِ الخفيفةِ: في الفعلِ المسندِ إلى "ألفِ الاثنينِ"

1. قالَ تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَذْهَبًا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان: 36]

قرأ الجمهورُ (فَدَمَّرْنَاهُمْ) على أنه فعلٌ ماضٍ مَعطوفٌ على محذوفٍ تقديره: (فَدَهَبًا فَكَذَّبُوهُمَا فَدَمَّرْنَاهُمْ) (العكبري أ، د.ت).

وقرأ عليُّ بن أبي طالب في إحدى الروايات، وَمَسَلَمَةُ بْنُ مُحَارِبٍ (فَدَمَّرَانِهِمْ) بنون توكيد خفيفة بعد الألف (جنِّي أ.، 1998م)، على مذهب الكوفيِّين ويونسَ إذ يُجيزون نحو: (أفَعَلَانٌ وَأفَعَلَانُ) وقد احتجوا بهذه القراءة لبيان جواز مذهبهم، وعللوا جواز ذلك بأنَّ هذه النون مخففة من التقيلة، والنون التقيلة تدخل في هذين الموضوعين فكذلك الخفيفة، وبأنَّ هذه النون إنما دخلت في القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط بـ(إمّا) لتوكيد الفعل المستقبل، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كلِّ فعلٍ مستقبلٍ وقَع في هذه المواضع فكذلك يجوزُ فيما وقَع الخِلافُ فيه، وعندهم لا إشكال في التقاء الساكنين لورود ذلك في كلام العرب كقراءة نافع، وهو أحد أئمة القراء "إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ" [الأنعام: 162] بسكون الياء من "وَمَحْيَايَ" فجمع بين الساكنين وهما (الألف والياء)، فكذلك ههنا، ومثله قول بعض العرب "التقت حلقتا البطان" -والبطان هو الحزام الذي يُشدُّ على البطن-، بإثبات (الألف) مع (لام التعريف)، وكقولهم: "له ثلثا المال" بإثبات الألف، فجمع بينها وبين "لام التعريف" وهما ساكنان لما في الألف من إفراط المدِّ، ويحتجون بقراءة ابن عامرٍ (ولا تتبعان) بنون توكيد خفيفة (الأنباري ع.، 2003م)، وأما سببويه فيمنع ذلك إذ لم يُسمع من العرب يقول: وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: (اضربان زيدا واضربان زيدا)، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها، ولا يقع بعد الألف ساكنٌ إلا أن يُدغم (سببويه ع.، 1988م)، وتبعه البصريون غير يونسَ وعللوا المنع بقولهم: لأنَّ نون الاثنين التي تكون للإعراب تسقط عند اتصالها بنون التوكيد؛ لأنَّ نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المُعرب أكدت فيه الفعليةَ فردته البناء لأنه الأصل، فإذا سقطت النون بقيت الألف؛ وإذا أدخلت عليها نون التوكيد الخفيفة فإمّا أن تحذف الألف أو تكسر النون، أو تبقى ساكنة، فبطل حذف الألف؛ لأنه بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد، وبطل أن تكسر النون؛ لأنه لا يعلم هل هي نون الإعراب أم نون التوكيد، وبطل أن تبقى ساكنة؛ لأنه يؤدي إلى أن يجمع بين ساكنين مُظهرين في درج الكلام، وذلك لا يجوز؛ لأنه إنما يكون ذلك في كلامهم إذا كان الثاني منهما مُدغما، نحو (دابة، وضالة، وتُمود الثوب) -وهو المبني لما لم يسم فاعله من: تَمَادَدْنَا الثوبَ-، ومُدَيِّق -تصغير مدق-، وأصيم -تصغير أصم- وما أشبه ذلك؛ فبطل

إدخالُ هذه النونِ في فعلِ الاثنتينِ، وقد ذهب بعضُ النحويينِ إلى أنَّ نونَ التوكيدِ المخففةَ ليست من أصلِ التَّيْلَةِ والذي يدلُّ ذلك أنَّ الخفيفةَ تتغيَّرُ في الوقفِ، ويوقف عليها بالألفِ، كقوله تعالى: (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ)، بخلافِ المخففةِ من التَّيْلَةِ كما في (إِنْ) و(لَكِنْ) حيثُ إنَّهما لم تتغيرا في الوقفِ عما كانتا عليه في الوصلِ، وأمَّا وقراءة (ومحيائي) فتخريجُ أبي البركاتِ لها: "هو أنَّ نافعًا نوى الوقفِ فحذف الفتحَ ليس إلَّا، وأمَّا احتجاجهم بقول بعض العرب "التقتُ حَلَقَتَا البطانِ وثلثا المالِ" فغير معروف عن العربِ، والمعروف عنهم حذف الألفِ منهما ومما أشبههما؛ وإن صحَّ ذلك عن أحدٍ من العربِ فهو من النَّادرِ الشاذِّ الذي لا يقاس عليه، ولا يُعتدُّ به لقلته" وبهذا ردَّ أبو البركاتِ على الكوفيِّين (الأنباري ع.، 2003م).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَ لمذهبِ يونسَ والكوفيِّين بقراءة عليِّ بن أبي طالب، حيث يقول: ويعضد ما ذهبَ إليه يونسُ والكوفيُّون من جواز مجيء نون التوكيدِ الخفيفة بعد الألفِ قراءة بعضهم (فدمرأنهم تدميراً) حكاه ابن جنبي، ولم يردَّ الصبانُ ذلك على الأشمونيِّ وفيه دلالة على موافقته في جواز ذلك عند يونس والكوفيِّين، واختيارُ الباحثِ في ذلك قراءة الجمهور لأنَّ مجيء نون التوكيدِ الخفيفة بعد الألفِ فيه التقاء ساكنين والعربُ لا تعرفُ ذلك، ولأنَّ غالبَ شواهدِ الكوفيِّين لها تخريجاتُ أخرى، ولإجماعِ القراء على القراءة الأولى.

2. قال تعالى: ﴿قَالَ فَذُجِبَتْ دَعْوَتُكُمْ فَأَسْقِيْمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: 89]

قرأ الجمهورُ (تَتَّبِعَانِ) بنون توكيدٍ مشددةٍ ثقيلة بعد الألفِ، (واللام) قبلها هي (لام) النهي لذلك دخلت (نون التوكيدِ الثقيلة) في الفعلِ بعدها، واختارَ مكِّي القراءة هذه (الحلبي أ.، د.ت).

وقرأ ابنُ ذكوان في رواية (تَتَّبِعَانِ) بنون توكيدِ خفيفة بعد الألفِ، وذلك على مذهبِ يونسَ والفرَّاءِ إذ يجيزان دخول (النون الخفيفة) بعد ألفِ الاثنتينِ، وفي هذه القراءة يحتمل أن تكون (لا) نافية أو (لا) ناهية، فعلى الأولى فإنَّ النونَ نونُ رفعٍ، والجملةُ بعدها فيها أوجه، أحدها: أنَّها في موضعِ الحالِ أي:

(فاستقيما غير مُتَّبِعِينَ) ويكون ذلك بأن يُقَدَّرَ قبله مبتدأ فنكون الجملة اسمية أي: (وأنتما لا تتبعان)، والثاني: أنه نفي في معنى النهي كقوله تعالى: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: 83] إذ المقصود هنا النهي، والثالث: أنه خبر محض مُستأنف لا تعلق له بما قبله، والمعنى: (أنهما أُخبرا بأنهما لا يتبعان سبيل الذين لا يعلمون)، وإن كانت (لا) للنهي كانت (النون) للتوكيد، وهي الخفيفة، وهذا لا يتأتى عند سيبويه والكسائي، فعندهما يُمنع وقوع النون الخفيفة بعد الألف، سواء كانت الألف ألف تنثية أو ألف فصل ما بين نون الإناث ونون التوكيد نحو: "هل تَضْرِبَانِ يا نسوة"، وقد أجاز يونس والفراء وقوع النون الخفيفة بعد الألف وعلى قولهما تتخرَّج القراءة، وقيل: أصلها التَّشْدِيدُ وإنما خُفِّفَت لِلتَّغْلِيلِ فِيهَا كقولهم: (رُبَّ) في (رُبِّ) (الْحَلْبِيِّ أ.، د.ت.).

والحاصل أن الأشمونيَّ خرَّجَ هذه القراءة على جواز دخول (النون الخفيفة) بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين، وأما الصَّبَّانُ فاكتفى بإعراب (لا تتبعان) إذ يقول: (فالواو) للعطف و(لا) للنهي (ونون الرفع) محذوفة بها والنون مؤكدة، وقال: يُمكن لجواز أن تكون الواو للحال و(لا) للنفي والموجود (نون الرفع)، وليس عن الآية الأولى جواب (الصَّبَّانِ، 1997م)، وكأنه عندما ذكر الوجهين تساوت عنده القراءتان، وبذلك فهو يوافق الكوفيين والبصريين ولا يميل لأحد المذهبين هنا، واختيارُ الباحث في هذه المسألة هو جمهور القراء بتشديد (نون التوكيد).

إثباتُ همزة التَّفْضِيلِ مِنَ الْاسْمِ (شَرِّ)

قال تعالى: ﴿سَيَعْمُونَ غَدًا مِّنَ الْكَذَّابِ الْأَشْرُِّ﴾ [القمر: 26]

قرأ الجمهور (الأشْرُ) بكسر الشين وتخفيف الراء، على أنها صفة مشبهة على وزن (فعل) ك حذر. وقرأ قتادة وأبو قلابة (الأشْرُ)، بفتح الشين وتشديد الراء، على وزن (أفعل) الذي للتفضيل، ويكون المعنى: (أشْرُ من كذا)، على لغة بني عامر نقله أبو العباس الفيومي (الفيومي، د.ت.)، وهي مردودة لأن

إثبات الهمزة في (خير وشر) قليل في العربية لأن العرب تستعملها كثيراً (الأندلسي أ.، 1420هـ)، وكونها لغة لا يمكن أن نردّها، وقد نقل ابن الأنباري عن بعض العرب قولهم: هو أخير وأشر، وما أخيره وما أشره (الزمخشري، 1407هـ)، وقد وصف بعض النحويين هذه القراءة بالضعف، يقول ابن خالويه وهذه اللغة ليست بجيدة مختارة، لأن العرب تستعمل (خيراً وشرًا) بحذف الألف من أوله لكثرة الاستعمال، ولأنه لا يتصرف منهما فعل عند الأخفش أي لأنهما لمّا لم يُشتقا من فعل خولف لفظهما (خالويه أ.، 2006م)، وقال ابن جنّي عن إثبات الهمزة في (شر): "وهو الأصل المرفوض" لأن أصل قولهم: "هذا خير منه وهذا شر منه" هذا أخير منه، وأشر منه" وعلّة الرقض فكثرة الاستعمال، ووصفها السمين في درّه بالنور (الطليبي أ.، د.ت)، وقد جعلها أبو حاتم السجستاني خاصة في الشعر؛ ومن ذلك قول روبة بن العجاج:

(الرجز)

بِأَلْ خَيْرِ النَّاسِ وَأَبْنُ الْأَخِيرِ

الشاهد فيه: إثبات الهمزة في أفعال التفضيل لـ(خير) إذ قال (الأخير).

وقد جاءت في القرآن بغير همزة، قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: 110]، وقوله تبارك وتعالى: ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرُّ مَكَانًا﴾ [مريم: 75].

والحاصل أن الأشموني احتج بقراءة قتادة وأبي قلابة على أن بعض العرب استعملوا (شر) على الأصل؛ كقراءتهما واحتج بقول روبة على استعمال (خير) على الأصل، ووافق الصبان الأشموني في ذلك؛ إذ إنه لم يرد توجيهه ووضح القراءة بقوله: بفتح الشين وتشديد الراء، ويذكر توجيه الأخفش في أن سبب حذف الهمزة فيهما هو كونهما لا فعل لهما، ويختار الباحث قراءة الجمهور لإجماعهم عليها وإجماع النحويين على وجهها ولأنها الفصحى في اللغة والأكثر استعمالاً (الصبان، 1997م).

## الفصل الثالث

### أثر القراءات القرآنية في المسائل النحوية ما بين الأشموني والصبان

المبحث الأول: "التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في المرفوعات"

الأفعال:

رفع المضارع الدال على الحال بعد (حتى)

قال تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ [البقرة: 214].

قرأ الجمهور (حتى يقول) بالنصب، واشترط النحويون في نصب الفعل بعدها بأن يكون مستقبلًا، إما بالنسبة إلى كلام التكلّم، وإما بالنسبة إلى ما قبلها، وفي هذه الحالة وجب النصب لأنّ الفعل مستقبلٌ حقيقةً، نحو: (صم حتى تغيب الشمس) فغياب الشمس مستقبلٌ بالنسبة لكلام المتكلّم، وهو أيضاً مستقبلٌ بالنسبة إلى الصيام، وإن كان الاستقبال بالنسبة إلى ما قبلها فقط، جاز النصب الرفع، والنصب عند البصريين هو "أنّ المضمر" وعند الكوفيّين "حتى" نفسها إذ جعلوها حرف نصب، ولنصب الفعل في القراءة وجهان، أحدهما: أنّ (حتى) بمعنى (إلى)، أي: (إلى أن يقول)، كقولنا: (أقمنا حتى الليل) أي: (إلى الليل) فهو في الآية غاية لما تقدّم من المسّ والزلزال، و(حتى) وإن كان فعل الزلزلة قد وقع إلا أنّ الآية على حكاية الحال، حكى تلك الحال، والثاني: أنّ (حتى) بمعنى (كي)، فتفيد العلة، وهذا ضعيفٌ (الحلبي، د.ت)، لأنّ قول الرسول والمؤمنين ليس علة للمسّ والزلزال، وقد أشار أبو البقاء لمثل ذلك حيث يقول: (فالزلزلة سبب القول)، وقد رجّح أبو حيان التوجيه الأول لأنّ "المسّ والزلزال" ليسا معلولين لقول الرسول والمؤمنين (الأندلسي أ.، 1420هـ)، والباحث يؤيد مذهب البصريين في الناصب؛ لأنّ (حتى) من عوامل الأسماء لا الأفعال، وقد اختار أبو عبيد القاسم بن سلام قراءة النصب (النحاس أ.، 1421هـ).

وقرأ نافع (حتى يقول) بالرفع على أنَّ الفعلَ مؤوَّلٌ بالحالِ فيكونَ التقديرُ: (حتى حالةُ الرسولِ والَّذينَ آمنوا معه أنَّهم يقولونَ ذلك) (الواسطي، 2004م)، و(حتى) في مثل هذه الحالة تكونُ حرفَ ابتداءٍ لا محلَّ له من الإعراب، (ويقول) فعل مضارع مرفوع، يقولُ ابنُ مالكٍ عن هذه المسألة (مالك أ.، 2021م):

وتَلَوُ «حَتَّى» حَالاً أَوْ مُؤَوَّلًا بِهِ اِرْفَعَنَّ، وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلًا

وعلى هذا فإنَّ كانَ ما بعدَ (حتى) حالاً أو مؤوَّلًا به يُرْفَعُ المضارع بعده.

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءة الجمهور على جواز نصبِ الفعلِ المضارع بعدَ (حتى) إذا كان الفعلُ حالاً غير حقيقي، ويجوزُ أيضاً الرفعُ فيها على تأويله بالحال كقراءة نافع، وعدَّ الأشمونيَّ (حتى) هذه حرف ابتداءً موافقاً في ذلك مذهبَ البصريين، وقد وجَّه الصبَّانُ قراءة النَّصبِ على أنَّ (حتى) بمعنى (إلى) وأنَّ تكونَ بمعنى (كي)، وعلى الرفعِ (حتى) حرفُ ابتداءٍ، وقد ردَّ الصبَّانُ على الأشمونيَّ قوله: والرفع حينئذٍ جائز كما مرَّ يقصد في حال تأويل الحال، قال الصبَّانُ: فيه عندي نظر؛ لأنَّ رفع المؤوَّلِ بالحالِ واجبٌ كما قال المصنِّفُ والشارحُ سابقاً (وتلو حتى حالاً أو مؤوَّلًا به أي: بالحال ارفعن) حتماً، والذي مرَّ إنّما هو جواز الرفعِ والنَّصبِ إذا كانَ الاستقبالُ بالنسبةِ إلى زمنِ الفعلِ قبلَ (حتى)، فالرفعُ على التَّأويلِ بالحالِ، والنَّصبُ على التَّأويلِ بالمستقبلِ (الصبَّان، 1997م)، والباحثُ يختارُ قراءة النَّصبِ لإجماعِ القراءِ عليها، ولأنَّ فعلَ القولِ يكونُ مُستقبلاً بالنسبةِ لفعلِ الزلزالِ، وإذا كانَ الفعلُ بعدَ (حتى) مُستقبلاً وجبَ النَّصبُ، يقولُ ابنُ مالكٍ: (وانصبِ المُستقبلاً...).

رَفَعُ الْمُضَارِعِ بَعْدَ الْأَمْرِ إِذَا لَمْ يُقْصَدِ الْجَزَاءُ وَقُصِدَ الْوَصْفُ

قال تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۖ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ۖ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ۖ﴾ [مريم: 5-6].

قرأ ابن كثير وعاصم ونافع وابن عامر وغيرهم (يرثني، ويرث) بالرفع في محلِّ نصبِ صفةٍ لـ (وليًّا) (الفارسي أ.، 1993م)، وكأنَّه في الكلام: هب لي من لدنك ولياً وارثاً (الهروي أ.، 1991م)، قال

الطَّبْرِيُّ وهذه القراءة أولى في العربيَّة وأحسنُ (الطَّبْرِيُّ أ.، 2001م)، وقال أبو عبيدة: وهذا أحبُّ إليَّ (السَّرْمَقَنْدِيُّ، د.ت)، وقال أبو البقاء إنَّ هذه القراءة أولى لأنَّ سيِّدنا زكريَّا طلبَ وارثًا هذه صفته (العكبري، د.ت)، وهي عند الأشمونيِّ لأنَّ جملةً (بِرِثْتِي) صفةٌ لـ(وليِّ)، وقد استشهد الصَّبَّانُ بهذه القراءة ليدلَّ على أنَّ الفعلَ إذا لم يُقصد به الجواب والجزاء فإنَّه يُرفع لأنَّه يُقصد به الوصف كالأية الكريمة.

وقرأ أبو عمرو والكسائيُّ والأعمشُ وابنُ مُحَيِّصِن (بِرِثْتِي، ويرثُ) بجزمهما، الأوَّلُ على جوابِ الدِّعاء، أو جوابِ شرطٍ مُقَدَّر، أي: إنَّ يَهَبُ يَرِثُ، والثَّانِي عَطْفٌ عليه، وقد اختارَ الفراءُ هذا الوجه (الفراءُ أ.، معاني القرآن، د.ت)، يقول: لأنَّ يرثني من آية غير الأولى فحسن الجزاء، قال ابنُ عطيةٍ والَّتِي يَضَعُفُ هذه القراءة أنَّه ليس كلُّ موهوبٍ يرثُ (عطية، 1422هـ).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ يقولُ إنَّ الفعلَ لا يُجزمُ بعدَ الإيجابِ إذا لم يُفدِ الجزاءَ على أنَّ المقصودُ أنَّ يكونَ الفعلُ بعده وصفًا، وذكرَ الصَّبَّانُ هذه القراءة دليلًا على كلام الأشمونيِّ (الصَّبَّانُ، 1997م)، والباحثُ يختارُ قراءة الرَّفْعِ لأنَّه لم يُردِ الجزاءُ، بل أرادَ بيانَ صفةِ الوارثِ.

### رَفْعُ الْمُضَارِعِ الْوَاقِعِ جَوَابَ الطَّلَبِ عَلَى اعْتِبَارِ الْحَالِ أَوْ الْإِسْتِنَافِ

قال تعالى: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْفَافًا مَّصْعُورًا﴾ [طه: 69].

قرأ الجُمهور (تَلَفَّفَ) بفتح اللام وتشديد القافِ وجزم الفاءِ على جوابِ الأمرِ أو جوابِ شرطٍ مُقَدَّر (عاشور م.، 1984م).

وقرأ أبو جعفر وحفص عن عاصم والسلميِّ (تَلَفَّفَ) بالجرمِ أيضًا على جوابِ الأمرِ أو جوابِ شرطٍ مُقَدَّر، وهو من لَقَفَتُ الشَّيْءَ أَلَفَّهُ لَقْفًا، والمعنى: تَلَتَهُمُ الْعِصِي وَالْحِبَالُ الَّتِي تُخِيلُتُ بِسِحْرِ السَّحْرَةِ أَنَّهَا حَيَاتٌ، ولم تكن بحيات، وتَلَفَّفَتِ الشَّيْءَ تَلَفُّفًا (الأندلسي أ.، البحرُ المحيطُ في التفسير، 1420هـ).

وقرأ ابنُ عامرٍ وابنُ ذَكْوَانَ (تَلَقَّفَ) بالرَّفْعِ إمَّا على الحَالِ مِنَ المُلقَى وهي العصا، وقيلَ على الحَالِ مِنَ المُلقَى وهو سيِّدنا موسى -عليه السَّلَام- إذْ نُسِبَ إليه التَّلَقُّفُ لَمَّا كَانَ عَنِ فِعْلِهِ وحَرَكَتِهِ، أو على الاستِئْثَانِ، وَأَنْتَ الفِعْلَ فِي (تَلَقَّفَ) حَمَلًا على معنى (مَا) لِأَنَّ معنَاهَا العَصَا (الحلبي، د.ت).

والحاصلُ أَنَّ الصَّبَانَ استشهدَ بقراءةِ ابنِ ذَكْوَانَ على جوازِ رَفْعِ الفِعْلِ عندما لا يُرَادُ به جِزَاءٌ أو جوابٌ أمرٌ لِأَنَّ الأَمْرَ مع جوابه في منزلةِ الشَّرْطِ، ووجهُ الرَّفْعِ عنده هو أَنَّ جُمْلَةَ (تَلَقَّفَ) إمَّا حَالًا أو استِئْثَانًا موافقًا لجمهورِ النُّحَوِيِّينَ والمُفَسِّرِينَ، والباحثُ يختارُ قراءةَ الجُمهورِ على أَنَّ الجِزْمَ جوابُ الأَمْرِ (ألق)، لِأَنَّ الإلْقَافَ نَتِيجَةُ الإلْقَاءِ فلو لم تُلقَ لما تَلَقَّفَتْ.

رَفْعُ المُضَارِعِ الوَاقِعِ جَوَابًا لِلنَّهْيِ بَعْدَ حَذْفِ الفَاءِ

قالَ تعالى: ﴿وَلَا تَمُنُّ بِتَسْتَكْبَرُ﴾ [المدثر: 6].

قرأ الجُمهورُ (تستكبرُ) بالرَّفْعِ، وهي في محلِ نصبٍ على الحَالِ إِذِ التَّقْدِيرُ: (لا تَمُنُّ مُسْتَكْبِرًا)، وقيلَ إنَّ الرَّفْعَ بِحَذْفِ (أَنْ) وَتَقْدِيرِهِ لا تَضَعْفُ يا مُحَمَّدُ يا حَبِيبِي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنْ تَسْتَكْبَرَ مِنَ الخَيْرِ فَلَمَّا حُذِفَ (أَنْ) رَفَعَ (القيسي، 1405هـ)، وإلى ذلك ذهبَ الفراءُ، يقول: وفي قراءةِ عَبْدِ اللهِ (وَلَا تَمُنُّ أَنْ تَسْتَكْبِرَ) وهي حِجَّةٌ للقيسي وَمَنْ وافقه فهذا وجهٌ من الرَّفْعِ، فلَمَّا لم تأتِ بالناصبِ رَفَعَتْ (الفراءُ أ.، معاني القرآن، د.ت)، ومنه قولُ طَرْفَةَ بْنِ العَبْدِ (الفراهيدي، 1995م):

(الطويل)

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الوَغِيِّ وَأَنْ أَتَبَعَ اللِّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي

الشَّاهِدُ فِيهِ: رَفْعُ الفِعْلِ (أحضرُ) بَعْدَ حَذْفِ (أَنْ) وتعرِي الفِعْلَ مِنْهَا، إِذِ التَّقْدِيرُ: (أَنْ أَحْضَرَ الوَغِي)،

ويُحْتَمَلُ غير ذلك.

ويجوز النصب بإضمار (أن) ضرورة على مذهب الكوفيين، والبصريون يمنعون ذلك، ومن ذلك: (مُرَّةٌ يحفرُها) برفع (يحفرُها) على حذف (أن)، وقد احتجَّ الكوفيون بهذين الشَّاهدين على جواز الحذف من غير بدل، وهذا عند سيبويه قليل في الكلام، ولا يكادون يتكلمون به (سيبويه ع.، 1988م)، وعلى هذا يُفضَّلُ عدم حمل الرفع على ذلك؛ لأنَّ القرآن يُختار له أجود التَّوجيهات وأحسنها، وقيل إنَّ الرفع يكون على تقدير (ولما تمنن لتستكثر) فتنزع (اللام) فيرتفع (الرازي، 1420هـ)، والرفع عند الفراء هو وجه القراءة والعمل (الفراء أ.، معاني القرآن، د.ت)، وعند الأخفش فإنها أجود المعنيتين (الأخفش أ.، 1990م).

وقرأ الحسن البصري (تستكثر) جزماً وفيه أوجه: أحدها: أن يكون بدلاً من (تمنن)، أو أن يكون التَّسكين لأجل التَّخفيف، أو أن يُعْتَبَرَ حالُ الوقفِ ويُجْرَى الوصلُ مجراه، يعني أنه مرفوعٌ، وإنما سُكِّن تخفيفاً، أو أُجْرِيَ الوصلُ مجرى الوقف، وقد يكون الجزم على أن الفعل جواب النهي (الأخفش أ.، 1990م)، وكذلك وجهها أبو البقاء العكبري، وقد ردَّ أبو عليِّ الفارسيَّ القراءة بالجزم، يقول: "وليس للجزم اتجاه في (تستكثر)، ألا ترى أن المعنى: ليس على أن لا تمنن تستكثر" (الفارسي أ.، 1993م)، وقال ابن الأحنف راداً توجيه الجزم على أنه جواب النهي: "وقرأ الحسن بالجزم على جواب النهي، وهو رديء؛ لأنه ليس بجواب (الأحنف، 2018م)، وقد وجَّه ابن عطية هذه القراءة على نهى فعل الاستكثار إذ قدر الآية (لا تستكثر)، وقال الرازي إنَّ أكثرَ المُحقِّقين أبوا هذه القراءة، وأرى أنَّ ذلك غير جائزٍ لأنَّ فيها أوجهًا توافق العربية وفق ما مرَّ.

والحاصل أنَّ الصِّبَانَ احتجَّ بقراءة السبعة لكلام الأشموني في أن شرطَ جزمِ الفعلِ بعدَ النهي أن نضع (أن) قبل (لا) ولا يختلف المعنى، وقد ذكَّر الصِّبَانُ قراءة الحسن ووجَّه الجزم فيها على الإبدال من (تمنن) لا على الجواب أو على أن المعنى "تستكثر من الثواب" أي: تزدد منه (الصِّبَان، 1997م)، واختيارُ الباحث في ذلك قراءة الرفع، إذ أجمع القراء عليها، وأمَّا قراءة الجزم فإنَّ الباحث يميلُ إلى تخريج البديل من (تمنن).

## رفع الجزاء بعد فعل شرط مضارع

قال تعالى: ﴿أَيِنَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّسَيَّدَةٍ﴾ [النساء: 78].

قرأ الجمهور (يُدْرِكْكُمُ) بجزم (الكاف) الأولى جواباً للشرط.

وقرأ طلحة بن سليمان (يُدْرِكْكُمُ) برفع (الكاف) الأولى، قال ابن مجاهد وهذا مردود في العربية نقله ابن جنّي في المحتسب، وقال في ذلك: "وهو لعمرى ضعيف في العربية، وبأبه الشعر والضرورة، إلا أنه ليس بمردود؛ لأنه قد جاء عنهم"، ثم يقول: "ولو قال مردود في القرآن لكان أصح معنى؛ وذلك أنه على حذف (الفاء)، كأنه قال: (يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) ومن ذلك قول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت" (جنّي أ، حذف (الفاء)، كأنه قال: (يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) ومن ذلك قول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت" (جنّي أ، 1998م):

(البسيط)

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

الشاهد فيه: حذف (الفاء) الواقعة في جواب الشرط من الجملة الاسمية إذ التقدير (فإنه يشكرها).

وعلى هذا وجه الزمخشري قراءة الجزم، وقال ابن عطية عن قراءة الرفع وهذه قراءة ضعيفة (عطية، 1422هـ)، وهي عند أبي البقاء شاذة ووجهها حذف الفاء، وللزمخشري تخريج آخر وهو أنه حملها على ما يقع موقع (أينما تكونوا)، وهو (أينما كنتم) أي على جعل فعل الشرط ماضياً؛ لأنه متى كان فعل الشرط ماضياً جاز في مضارعه الرفع.

وقد وجه سيبويه هذه القراءة على التقديم والتأخير، يقول: وقد تقول: "إن أتيتني أتيك"، أي: "أتيتك إن أتيتني" (سبويه ع، 1988م)، والجواب محذوف، وقال ابن مالك في رفع الجواب المضارع بعد الشرط الماضي:

وَبَعْدَ مَا ضِ رَفَعُكَ الْجَزَا حَسَنُ

وبهذا يُمكن تقديرُ القراءة كما فعلَ الزمخشريُّ، وقالَ في رفعِ الجوابِ المضارعِ بعدَ الشرطِ المضارعِ:

وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعِ وَهَنْ

أي ضعيف، كالقراءة القرآنية، وكقول جرير بن عبد الله البجلي

(الرجز)

يَا أَفْرَعُ بِنَ حَابِسِ يَا أَفْرَعُ      إِنَّكَ إِنْ يَصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

الشاهدُ فيه: رفعُ (تصرعُ) الثانية وكانَ حقها الجزمَ لأنَّ فعلَ الشرطِ مضارعٌ (يصرعُ)، إلّا في قلّةٍ وضعفٍ.

ووجهُ سيبويه والخليل هذا أيضًا على التّقديم والتّأخير، إذ التّقديرُ عندهما: إِنَّكَ تَصْرَعُ إِنْ يَصْرَعُ أَخُوكَ فقدم وأخر (الفراهيدي، 1995م؛ سيبويه ع.، 1988م).

والحاصلُ أنّ الأشمونيَّ يستشهدُ بقولِ جريرِ وبقراءة طلحة على جوازِ رفعِ المضارعِ بعدَ المضارعِ، والصّبّانُ يحتجُّ في القراءة على أنّ مثلَ ذلك لا يَخْتَصُّ بالضرورةِ يعني الشعرَ (الصّبّان، 2002م)، والباحثُ يختارُ قراءةَ الجمهورِ بالجزمِ، جوابًا للشرطِ المضارعِ لأنّه الأصلُ والأكثرُ في العربيّة.

رفعُ الفعلِ المضارعِ المقرونِ بالفاءِ بعدَ جوابِ الشرطِ ونصبه وجزمه

يقولُ ابنُ مالك:

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَفْتَرِنَ      بِالْفَا أَوْ الْوَاوِ بِنْتَلِيثِ قَمِنَ

1. قال تعالى: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَافُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ﴾

[البقرة: 284].

قرأ الجمهور (فَيَغْفِرُ، وَيُعَذِّبُ) جزماً لأنه معطوفٌ على جوابِ الشرطِ (يُحَاسِبُكُمْ)، قال المبردُ: والجزمُ أجودُ القراءاتِ، وقد اختارها أبو منصور الهروي (الهرويّ أ.، 1991م).

وقرأ عاصم وابنُ عامر وأبو جعفر (فَيَغْفِرُ، وَيُعَذِّبُ) بالرفعِ على الاستئنافِ، وهذه القراءة أجودُ من النَّصبِ (زنجلة ع.، د.ت).

وقرأ ابنُ مسعودٍ وطلحةُ والأعمشُ وطلّادُ (فَيَغْفِرُ، وَيُعَذِّبُ) بالنصبِ على إضمارِ (أن)، وهذه القراءة أقلُّ جودة من أختيها (الخطبي، د.ت).

ولجوازها جميعاً قال سيبويه: فإذا انقضى الكلام يقصد فعل الشرط وجوابه - ثم جئتَ بـ(ثم)، فإن شئتَ جَرَمْتَ وإن شئتَ رَفَعْتَ، وكذلك (الواو والفاء)، وفي وجه النَّصبِ قال: إلبا أنه قد يجوزُ النَّصبُ بـ(الفاء والواو)، واحتجَّ بهذه الآية، قال: وبلغنا أن بعضهم قرأ: "يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ، فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ" (سيبويه ع.، 1988م)، قال السيرافي: وذكر سيبويه أن النَّصبَ ضعيفٌ، وحكى أنه بلغه أن بعضهم قرأ: (فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) وسببُ ضعفه أن جوابَ الشرطِ خبرٌ مُوجبٌ، وسببُ أن يُعطفَ عليه، أو يُستأنفَ (السيرافي، 2008م)، وقال الأخفش: وكلُّ ذلك من كلامِ العربِ (الأخفش أ.، 1990م)، وقد جاءت الأوجه الثلاثة في قولِ النابغة الذبياني (النعمانيّ أ.، 1998م):

(الوافر)

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ رَبِيعُ النَّاسِ وَالشَّهْرُ الْحَرَامُ  
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذُنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظُّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

الشاهدُ فيه: قوله (ونأخذُ) إذ إنه وردَ بالجزمِ، والرفعِ، والنصبِ.

واختيارُ الباحثِ في هذه المسألة قراءة الجمهور لأنَّ الغفرانَ فيها داخلٌ في الحسابِ، ولأنَّ وجهَ الجزمِ

واضحٌ.

2. قال تعالى: ﴿وَإِنْ تُخَفُّوهُمَا وَتُؤْتُوهُمَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾

[البقرة: 271]

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وغيرهما (وَنُكْفَرُ) بالنون والرفع (مجاهد، 1400هـ)، عطفًا على محل ما بعد (الفاء) أو على الاستئناف، تقديره: ونحن نُكْفَرُ، لأنه إذا كان ما بعدها فعلً فسيكون مرفوعًا.

وقرأ نافع وحزمة وغيرهما (وَنُكْفَرُ) بالنون والجزم (مجاهد، 1400هـ)، عطفًا على موضع جواب الشرط (فَهُوَ خَيْرٌ).

وقرأ ابن عامر وعاصم (وَيُكْفَرُ) بالياء والرفع، وتخريجه كتخريج قراءة ابن كثير (الجزري، د.ت).

وقرأ الحسن وكذا روي عن الأعمش (وَيُكْفَرُ) بالياء والنصب على إضمار (أن)، التقدير: "إِنْ تُخَفُّوهُمَا يَكُنْ خَيْرًا لَّكُمْ، وَأَنْ يُكْفَرَ عَنْكُمْ" (الزمخشري، 1407هـ).

واختار سيبويه قراءة الرفع، يقول معلقًا على هذه القراءة: "والرفع هنا وجه الكلام، وهو الجيد؛ وذلك لأن الكلام الذي بعد (الفاء) جرى مجراه في غير الجزاء ف جرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء"، أي على أنه خبر تقديره: وهو يُكْفَرُ (سيبويه ع، 1988م).

والحاصل أن الأشموني احتج بقراءات هذه الآية وسابقتها في جواز الجزم والرفع والنصب، يقول: فالجزم بالعطف، والرفع على الاستئناف، والنصب بـ(أن) مضمرة وجوبًا وهو قليل، وقد نقل الصبان قول السيوطي بأن الجزم قوي والنصب ضعيف والرفع جائز وهو بذلك يوافق الأشموني (الصبان، 2002م)، وقراءة وجه (الرفع) هي اختيار الباحث لجريان المضارع فيها كجريانه في غير الشرط.

إهمالُ (أن) حملاً على (ما) المصدرية ورفعِ الفعلِ بعدها

قال تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: 233]

قرأ الجمهور (أن يُنم) بنصب الفعل المضارع بـ (أن)، ونصب (الرضاعة) على المفعولية (العكبري، التبيان في إعراب القرآن، د.ت).

وقرأ مجاهد وابن محيصن وابن عباس في رواية (أن يُنم) بالرفع، وفيها قولان: أما الأول فقولُ البصريين: "أنها (أن) الناصبة أُمِلت حملاً على (ما) أختها في أنهما مصدريتان"، واستشهدوا بقول الشاعر -مجهول القائل- (السيرافي، 2008م):

(البسيط)

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا      مِنِّْي السَّلَامَ وَأَلَا تُخْبِرَا أَحَدَا  
الشاهدُ فيه: قوله (تقرآن) حيثُ أثبت نون الاثنين في الفعلِ على إهمالِ (أن) إذ حقه النَّصب.

وكقولِ القاسمِ بنِ معن:

(الكامل)

أَنْ تَهْبِطِ بِلَيْتِنِ بِلَادَ قَوْ      مِ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ  
الطَّلَاح: نوع من النبات أو الأرض كثيرة الخير.

الشاهدُ فيه: قوله (تهبطين) حيثُ أثبت النون فيها إهمالاً (لأن) وكان حقه الحذف.

ومنه قولُ الشاعر -مجهول القائل- (عقيل ع، 1980م):

(الخفيف)

عَلِمُوا أَنَّ يَوْمًا وَفَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ  
الشَّاهِدُ فِيهِ: إهمال (أن) حيث أثبت (النون) في قوله (يَوْمًا) على مذهب البصريين، وعدّها الكوفيون  
مخففة من الثقيلة.

وقد زعم الكوفيون أنَّ (أن) فيما سبق هي المخففة من الثقيلة، ويرى البصريون أنَّها الناصبة أهملت كما  
أهملت (ما) أختها (مالك أ.، 1990م)، وأبى البصريون ذلك لوجهين: أحدهما: أنه لم يفصل بينها وبين  
الجملة الفعلية بعدها كالفصل بالسين أو سوف أو بقد، قال ابن مالك:

وإِنْ تُخَفَّفُ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ  
وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَعًا  
فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيِ أَوْ تَنْفِيْسِ أَوْ لَوْ وَقَلِيلُ ذِكْرُ لَوْ  
والثاني: أن ما قبلها ليس بفعلٍ علمٍ وبقين.

وأما القول الثاني وهو للكوفيين: أنَّها المخففة من الثقيلة، وشذَّ وقوعها موقعَ الناصبة، كما شذَّ وقوعُ  
(أن) الناصبة موقعَ المخففة في قول جرير:

(البسيط)

نَرَضَى عَنِ اللَّهِ أَنْ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَا يُدَانِيْنَا مِنْ خَلْقِهِ بِشَرِّ  
الشَّاهِدُ فِيهِ: أنه أتى بـ (أن) الناصبة بعد (علمت).

والحاصل أنَّ الأشموني استشهد بقراءة من رفع (بتم) على جواز إهمال (أن) الناصبة إذا لم يتقدمها  
(علم) أو (ظن)، كما واستشهد بقول الشاعر (أن تقرأ)، ثم بين أنَّ ذلك مذهب البصريين، وأما  
الكوفيون فهي الخفيفة من الثقيلة، ويرى الصبان أنَّ أصل (بتم) "يتمون" فهو منصوب بحذف النون،

وحذفت الواو للساكنين واستصحب ذلك خطأ، والجمع باعتبار معنى من تكلف (الصَبَانُ أ.، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 1997م)، والباحث يرى أنَّ في هذا التَّخْرِيجِ من التَّكْلِيفِ ما لا يخفى فالأولى أن تُخْرَجَ إمَّا على قولِ البصريِّين أو الكوفيِّين لوجود كثير من الشواهد على رفع المضارع بعد (أن)، والباحث يختارُ قراءة النَّصْبِ لوضوحها ولاستغنائها عن أيِّ تخريجٍ، وأمَّا في قراءة الرَّفْعِ فإنه يميلُ لرأيِ البصريِّين لعدم توفّر شروط دخول (أن) المخففة على الفعل وبخاصّة الفصل بينهما بأدوات الفصل التي ذكرها ابنُ مالكٍ، وقد ضعّف سيبويه رفع الفعل في مثل هذا، حيث يقول: واعلم أنه ضعيفٌ في الكلام أن تقول: (قد علمتُ أن تفعلُ ذلك) و(قد علمتُ أن فعلَ ذلك) حتّى تقول: (سيفعلُ) أو (قد فعل)، أو تنفي فتُدخِلَ (لا)؛ وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضًا مما حذفوا من (أنه)، فكَرَهُوا أن يدعوا (السين) أو (قد) إذ قدَّروا على أن تكونَ عوضًا، ولا تتقصُّ ما يُريدون لو لم يُدخلوا (قد) ولا (السين) (سيبويه ع.، 1988م).

#### إهمال (إن) الجازمة حملًا على (لو) ورفع الفعل بعدها

قال تعالى: ﴿فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ [مريم: 26].

قرأ الجمهور (تَرَيْنَ) أصله ترأيين مثل ترغيبين؛ فالهمزة (عين الفعل)، والياء (لامه)، وهو مبني هنا من أجل نون التوكيد مثل: (لَتَضْرِبَنَّ)، فألقيت حركة الهمزة على الراء، وحذفت اللام للبناء كما تحذف في الجزم، وبقيت ياء الضمير، وحركت لسكونها وسكون النون بعدها، فوزنه: تَفَيِّنَ، وهمزة هذا الفعل تحذف في المضارع أبداً (العكبري، د.ت).

وقرأ طلحةٌ وأبو جعفر وشيبة (تَرَيْنَ) بياء ساكنة ونون مفتوحة هي نونُ الرَّفْعِ، وقد قال ابنُ جنِّي إنَّ هذه القراءة شاذةٌ إلا أنه لم يعدها لحنًا لأنَّ بعضَ العربِ يُثبِتُ هذا النونَ عندَ الجزم، ومن ذلك قولُ الشاعر -مجهول القائل- (جنِّي أ.، 1998م):

(البسيط)

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نَعْمٍ وَأَسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ  
الشَّاهِدُ فِيهِ: رَفْعُ الْمَضَارِعِ (يُوفُونَ) بَعْدَ حَرْفِ الْجَزْمِ (لَمْ).

وقال ابن هشام: إِنَّ فِيهَا شذوذين حذف نون التوكيد، وإثبات نون الرّفع مع دخول حرف الجزم عليها  
(هشام ع.، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، 1985م)، وعلّق أبو البقاء على هذه القراءة بأنّها بعيدة،  
وقد وجّه ابن مالك هذه القراءة على إهمال (إن) حملاً على إهمال (لو) واحتجّ بهذه القراءة (مالك ج.،  
1982م).

والحاصل أنّ الأشمونيّ ذكر كلام ابن مالك في جواز إهمال (إن) حملاً على (لو) واحتجّ بقراءة طلحة  
(تريّن)، وأمّا الصّبّان فقد اكتفى بقوله: (فإمّا تريّن) بياء المخاطبة ونون الرّفع المفتوحة (الصّبّان،  
2002م)؛ وبذلك فهو يوافق الأشمونيّ، واختيار الباحث قراءة الجماعة لوضوحها في العربيّة وإجماع  
القراء والنحويّين والمفسّرين عليها وعلى بيان توجيهها.

## الأسماء

إهمال (لكن) المخففة من التّقيّة ورفع الاسم بعدها بالابتداء

قال تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: 17].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وغيرهما (ولكن) بالنون المُشدّدة ونصب لفظ الجلالة (الله) على أنّه خبرُ  
(لكن)، وجملة (قتلهم) في محل رفع خبر (ولكن) (مجاهد أ.، 1400هـ)، وهو واضح.

وقرأ حمزة والكسائي وغيرهما بتخفيف النون من (ولكن) ويرفع لفظ الجلالة (الله) على الابتداء وعلى  
إهمال عمل (لكن) على مذهب النحويّين لزوال اختصاصها بالأسماء باستثناء يونس والأخفش وغيرهما

فيعملونها قياساً على: (أن، وإن، وكأن) وقد أنكر عليهم أكثر النحويين إذ لم يرد شاهد واحد يجيز إعمالها بحالة التخفيف (السهيلي، 1992م)، ووجب رفع الاسم الواقع بعد (لكن) على الابتداء.

والحاصل أن الأشموني والصبان من بعده وافقا مذهب النحويين في إهمال (لكن المخففة) مستشهدين بهذه الآية الكريمة، يقول الأشموني: وأما (لكن) فتخفف فتهمل وجوباً، ويقول الصبان: لزوال اختصاصها -أي المخففة- بالأسماء لدخولها على الجملتين (الصبان، 1997م)، ويرى الباحث في هذه المسألة إهمال (لكن) المخففة لورودها في القراءات المتواترة ولخلو الشواهد الشعرية والنثرية من إعمالها مخففة.

#### حذف المبتدأ العائد على الاسم الموصول

1. قال تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 154]

قرأ الجمهور (على الذي أحسن) بفتح النون على أنه فعل ماضٍ، وهو صلة الموصول (الذي)، وفاعله مستتر يعود على سيدنا موسى -عليه السلام-، وحسن الألفش هذه القراءة وفعلية (أحسن)، وذهب بعض الكوفيين إلى صحة كون (أحسن) اسم تفضيل مجروراً صفةً (للذي) وتكررت لمقاربتها المعرفة إذ لا يحسن دخول (أل) عليها، وهذا ممتنع عند البصريين، قال سيبويه: "واعلم أن كفى بنا فضلاً على من غيرنا أجود من الجر على أنه صفة لـ (من)، ومع هذا الرفع إلا أن فيه ضعفاً؛ إلا أن يكون مرفوعاً بـ(هو) وهو نحو: مررت بأبيهم أفضل، وكما قرأ بعضهم هذه الآية: (تماماً على الذي أحسن)" (سيبويه ع، 1988م)، قال السيرافي في ذلك: "والصلة في (من وما) أجود من الصفة وأكثر في الكلام، وإذا وصلت لم يحسن حذف العائد المقدر بعد (من) والتقدير: (من هو غيرنا)، ولذلك قال: وفيه ضعف أي في حذف (هو) ضعيف، وهو جائز مع ضعفه (السيرافي، 2008م).

وقرأ يحيى بن معمر وابن أبي إسحاق (أحسن) بالرفع على أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ أي: (هُوَ أَحْسَنُ) وأحسنُ خبرُ المبتدأ، وحذفُ العائد في مثل هذا شاذٌّ نزرٌ قليلٌ لأنَّ الصلَّةَ لم تطل، وهذا على مذهب الكوفيِّين بالقياسِ إذ أجازوا حذفَ العائدِ المرفوعِ بالابتداءِ مُطلقاً، سواء أكانَ الموصولُ (أيًّا) أم غيره، وسواءً أطالتِ الصلَّةُ أم لم تطل، وذهبَ البصريُّونَ إلى جوازِ حذفِ هذا العائدِ إذا كانَ الموصولُ (أيًّا) مُطلقاً، فإن كانَ الموصولُ غيرَ (أيٍّ) لم يُجيزوا الحذفَ إلَّا بشرطِ طولِ الصلَّةِ، وقد احتجَّ الكوفيُّونَ بهذه القراءة -قراءة يحيى بن معمر- وقراءة مالك برفع (بعوضة) في قوله تعالى: (مثلاً ما بعوضة)، وقد يكونُ الرفعُ على أنه وُضع (الذي) موضعَ (الذين) ووقتئذٍ يكونُ أصلُ (أحسنُ) (أحسنوا) يواوِ الضميرِ حذفتِ (الواو) اجتزاءً بحركةٍ ما قبلها، ولا يخفى البُعدُ في هذا التقديرِ، ومنهُ قولُ الشاعرِ -مجهول القائل- (الفراهيدي، 1995م):

(الوافر)

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ النَّاسَاءُ

الشاهدُ فيه: حذفُ "واو الجماعة" والاكْتفاءُ بالضمَّة من قوله (كان)، ودليله قوله (الأطباء) بالجمع.

وقد ضعَّفَ ابنُ جنِّي هذه القراءة؛ لأنَّ حذفَ المبتدأِ العائدِ على (الذي) وهو (هو) هنا ضعيفٌ (جنِّي، 1998م)، وقال الطبري: "وهذه قراءةٌ لا أستجيزُ القراءةَ بها، وإن كانَ لها في العربيَّةِ وجةٌ صحیحٌ، لخلافها ما عليه الحجةُ مُجمعةٌ من قراءةِ الأمصارِ" (الطبري، أ.، 2001م).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ يوافقُ مذهبَ البصريِّين في أنَّ حذفَ العائدِ إذا لم تطلِ الصلَّةُ نزرٌ قليلٌ لا يُقاسُ عليه، ويذكرُ مذهبَ الكوفيِّين إذ يقولُ وأجازهُ الكوفيُّونَ قياساً، ويذكرُ أنَّ قراءةَ مَنْ رفعَ (أحسنُ)، وقراءةَ مَنْ رفعَ (بعوضة) من هذا القبيل، وأمَّا الصبَّانُ فيكتفي بتوجيهِ قراءةِ الجمهورِ (الصبَّان، 1997م)، وفي ذلك دلالةٌ لموافقتِهِ الأشمونيَّ إذ إنَّه لم يُعارضه، والباحثُ يختارُ قراءةَ الجمهورِ لإجماعهم عليها.

2. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: 26]

قرأ الجمهور (بَعُوضَةً) بالنصب على أوجه، منها أن (بَعُوضَةً) مفعول للفعل (يَضْرِبُ) و (ما) صلة كأنه قال: (إنَّ الله لا يستحي أن يَضْرِبَ بَعُوضَةً مَثَلًا) و (مَثَلًا) حال لـ(بَعُوضَةً)، وهذا الوجه هو الأجود عند الزجاج، وأشار إلى أن هذا مذهب البصريين، يقول: والاختيار عند جمع البصريين أن يكون (ما) لغوا (الزجاج إ.، 1988م)، أو تُعْرَبَ (بَعُوضَةً) بدلًا من (مَثَلًا)، والوجه الثاني أن تكون (ما) نكرة موصوفة و(بَعُوضَةً) بدلًا من (ما)، والوجه الثالث: أن تجعل المعنى على: (إنَّ الله لا يستحي أن يَضْرِبَ مَثَلًا ما بين بَعُوضَةٍ إلى ما فوقها، والعرب إذا أَلَقَتْ (بَيَّنَ) من كلام تصلح (إلى) في آخره نصبوا الحرفين المَخْفُوضين اللذين خُفِضَ أحدهما بـ(بين) والآخر بـ(إلى)؛ فيقولون: مُطَرْنَا ما زُبَالَةَ فَالتَّعْلِيْبِيَّة، إذ التقدير: ما بين زبالة إلى التعلبية، وهذا التخريج الأحب عند الفراء (الفراء أ.، معاني القرآن، د.ت)، واختار الأندلسي جعلَ (بَعُوضَةً) مفعولًا به ثانيًا للفعل (يَضْرِبُ)، والمفعول الأول هو (مَثَلًا)، يقول: والذي نختاره هو أن (ضْرَبَ) يتعدى إلى اثنين وهو الصحيح (الأندلسي أ.، البحر المحيط في التفسير، 1420هـ).

وقرأ الضحَّاك، وإبراهيم بن أبي عبلة، ورؤبة بن العجاج، وقطرب (بَعُوضَةً) بالرفع، يقول الأندلسي: "واتفق المعربون على أنها خبر، ولكن اختلفوا فيما يكون عنه خبرًا، فقيل: خبر مبتدأ محذوف تقديره: (هُوَ بَعُوضَةٌ) وفيه وجهان: أحدهما: أن هذه الجملة صلة لـ(ما) التي بمعنى (الذي)، وحذف العائد (هو) وهذا الإعراب لا يصح إلا على مذهب الكوفيين، إذ إنهم لا يشترون في جواز حذف هذا الضمير طول الصلة؛ وأمَّا البصريون فإنهم اشتروا ذلك في غير (أي) من الموصولات، وعلى مذهبهم تكون هذه القراءة على هذا التخريج شاذة، و(ما) بهذا تكون بدلًا من (مَثَلًا) وقوله (هو بَعُوضَةٌ) وما بعده جملة" (الأندلسي أ.، 1420هـ)، والوجه الثاني: "أن تكون (ما) زائدة أو صفة لـ (مَثَلًا)، أو تكون (بَعُوضَةً) خبر (ما) على أنها استفهامية، أي: (أي شيء بَعُوضَةٌ)" (الحلبي أ.، د.ت)، اختاره الزمخشري يقول: "...ووجه آخر حسن جميل، وهو أن تكون التي فيها معنى الاستفهام لما استنكفوا من

تَمَثِيلِ اللَّهِ لِأَصْنَامِهِم بِالْمُحَقَّرَاتِ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْي أَنْ يَضْرِبَ لِلْأَنْدَادِ مَا شَاءَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمُحَقَّرَةِ  
مَثَلًا، نحو: بَلَهَ الْبَعُوضَةَ فَمَا فَوْقَهَا"، ثُمَّ يَقُولُ وَنُسِبَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ لِرُوْبَةٍ وَهِيَ أَمْضَغُ الْعَرَبِ، وَالْمَشْهُودُ لَهُ  
بِالْفَصَاحَةِ، وَمَا أَظْنُهُ ذَهَبَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ إِلَّا إِلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ الْمُطَابِقُ لِفَصَاحَتِهِ (الزَّمْخَشَرِيُّ،  
1407هـ).

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَشْمُونِيَّ أَشَارَ فِي شَرْحِهِ إِلَى أَنَّ مَالِكَ بْنَ دِينَارٍ وَابْنَ السَّمَاكِ قَرَأَا (بِعَوْضَةَ) بِالرَّفْعِ  
وَحُذِفَتِ الصَّلَةُ وَلَمْ يُشْرَ الْأَشْمُونِيُّ إِلَى أَيِّ تَقْدِيرٍ بَلْ اِكْتَفَى بِقَوْلِهِ إِنَّهَا قُرُنْتُ بِالرَّفْعِ، فِي حِينِ نَرَى  
الصَّبَانَ يَقْدَرُ قِرَاءَةَ الرَّفْعِ عَلَى أَنَّ (مَا) هُنَا زَائِدَةٌ وَالرَّفْعُ عَلَى الْخَبَرِ وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ (مَثَلًا هُوَ بَعُوضَةٌ)  
مُوَافِقًا فِي ذَلِكَ تَخْرِيجَ بَعْضِ الْمَفْسَّرِينَ، وَمُوَافِقًا مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ فِي حَذْفِ (العائد)، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ هَذَا  
التَّخْرِيجَ مُوجُودٌ فِي كِتَابِ "التَّنْبِيَانِ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ" لِأَبِي الْبَقَاءِ، وَبِهَاتَيْنِ الْقِرَاءَتَيْنِ وَجَّهَ الْأَشْمُونِيُّ  
مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ فِي جَوَازِ حَذْفِ الْعَائِدِ مُطْلَقًا بِالْقِيَاسِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ-مَجْهُولِ الْقَائِلِ- (الصَّبَانَ،  
1997م):

(البيسط)

لَا تَتَوُ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيَّتْ      إِلَّا نَفُوسُ الْأَلْيِ لِلشَّرِّ نَاوُونَا  
وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: "إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ" إِذْ حَذَفَ صَدْرَ الصَّلَةِ وَالتَّقْدِيرُ: (الَّذِي هُوَ خَيْرٌ)، وَيَمِيلُ الْبَاحِثُ فِي  
ذَلِكَ إِلَى قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ بِنَصْبِ (بعوضة) وَ (أحسن) لِاجْتِمَاعِ السَّبْعَةِ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ.

حَذْفُ الْعَائِدِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ إِذَا كَانَ بِلَفْظِ (كُلِّ)

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾ [الحديد: 10]

قَرَأَ جُمْهُورُ الْقُرَّاءِ (كُلًّا) بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ لِلْفِعْلِ (وَعَدَ)، مَعَ تَقَدُّمِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفِعْلِ، وَهُوَ الْوَجْهُ  
عِنْدَ ابْنِ عَطِيَّةٍ لِأَنَّ وَعَدَ اللَّهُ لَيْسَ يَعُوقُهُ عَائِقٌ عَلَى أَنْ يَنْصِبَ الْمَفْعُولَ الْمُقَدَّمَ (عطية، 1422هـ)، وَهُوَ

بذلك يُخالف قولَ الفارسيِّ وغيره من أنَّ الفعلَ ضعفَ لتأخُّره عن المفعولِ، وأرى أنَّ حجَّةَ ابنِ عطية أقوى وذلك لأنَّ الفعلَ قد ينصبُ المفعولَ المُقدِّمَ في بابِ الاشتغالِ كثيراً على الرَّغمِ من أنَّه يتسلَّطَ على الضَّميرِ المتصلِ به؛ فلو كانَ ضعيفاً لكانَ الأولى به ألاَّ يعملَ في اثنين، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنَّه من الشائعِ إضمارُ فعلٍ وإبقاءُ عمله في هذا البابِ وهو بالضرورة أقلُّ قوَّةً من تقدُّمِ المفعولِ عليه.

وقرأ ابنُ عامرٍ: (وكلُّ) بالرفعِ على الابتداءِ وحذفِ العائدِ من (وَعَدَ) إذ التَّقديرُ (وكلُّ وعده اللهُ الحسنى)، وهذا الحذفُ جائزٌ بإجماعٍ لأنَّ الضَّميرَ في محلِّ نصبِ مفعولٍ به، والمبتدأُ بلفظِ (كلُّ) الدالَّةُ على العمومِ والافتقارِ (مالك أ.، 1990م)، ووجهُ الفارسيِّ هذه القراءة بقوله: والسببُ في رفعِ (كلُّ) أنَّه لما تأخَّرَ الفعلُ وتقدَّمَ المفعولُ لم يَقوَ الفعلُ على نصبِ المفعولِ ولذلك رُفِعَ (الفارسيِّ أ.، 1993م)، ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ أبي النِّجمِ العجليِّ:

(الرجز)

قَدِ أَصْبَحْتَ أَمْ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلِيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ  
الشَّاهدُ فيه: قوله (كلُّه لم أصنع) برفعِ كلُّه وحذفِ العائدِ من أصنع، والتَّقديرُ (كلُّه لم أصنعه) لأنَّ كلَّ مبتدأٌ ولا بدَّ من ضميرٍ يعودُ إليه.

وقد يكونُ الرفعُ على لُغَةٍ مَن يَقولُ: زَيْدٌ ضَرَبْتُ بِإِضْمَارِ المفعولِ فِي الفِعْلِ (ضَرَبْتُهُ) وِبَرَفْعِ المفعولِ به (زَيْدٌ) (الكرماني، 2001م)، وقد علقَ سيبويه على هذا البيت بقوله: "وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأنَّ نصب (كلِّ) لا يُكسرُ البيتَ ولا يُخلُّ به"، ومنه أيضاً قولُ امرئ القيسِ (سيبويه ع.، 1988م):

(المتقارب)

فَأَقْبَلْتُ زَحَقاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ لَبَسَتْ وَثَوْبٌ أَجْرُ

الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ (وَتُوبٌ أَجْرٌ) فَقَدْ رَفَعَ (تُوبٌ) وَحَذَفَ الْعَائِدَ مِنْ (أَجْرٌ) وَالتَّقْدِيرُ (وَتُوبٌ أَجْرُهُ).

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الصَّبَانَ قَدْ اسْتَدْرَكَ قِرَاءَةَ ابْنِ عَامِرٍ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ، فَقَدْ اِكْتَفَى الْأَشْمُونِيُّ بِذِكْرِ قَوْلِ الْعَرَبِ (السَّمْنُ مَنْوَانٌ بِدِرْهِمٍ) أَيْ (مَنْوَانٌ مِنْهُ) عَلَى تَقْدِيرِ الضَّمِيرِ الْمَحذُوفِ، وَالْخِلَاصَةُ أَنَّ الصَّبَانَ احْتَجَّ بِقِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ عَلَى جَوَازِ حَذْفِ الْعَائِدِ مِنَ الْخَبْرِ، وَهَذَا الْحَذْفُ مَوْجُودٌ فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ فَهُوَ جَائِزٌ وَبِخَاصَّةٍ إِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ مَعَ ضَعْفٍ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّ الْبَاحِثَ يَخْتَارُ قِرَاءَةَ النَّصْبِ، وَاجْتِمَاعُ الْقُرَاءِ عَلَيْهَا.

### إِعْرَابُ (يَوْمٌ) قَبْلَ فِعْلِ مُعْرَبٍ

قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: 119]

قَرَأَ الْجُمْهُورُ (يَوْمٌ) بِالرَّفْعِ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لِلْمَبْتَدَأِ (هَذَا) (مَجَاهِدٌ، 1400هـ)، وَالجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحِكَايَةِ، قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ الْهَرَوِيُّ: "وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ الْجَيِّدَةُ".

وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ مُحَيِّصِينَ وَالْأَعْرَجُ (يَوْمٌ) بِالنَّصْبِ (الْأَنْبَارِيُّ، 2003م) عَلَى أَوْجِهٍ مِنْهَا أَنَّ (يَوْمٌ) خَبِرَ الْمَبْتَدَأَ (هَذَا) وَالْفَتْحَةُ فِيهَا فَتْحَةُ بِنَاءٍ لَا إِعْرَابٍ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ إِذْ يُجَوِّزُونَ بِنَاءَ (يَوْمٌ) وَمَا شَاكَلَهَا مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ الْمُبْهَمَةِ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى جُمْلَةٍ وَإِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ مُعْرَبَةً؛ وَاسْتَدَلُّوا عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: وَإِنْ صُدِّرَتْ أَسْمَاءُ الزَّمَانِ الْمُبْهَمَةِ بِاسْمٍ أَوْ فِعْلٍ مُعْرَبٍ جَازَ الْإِعْرَابُ بِاتِّفَاقٍ، وَجَازَ الْبِنَاءُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ (مَالِكٌ أ.، 1990م)، وَأَمَّا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ فَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ فِي هَذَا إِلَّا الْإِعْرَابُ، وَلَا يُجِيزُونَ الْبِنَاءَ إِلَّا إِذَا صُدِّرَتْ الْجُمْلَةُ الْمُضَافُ إِلَيْهَا بِفِعْلِ مَاضٍ، لِأَنَّهُ لَا يَسْرِي إِلَيْهِ الْبِنَاءُ إِلَّا مِنَ الْمَبْنِيِّ الَّذِي أُضِيفَ إِلَيْهِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ النَّابِغَةِ الذَّبْيَانِيَّةِ:

(الطويل)

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشْيِبَ عَلَى الصَّبَا وَقَلْتُ أَلْمَأُ أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

الشَّاهِدُ فِيهِ: بِنَاءُ (حِينَ) عَلَى الْفَتْحِ لِإِضَافَتِهَا لِلْفِعْلِ الْمَاضِي الْمَبْنِيِّ (عَاتَبْتَ)، وَهُوَ الرَّاجِحُ الْمَجْمُوعُ عَلَى جَوَازِهِ، وَقَدْ وَرَدَ بِكَسْرِ (النُّونِ) جَرًّا بـ (عَلَى) عَلَى الْإِعْرَابِ (سَبِيوِيَه ع.، 1988م)، وَتَبَعَ ابْنُ مَالِكٍ الْكُوفِيِّينَ فِي مَذْهَبِهِمْ بِالْفَيْتَةِ، يَقُولُ:

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ أَعْرَبِ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنِّدَا

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: "أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لِـ(قَالَ)، وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ، فَيَكُونُ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، أَيُّ: (قَالَ اللَّهُ هَذَا الْقَوْلَ)" أَوْ إِشَارَةٌ إِلَى الْخَبَرِ أَوْ الْقَصَصِ، نَحْوُ: (قَالَ زَيْدٌ شِعْرًا) أَوْ (قَالَ زَيْدٌ خُطْبَةً)؛ فَيَكُونُ إِشَارَةً إِلَى مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ، وَاخْتَلَفَ فِي نَصْبِهِ أَهْوَى عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ أَوْ يَنْتَصِبُ مَفْعُولًا بِهِ؟ فَعَلَى هَذَا الْخَلَافِ يَنْتَصِبُ إِذَا كَانَ إِشَارَةً إِلَى الْخَبَرِ أَوْ الْقَصَصِ نَصْبَ الْمَصْدَرِ أَوْ نَصْبَ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا خَبَرَ (هَذَا)؛ وَ(هَذَا) مَرْفُوعٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالتَّقْدِيرُ: "هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَاهُ مِنْ كَلَامِ عَيْسَى وَقَعَ يَوْمَ يَنْفَعُ" (الْأَنْدَلِسِيُّ أ.، 1420هـ).

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَشْمُونِيَّ احْتَجَّ بِقِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ عَلَى إِعْرَابِ (يَوْمٍ) وَمَا شَاكَلَهَا إِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ، ثُمَّ يَقُولُ: "وَلَمْ يَجْزِ الْبَصْرِيُّونَ حِينَئِذٍ غَيْرَ الْإِعْرَابِ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ الْبِنَاءَ، وَإِلَيْهِ مَالُ الْفَارْسِيِّ وَالنَّاطِمِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنِّدَا) أَي لَنْ يُغْلَطَ، وَاحْتَجُّوا لِذَلِكَ بِقِرَاءَةِ نَافِعٍ"، وَقَالَ الصَّبَّانُ: "قَالَ الرَّضِيُّ: لَا دَلِيلَ فِيهَا لِاحْتِمَالِ أَنْ (يَوْمًا) نُصِبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ خَبَرٌ لِهَذَا مُشَارًا بِهِ لِلْمَذْكَورِ قَبْلَهُ لَا لِلْيَوْمِ" (الصَّبَّانُ، 1997م)، وَهَذَا مَا لَاحِظَهُ الْبَاحِثُ فِي أَكْثَرِ كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَاللُّغَةِ؛ إِذْ أَكْثَرُ تَوْجِيهَاتِ قِرَاءَةِ نَافِعٍ كَانَتْ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ.

وَإِخْتِيَارُ الْبَاحِثِ قِرَاءَةَ الْجُمْهُورِ مُوَافِقًا مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ لِأَنَّ بِنَاءَ هَذِهِ الْأَزْمَنَةِ مُسْتَمَدٌّ مِنْ بِنَاءِ مَا بَعْدَهَا، وَإِلْجِمَاعُ الْقُرَّاءِ عَلَيْهَا، كَمَا أَنَّ الشَّاهِدَ الشَّعْرِيَّ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ وَرَدَ مُعْرَبًا وَقَدْ أَجْمَعَ الْقُرَّاءُ عَلَى وَجْهِ الْإِعْرَابِ، وَمِنْ جِهَةِ أُخْرَى فَلَا شَاهِدَ فِيهِ أَصْلًا لِأَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَ (حِينَ) فَعَلَ مَاضٍ مَبْنِيٍّ.

زيادةُ الباءِ في اسمِ (ليسَ) إذا تأخَّرَ لموضعِ الخبرِ وتوسَّطَ بينها وبينَ خبرِها

قالَ تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: 177]

قرأَ الجُمهورُ (ليسَ البرُّ) بالرفعِ على أنها اسمُ (ليسَ)، و (أَنْ تُولُوا) خبرها في تأويلِ مصدرٍ تقديرُه (تُولِيَتَكُمْ)، أي: (ليسَ البرُّ تُولِيَتَكُمْ)، ورُجِّحَتْ هذه القراءةُ لأنَّ الاسمَ تقدَّم والخبرَ تأخَّر، ولأنَّ (ليسَ) بمنزلةِ الفعلِ فالأجودُ أَنْ يليها الفاعلُ ثمَّ المفعولُ أيَّ المرفوعُ ثمَّ المنصوبُ (عطية، 1422هـ).

وقرأَ أبيُّ بنُ كعبٍ وعبْدُ الله بنُ مسعودٍ (ليسَ البرُّ بأنَّ تُولُوا) بنصبِ (البرُّ) خبراً لـ(ليسَ) وبزيادةِ الباءِ في المصدرِ المؤوَّلِ (أَنْ تُولُوا) اسماً لـ(ليسَ)، (جنِّي، 1998م)، قالَ الأندلسيُّ: كما تُزادُ الباءُ في خبرِ (ليسَ) تُزادُ في اسمِها أيضاً إذا تأخَّرَ إلى موضعِ الخبرِ، نحو قولِ محمودِ الوراقِ (الأندلسيُّ أ.، 2013م):

(المُتقارب)

أَلَيْسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الْفَتَى يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ  
الشَّاهدُ فيه: دخولُ حرفِ الجرِّ (الباءِ) على اسمِ ليسَ (بأنَّ الفتى يُصابُ) عند تأخُّره عن الخبرِ، تقديرُه:  
"أليسَ مُصابُ الفتى ببعضِ ما في يَدَيْهِ عَجِيبًا؟"، وقد عدَّ ابنُ هشامٍ ذلكَ غريباً في المغنِّي (هشام ع.، 1985م).

والحاصلُ أنَّ الصِّبَانَ ذَكَرَ هذه القراءةَ وخرَّجها بقوله: "وكالخبِرِ الاسمُ -أي في زيادةِ الباءِ- إذا وَقَعَ في مَوْضِعِ الْخَبَرِ عَلَى قَلْبَةٍ، وهذه الباءُ لتأكيدِ النفيِ على مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ: إِنَّ زِيَادَةَ الْبَاءِ جَاءَ لِدَفْعِ تَوَهُمِ الْإِثْبَاتِ لِأَنَّ السَّمْعَ قَدْ لَا يَسْمَعُ أَوَّلَ الْكَلَامِ (الصِّبَانَ، 1997م)، واختيارُ الباحثِ قِراءةِ الْجُمهورِ لِإِجماعِهِمْ عَلَيْهَا؛ وَلِأَنَّ زِيَادَةَ الْبَاءِ فِي اسْمِ لَيْسَ قَلِيلٌ.

## إثبات اسم (لات) وحذف خبرها شذوذاً

قال تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلا تَحِينْ مَنَاصٍ﴾ [ص: 3]

قرأ الجمهور (وَلَاتَ) بفتح التاء و(حِينَ) بالنصب على خبرية (لَاتَ) واسمها محذوف وهو الأكثر في العربية، وهي عند سيبويه بمعنى (ليس)، قال سيبويه: "...كما شبهوا بها -يعني بليس- لَاتَ في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة، لا تكون لَاتَ إِلاَّ مَعَ الحين، تُضمَرُ فيها مرفوعاً وتَنصِبُ الحينَ لأنَّه كالمفعول به في نصبه"، ثم يقول: "وزعموا أنَّ بعضَ القراء قرأ: "وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ" برفع (حين) وهي قليلة" (سيبويه ع.، 1988م)، والتاء مزيدة فيها كزيادتها في (رُبَّ وَثَمَّ)، قاله الخليل، إذ جعل التاء في (لات) صلة (الفرايدي، 1995م)، وتقدير القراءة: (ولات الحين حين مناص) فحذف اسمها وبقي خبرها.

وقرأ عاصمٌ، والضحاكُ، وابنُ يعمرَ، وأبو المتوكلُ، والجحدريُّ (ولات حِينُ) بفتح التاء وضمَّ النونِ، على إعمال (لات) عمل (ليس)، وحذف الخبر، وهو قول سيبويه إِلاَّ أنَّ ذلك قليلٌ عندهُ (الجوزي، 1422هـ)، وقال الزجاجُ: والرفعُ في ذلك جيِّدٌ، وتقديرُ القراءة (ولات حِينُ مناصٍ لهم).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءة مَنْ رفعَ (حين) على جواز ذكر اسم (لات) وحذف خبرها على قلنتها وشذوذها، يقولُ معلقاً على قولِ ابنِ مالكٍ: (والعكس قلٌّ) أي حذف اسم لات فهو ضعيفٌ جداً ووصف القراءة بالشذوذ موافقاً لمذهب الجمهور، وقد وافق الصبانُ الأشمونيَّ فيما ذهب إليه (الصبان، 1997م)، واختيارُ الباحث ما قاله الأشمونيَّ، وقراءة الجمهور.

## إعمال (لا) عمل (ليس)

قال تعالى: ﴿فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: 38]

قرأ الجمهور (فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) بتثوين الضمِّ؛ وهو المختارُ لتكرار (لا) قاله أبو منصور الهروي في معاني القراءات، ولأنَّ ما بعدَ (لا) الثانية ضمير رفع وهو معرفة، والرفعُ على أنَّ (لا) الأولى عاملة

عمل (ليس) على لغة الحجازيين أو على أنها مُهملة وعندها يكون الرفع بالابتداء وهو أولى لأنَّ إعمال (لا) عمل (ليس) قليل، قاله سيبويه (سيبويه ع، 1988م).

وقرأ ابنُ مُحَيِّصٍ (فلا خوف) بالرفع مع ترك التَّوِين، إمَّا للتَّخْفِيف مع كثرة الاستعمال أو بنية تقدير (أل) كما نقلَ الأَخْفَشُ عن العرب قولهم: سلامٌ عليكم، وهم يريدون السلامَ عليكم، ووجهها الإعرابيُّ كسابقتها إمَّا على الابتداء، أو على إعمال (لا) عمل (ليس) (الأندلسي أ، 1420هـ)، وقد وجَّه ابنُ مالكٍ وأبو حيانَ هذه القراءةَ على حذفِ المُضَافِ إليه؛ إذ التَّقْدِيرُ: فلا خَوْفٌ شَيْءٍ عَلَيْهِم.

وقرأ يعقوبُ والأزهرِيُّ وعيسى النَّقَّيُّ (فلا خوف) بالفتح على أنَّ (لا) هذه النَّافِيةُ للجنس وهي أبلغُ في النَّفي كما قال السَّمِينُ الحَلَبِيُّ (الحلبي، د.ت)، وقد اختارَ أبو البقاء قراءةَ الجُمهور، يقول: والرفْعُ والتَّوِينُ هُنَا أَوْجُهُ مِنَ البِنَاءِ على الفتحِ لوجهين: أحدهما: أَنَّهُ عَطَفَ عَلَيْهِ ما لا يجوزُ فيه إلَّا الرفعُ وهو قوله: (ولَا هُمْ) لأنَّهُ معرفةٌ ولأنَّهُ ضميرٌ رَفَعِ و(لا) لا تَعْمَلُ في المَعَارِفِ، فالأولى أن يُجْعَلَ المَعطُوفُ عليه كذلك، والوجهُ الثَّانِي: من جِهَةِ المَعْنَى، وذلك بأنَّ البِنَاءَ يَدُلُّ على نَفْيِ الخَوْفِ عَنْهُم بِالْكُلِّيَّةِ، وليس المرادُ ذلك، بل المرادُ نَفْيُهُ عَنْهُم في الآخرة (العكبري أ، د.ت).

والحاصلُ أنَّ الأَشْمونِيَّ احتجَّ بقراءة ابنِ مُحَيِّصٍ على جوازِ حذفِ المُضَافِ إليه إذ التَّقْدِيرُ عنده: (فلا خوفٌ شَيْءٍ عَلَيْهِم)، موافقاً في ذلك ابنُ مالكٍ وأبا حيانَ، أمَّا الصَّبَّانُ فَعَلَّقَ على هذه القراءة بأنَّ (لا) عاملة عمل (ليس) أو تكون مهملة، وفي قراءة يعقوب فإنَّها عاملة عمل (لا) النَّافِيةُ للجنس (الصَّبَّان، 1997م)، ويختارُ الباحثُ قراءةَ الجُمهور على أنَّ رَفَعِ (خَوْف) على الابتداء أولى لأنَّ إعمال (لا) عمل (ليس) قليلٌ جدًّا كما قال سيبويه وغيره.

## فتْحُ هَمْزَةٍ (إِنَّ) وَكَسْرُهَا بَعْدَ (فَاءِ الْجَزَاءِ)

قال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ

رَحِيمٌ ﴿٥٤﴾ [الأنعام: 54]

قرأ ابن كثيرٍ وحمزةٌ وغيرهما (إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ) و(فَإِنَّهُ) بكسر الألف فيهما، وكسرُ الأولى على أنها مُستأنفةٌ وأنَّ الكلامَ تامٌّ قبلها، وجيءَ بها وبما بعدها كالنَّفسيرِ لقوله: (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ)، أو أَنَّهَا كُسِرَتْ بتقدير قولٍ أي: (قَالَ اللَّهُ ذَلِكَ)، أو على إجراء (كَتَبَ) مجرى (قَالَ) فَكُسِرَتْ بعده، وأمَّا كَسْرُ الثانيةِ فمن وجهين، أحدهما: أَنَّهَا على الاستئنافِ، بمعنى أَنَّهَا في صدرِ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ خَبْرًا لـ(مَنْ) الموصولة، أو جوابًا لها إن كانت شرطًا، والثاني: أَنَّهَا عطفٌ على الأولى وتكريرٌ لها وهو أوضح التخرجات (الحلبيّ أ.، د.ت).

وقرأ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ ويعقوبُ (أَنَّهُ... . فَإِنَّهُ) بفتحهما (الهرويّ، 1991م)، وفتْحُ الأولى على أنها بدل من (الرَّحْمَةَ) بتقديره: (كَتَبَ رَبُّكُمْ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ...)، أو أَنَّهَا في محلِّ رَفْعٍ على أنها مُبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ أي: (عليه أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ...)، أو أَنَّهَا فُتِحَتْ على تَقْدِيرِ حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ، والتقدير: (لَأَنَّهُ مَنْ عَمِلَ...)، وفتْحُ الثانيةِ فيها فعلى أَنَّهَا في محلِّ رَفْعٍ على أنها مُبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ أي: (فغفرأنه ورحمته حاصلان أو كائنان)، أو (فَعَلِيهِ غُفْرَانُهُ وَرَحْمَتُهُ)، أو على أَنَّهَا في محلِّ رَفْعٍ على أنها خَبْرٌ مُبتدأٌ محذوفٌ أي: (فأمره أو شأنه أَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (الحلبيّ أ.، د.ت)، أو أَنَّهَا تَكَرَّرَ لِلأولى كُرْرَتَ لَمَّا طَالَ الكَلَامُ نَقَلَهُ النَّحَّاسُ عن سيبويه (النحَّاس، 1409هـ).

وقرأ نافعٌ (أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ) بالفتح، (فَإِنَّهُ غَفُورٌ) بالكسر، وتوجيهها يوافق التوجيهات السابقة.

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ يتناولُ قراءةَ كَسْرِ هَمْزَةِ (إِنَّ) الثانيةِ وفتحها عند حديثه عن جوازِ الوجهين مَع تَلْوِ فَاءِ الْجَزَاءِ كما نصَّ ابنُ مالكٍ على ذلك في ألفيته حيث يقول: "مَع تَلْوِ فَاءِ الْجَزَاءِ" (مالك أ.، 2021م)

وتقدير كسر الهمزة عند الأشموني (فَهُوَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) على أن ما بعد الفاء جُمْلَةٌ تَامَةٌ وهو الأحسنُ عنده في القياس، وأما الفتحُ في قراءة عاصمٍ وابنِ عامرٍ بفتح الهمزة الثانيةً فعلى تقدير (إنَّ) بمصدر هذا المصدرُ خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ والتقدير (فجزاؤه الغفران) أو مبتدأ خبره محذوفٍ والتقدير (فالغفرانُ جزاؤه)، وأما الصبَّانُ فقد استحسنَ كونَ المبتدأ هو المحذوف هنا وحجَّته في ذلك أنه الأكثرُ ويستشهد بقوله تعالى: (وَإِنَّ مَسَّةَ الشَّرِّ فَيُوسُ) [فصلت: 49] أي: (فهو يُّوس)، ثمَّ يعلِّقُ على قولِ الأشموني بأنَّ الكسر هو الأحسنُ وذلك لأنه لا يحتاجُ إلى تقديرٍ (الصبَّان، 1997م)، وإلى هذا يذهبُ الباحثُ إذ إنَّ الأخذَ بما لا يحتاجُ تقديرًا أولى مما يحتاجُ إليه، ولأنَّ حذفَ المبتدأ أكثرُ من حذفِ الخبر، وبهذا نرى الصبَّانَ يرجِّحُ بينَ تقديري الأشموني ويعلِّلُ سببَ التَّرجيحِ.

## توابع المرفوعات

### رفع الاسم المعطوف على اسم (أنَّ) بعد استكمال الخبر

قال تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: 3]

قرأ الجمهور (ورَسُولُهُ) بالرفعِ على أنها مبتدأ خبرها محذوف تقديره "ورَسُولُهُ بريءٌ منهم"، حُذِفَ دلالة ما قبله عليه (الأندلسي أ.، 1420هـ)، وهي أجودُ القراءاتِ عند الخليل، ويقولُ سيبويه في بابِ ما يكونُ محمولًا على (إنَّ) فيشاركه فيه الاسمُ الذي وليها ويكونُ محمولًا على الابتداء: "فأما ما حُمِلَ على الابتداء فقولك: (إنَّ زيداَ ظريفٌ وعمرو، وإنَّ زيداَ منطلقٌ وسعيدٌ)؛ فعمرو وسعيدٌ يرتفعانِ على وجهين، فأحدُ الوجهين حسنٌ، والآخرُ ضعيفٌ؛ فأما الوجهُ الحسنُ فإنَّ يكونُ محمولًا على الابتداء، لأنَّ معنى (إنَّ زيداَ منطلقٌ)، زيدٌ منطلقٌ، وإنَّ دخلتْ توكيدًا، كأنَّه قال: زيدٌ منطلقٌ وعمرو، وفي القرآنِ الكريمِ: (إنَّ اللهَ بريءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) بقراءة الرفع، وأما الوجهُ الآخرُ الضعيفُ فإنَّ يكونُ محمولًا على الاسمِ المضمَرِ في المنطلقِ والظريفِ، فإنَّ أردتَ ذلك فأحسنه أن تقول: منطلقٌ هو عمرو، وإنَّ زيداَ ظريفٌ هو عمرو، وإنَّ شئتَ جعلتَ الكلامَ على الأولِ فقلت: (إنَّ زيداَ منطلقٌ

وعمرًا ظريفًا" (سبويه ع.، 1988م)، أو أنه عطف على المنوي في بريء فيصير التقدير: (بريء هو ورسوله من المشركين) (الرازي، 1420هـ)، وقد يكون العطف على محل اسم إن قبل دخولها عليه لأنها مبتدأ في الأصل، وإن كانت مفتوحة لأنها في حكم المكسورة (الحاجب، 1989م)، ومن شواهد النحاة في "العطف على المعنى" قول عقيبة بن هبيرة:

(الوافر)

مَعَاوِيَ إِنِّنا بَشَرٌ فَأَسْرَجِحُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

الشاهد فيه: نصب (الحديدا) بالعطف على موضع (بالجبال) قبل دخول حرف الجرّ عليه.

وقرأ ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وزيد بن علي: (ورسوله) بالنصب وبفتح همزة (إنّ) أي بأنّ الله، عطفًا على لفظ اسم (أنّ) أي (أنّ الله ورسوله بريئان من المشركين) (الأندلسي أ.، 1420هـ)، وقد تأتي (الواو) بمعنى (مع) فيصير التقدير: (أنه بريء معهم)، قاله الزمخشري في تفسيره، وعلى هذا تكون (ورسوله) مفعول معه.

وقرأ الحسن (ورسوله) بالجرّ، خرّجت على العطف على الجوار، كما أكدوا وعتوا على الجوار، ومن ذلك الجر في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 6]، إذ جرّت (وأرجلكم) للمجاورة (الأندلسي أ.، البحر المحيط في التفسير، 1420هـ).

والحاصل أنّ الأشموني احتجّ بقراءة الرّفع لبيان جواز العطف بالرفع على منصوب (أنّ) بعد استكمال الخبر عند تقدّم (علّم) أو ما في معناها (كأذان) في الآية الكريمة، وقد وجه الصّبّان قراءة النّصب على أنّها معطوفة على لفظ اسم (أنّ) (الصّبّان، 1997م)، ولأنّ قراءة النّصب لا تحتاج لتقدير أو تأويل فإنّ الباحث يميل إلى وجه النّصب، لأنّ ما لا يحتاج لتأويل أولى ممّا يحتاج لذلك.

## رفع الاسم المعطوف على اسم (إنّ) قبل استكمال الخبر

1. قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا

خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾ [المائدة: 69]

قرأ الجمهور (والصّابئون) بالرفع على الابتداء، وفي رفعه أوجه (الحلبي أ.، د.ت)، أحدها: وهو قول الخليل وسيبويه وأتباعهما من أهل البصرة: أنه مرفوع بالابتداء وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه، والنية به التأخير، والتقدير: (إنّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بهم... والصابئون كذلك)، والوجه الثاني: أنّ (إنّ) بمعنى (نعم) فهي حرف جواب وذلك نحو ما وروى بإسناد له عن سيدنا علي - رضي الله عنه - أنه قال: "سمعتُ رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقولُ في خُطْبَتِهِ: "إِنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ" - برفع الحمد، حمل (إنّ) على معنى (نعم)، كأنه أراد: (نعم الحمد لله) (الكرماني، 2001م)، وما روي عن "عبد الله بن الزبير أنّ أعرابياً أتاه فسأله فحرمه، فقال: لعن الله ناقه حملتني إليك، فقال ابن الزبير: إنّ وراكبها"، يعني: نعم (الفراهيدي أ.، د.ت)، أي: أجل، ولا محل لها حينئذ، وعلى هذا فما بعدها مرفوع المحلّ على الابتداء، وما بعده معطوف عليه بالرفع، وخبر الجميع قوله: (من آمن...م) إلى آخره، والوجه الثالث: أنّ يكون معطوفاً على الضمير المستكنّ في (هادوا) أي: (هادوا هم والصابئون)، قاله الكسائي، وردّه الفراء والزجاج، والوجه الرابع: أنه مرفوع نسقاً على محلّ اسم (إنّ) لأنّ قبل دخولها كان مرفوعاً بالابتداء؛ فلما دخلت عليه لم تُغيّر معناه بل أكّده، وهذا على مذهب الكوفيّين إذ أجاز الكسائي وغيره أنّ يكون الرفع عطفاً على محلّ اسم (إنّ) لأنّ محلّه الابتداء قبل دخول (إنّ) عليه، واحتجوا بهذه القراءة، وهذا مخالف لجمهور النحاة لأنّ الخبر لما يأت بعد، قال سيبويه: "واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: "إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك زيدٌ ذاهبان" (سيبويه ع.، 1988م)، وسبب المنع عند الجمهور أنّ ذلك يؤدي إلى أنّ يعمل في اسم واحد (ذاهبان) عاملان (مبتدأ زيد، واسم إنّ)، وذلك محال (الأنباري ع.، 2003م)، وتخريج الآية الكريمة عند سيبويه والبصريين

فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله: (والصائبون) بعدما مضى الخبر، ومن ذلك قول بشر بن خازم (سيبويه ع، 1988م):

(الوافر)

وَالْفَاعِلُمَا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ  
الشاهد فيه: تأخير خبر (أنا) وهو (بغاة) وتقديم (وأنتم)، ويكون المعنى: "وإلّا فاعلموا أنا بغاة ما بقينا في شقاق، وأنتم أيضاً كذلك".

ومن رفع الاسم المعطوف على منصوب (إنّ) قبل استكمال الخبر قول ضابئ بن الحارث البرجمي (الفراهيدي، 1995م):

(الطويل)

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ  
الشاهد فيه: عطف (وقيار) على محل اسم (إنّ) قبل استكمال الخبر وهو (غريب) لدخول اللام عليها، عند الكوفيّين ويستشهدون بهذا، وهو عند البصريّين على تقديم وتأخير، فيصير المعنى عندهم: فإنّي لغريب بها وقيارٌ كذلك.

وقرأ أبي بن كعب وعثمان بن عفان وعائشة والجحدري وسعيد بن جبير وغيرهم (والصائبين) بالياء والنصب (الحليّ أ، د.ت) عطفاً على لفظ اسم (إنّ)، وهذا واضح لا إشكال فيه، وفي مسألة العطف على اسم إنّ قبل استكمال الخبر مذاهب: مذهب المحققين: المنع مطلقاً، ومذهب بعضهم، التفصيل قبل الخبر فيمتنع، وبعده فيجوز، والمذهب الرابع: مذهب الكسائي: وهو الجواز مطلقاً ويستدل بظواهر قوله تعالى: (إنّ الذين آمنوا والذين هادوا).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ وافق جمهور البصريين في هذه المسألة إذ يقولُ: "أمَّا إذا عُطف على المنصوب المذكور قبل استكمال إنَّ خبرها تعيَّن النَّصبُ"، ثمَّ بيَّن مذهب الكسائيِّ، يقولُ: "وأجازَ الكسائيُّ الرَّفْعَ مُطلقاً تمسكاً بظاهر قوله تعالى: (إنَّ الذين آمنُوا والذين هادُوا والصَّابِئُونَ)"، وقد وافق الصَّبَّانُ في هذه المسألة مذهب البصريين والأشمونيَّ حيث يخرِّج الآية الكريمة على النحو التالي: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن إلخ والصابئون والنصارى كذلك، ومن آمن في محل رفع بالابتداء وخبره فلا خوف إلخ والجملة خبر إنَّ وخبر الصابئون محذوف أي كذلك كما علِّم، ويميلُ الباحثُ في هذه المسألة إلى رأي البصريين الذي عليه إجماع النحاة لأنَّ كلَّ شاهدٍ عند الكسائيِّ يجوزُ فيه التَّقديمُ والتَّأخيرُ وهذه الظَّاهرةُ منتشرة في العربيَّة أكثر من انتشار مسألة العطف على محلِّ اسم إنَّ قبل استكمال خبرها.

2. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: 56]

قرأ الجُمهور (وملائكته) بالنصبِ عطفاً على لفظِ اسم (إنَّ) وهو ظاهرٌ.

وقرأ ابنُ عباسٍ (وملائكته) بالرفعِ، فعند الكوفيين غيرَ الفراءِ هو عطفٌ على موضعِ اسم (إنَّ) إذ إنَّهم يجيزون العطف على محلِّ اسم إنَّ قبل مجيء الخبر، لأنَّ (إنَّ) عندهم لا تعملُ في الخبر، بل في المبتدأ فقط، فالخبر مرفوعٌ قبل دخولِ (إنَّ)، وأمَّا عند البصريين فهو على حذفِ الخبر، أي: إنَّ الله يُصَلِّي على النَّبيِّ، وملائكته يُصَلِّونَ، ويمنعون رفعَ الاسمِ المعطوفِ على اسمِ إنَّ قبل مجيء الخبرِ.

وقد ذكرَ الأشمونيَّ قراءةَ مَنْ رفع (وملائكته) على أنَّها من شواهدِ الكسائيِّ فيما ذهب إليه من جوازِ الرَّفْعِ، وخرَّجها على حذفِ الخبرِ موافقاً لمذهبَ البصريين (الصَّبَّانُ، 1997م)، ومذهبُ البصريين هو الأحسنُ لإجماعِ النحاة والقراءِ عليه، ولذلك فإنَّ الباحثَ يختارُ قراءةَ الجُمهورِ.

المبحث الثاني: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في المنصوبات

أولاً: منصوبات الأفعال

نصبُ الفعلِ المضارعِ بِـ(أَنْ) المضمرة بعدَ (إنما)

قال تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: 117]

قرأ الجمهور (فيكون) بالرفع على الاستئناف أي: فهو يكون، وقد نُقلَ هذا عن سيبويه (الأندلسي أ.، البحرُ المحيطُ في التفسير، 1420هـ)، وعن الزجاج في أحد توجيهاته، وقد يكون الرفعُ بالرفع عطفاً على (يقول) وكذا قال الزجاجُ في توجيهه الثاني (الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 1988م) والطبراني، إلا أن ابن عطية ردَّ هذا القولَ وجعله خطأً من جهة المعنى؛ لأنه يقتضي أن القولَ مع التكوين والوجود (عطية، 1422هـ)، يعني أن الأمرَ قديمٌ والتكوينَ حادثٌ فكيف يُعطفُ عليه بما يقتضي تعقيبه له؟ وهذا الردُّ إنما يلزم إذا قيل بأن الأمرَ حقيقةً، أما إذا كان ذلك على جهة المجاز، ومن باب التمثيل، فيجوز أن يُعطفَ على (تقول) وهو أقربُ من قولِ ابنِ عطية (الحلبي، د.ت)، الثالث: أن يكون معطوفاً على (كن) من حيث المعنى، وهو قولُ الفارسي، قال: "وإن كان على لفظ الأمرِ فليسَ بأمرٍ، ولكن المرادُ به الخبرُ، كأنَّ التقديرَ: (يكونُ فيكون)" (الفارسي أ.، 1993م)، وفي تقديرِ الباحثِ فإنَّ أحسنَ توجيهه هو أن (الفاء) في (فيكون) استئنافية قياساً بمشابهاتها في العربية، أو بالعطفِ على يقولِ يعدّ من باب المجاز.

وقرأ ابنُ عامرٍ (فيكون) بالنصب، قال ابنُ مجاهدٍ وهذا غلطٌ (مجاهد، 1400هـ)، لأنه لا يكونُ الجوابُ هنا للأمرِ (بالفاء)؛ فإنه نسقٌ لا جوابٌ، وقال المبردُ: "النصبُ ها هنا محالٌ لأنه لم يجعل (فيكون) جواباً، هذا خلاف المعنى لأنه ليس ههنا شرطٌ إنما المعنى: (فإنه يقولُ له كُن فيكون)" (المبرد، د.ت)، ونقل ابنُ عطية قولَ ابنِ مجاهدٍ في الآية حيث قال: وقال أحمد بن موسى في قراءة ابن عامر: "وهو غلط" واكتفى بذلك (مجاهد، 1400هـ) (عطية، 1422هـ)، وقد وجّه أبو حيّان القراءة من باب المعنى حيث يقول: "ووجهُ النَّصبِ أنَّه جوابٌ على لفظِ (كُن)؛ لأنه جاءَ بلفظِ الأمرِ، فشُبّهَ بالأمرِ الحقيقيِّ، ولا

يَصِحُّ نَصْبُهُ عَلَى جَوَابِ الْأَمْرِ الْحَقِيقِيِّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى فِعْلَيْنِ يَنْتَظِمُ مِنْهُمَا شَرْطٌ وَجَزَاءٌ نَحْوُ: (إِنْتَبِي فَأَكْرِمَكَ)، إِذِ الْمَعْنَى: (إِنْ تَأْتَيْتِي أُكْرِمُكَ)، وَهُنَا لَا يَنْتَظِمُ ذَلِكَ، إِذِ يَصِيرُ الْمَعْنَى: (إِنْ يَكُنْ يَكُنْ)، فَلَا بُدَّ مِنْ اخْتِلَافٍ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، إِمَّا بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْفَاعِلِ، وَإِمَّا بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْفِعْلِ فِي نَفْسِهِ، أَوْ فِي شَيْءٍ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِهِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ يَدْفَعُ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ وَعَنْ قِرَاءَتِهِ، وَيُرَدُّ عَلَى ابْنِ عَطِيَّةٍ وَابْنِ مَجَاهِدٍ، يَقُولُ: "وَحَكَى ابْنُ عَطِيَّةَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ: أَنَّهَا لِحْنٌ، وَهَذَا قَوْلٌ خَطَأٌ، لِأَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ فِي السَّبْعَةِ، فَهِيَ قِرَاءَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ، ثُمَّ هِيَ بَعْدَ قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ، وَهُوَ رَجُلٌ عَرَبِيٌّ، لَمْ يَكُنْ لِيَلْحَنَ، وَقِرَاءَةُ الْكَسَائِيٍّ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَهُوَ إِمَامُ الْكُوفِيِّينَ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، فَالْقَوْلُ بِأَنَّهَا لِحْنٌ، مَنْ أَقْبَحَ الْخَطَأَ الْمُؤْتَمَّ الَّذِي يَجْرُ قَاتِلُهُ إِلَى الْكُفْرِ، إِذْ هُوَ طَعَنَ عَلَى مَا عُلِمَ نَقْلُهُ بِالتَّوَاتُرِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى" (الأندلسي أ.، البحرُ المحيطُ في التفسير، 1420هـ)، وَقَدْ خَرَجَهَا ابْنُ مَالِكٍ عَلَى جَوَازِ إِضْمَارِ (أَنْ) بَعْدَ (إِنَّمَا) اخْتِيَارًا، نَقَلَهُ عَنِ الْكُوفِيِّينَ، وَذَلِكَ كَقَوْلِ الْعَرَبِ: (إِنَّمَا هِيَ ضَرْبَةٌ مِنَ الْأَسَدِ فَتَحَطِّمَ ظَهْرَهُ) بِنَصْبِ (فَتَحَطِّمَ) (مَالِكُ ج.، 1982م)، وَرَدَّ هَذَا الْحَلْبِيُّ حَيْثُ قَالَ: إِلَّا أَنَّ هَذَا الَّذِي نَصَبُوهُ دَلِيلًا لَا دَلِيلَ فِيهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْعَطْفِ عَلَى الْأِسْمِ، تَقْدِيرُهُ: (إِنَّمَا هِيَ ضَرْبَةٌ فَحَطِّمَ) أَيِ اضْطَرَّ لِإِضْمَارِ (أَنْ) لِجِيزِ الْعَطْفِ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَ(فَتَحَطِّمَ) فَعْلٌ فَقَدَّرَهُ مَعَ (أَنْ) الْمَضْمَرَةَ بِمَصْدَرٍ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ مَيْسُونِ بِنْتِ بَحْدَلٍ (سَبِيوِيَهْ ع.، 1988م):

(الوافر)

لَلْبَسِ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْيِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

الشَّاهِدُ فِيهِ: نَصْبُ (تَقَرَّ) بِإِضْمَارِ (أَنْ) لِيعطف على اللبس، لِأَنَّهُ اسْمٌ، وَ(تَقَرَّ) فَعْلٌ، فَلَمْ يُمْكِنَ عَطْفُهُ عَلَيْهِ، فَحُمِلَ عَلَى إِضْمَارِ (أَنْ)، لِأَنَّ (أَنْ) وَمَا بَعْدَهَا اسْمٌ، فَعَطْفَ اسْمًا عَلَى اسْمٍ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَشْمُونِيَّ قَدَّرَ قِرَاءَةَ ابْنِ عَامِرٍ (فِي كَوْنِ) بِالنَّصْبِ عَلَى إِضْمَارِ (أَنْ) بَعْدَ الْحَصْرِ بِ(إِنَّمَا) اخْتِيَارًا عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ، وَعَلَّقَ الصَّبَانُ عَلَى مَنَعِ كَوْنِ النَّصْبِ جَوَابًا لـ (كُنْ) لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ قَوْلٌ

(كن) حقيقي بل هي كناية عن تعلق القدرة تنجيزاً بوجود الشيء، وعن ابن هشام أنه لا يجوز توافق الجواب والمُجاب في الفعل والفاعل، بل لا بُدَّ من اختلافٍ فيهما أو أحدهما فلا يُقال: (قُمْ تَقُمْ)، وبعضهم جعله منصوباً في جوابه نظراً إلى وجوب الصيغ في هذه الصورة ويردُّه ما ذكرَ عن ابن هشام (الصَّبَان، 1997م)، وقد جعل الصَّبَانُ (الفاء) في (فيكون) استثناءً في قراءة الجمهور وبها احتجَّ في مجيء (الفاء) للاستئناف، وذكرَ أنها تكونُ للسببية وهي التي تنصب الفعل بعدها كما هو الحال في قراءة ابنِ عامرٍ (الصَّبَان، 1997م)، والباحثُ يختارُ قراءةَ الرَّفْعِ لإجماعِ القراءِ والنحويين والمفسرين عليها، ولأنها أجودُ في العربية من حيث التخريجات.

### نصبُ الفعل المضارع بعدَ (إذن) المسبوقة بحرف عطفٍ

1. قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٧٦)

[الإسراء: 76]

قرأ الجمهور (وإذا لا يلبثون) بالرفع وثبوت النون على إهمال (وإذا)، وذلك على ثلاثة أوجه: أنها توسطت بين المعطوف والمعطوف عليه، قال الزمخشري: "فإن قلت ما وجه القراءتين؟ قلت: أمّا الشائعة -يعني رفع الفعل - فقد عطف فيها الفعل على الفعل، وهو مرفوعٌ لوقوعه خبرَ كاد، وخبرُ (كاد) واقعٌ موقع الاسم" (الزمخشري، 1407هـ)، أي أنها غيرُ مستقلة وليست بالصدارة، قال الحلبي: فيكون (لا يلبثون) عطفًا على قوله: (ليستفزونك)، والثاني: أنها متوسطة بين قسمٍ محذوفٍ وجوابه، فألغيت لذلك، والتقدير: (ووالله إن لا يلبثون)، والثالث: أنها متوسطة بين مبتدأٍ محذوفٍ وخبره، فألغيت لذلك، والتقدير: (وهم إن لا يلبثون) (الحلبي، د.ت)، وسببُ المنع في الوجهين الثاني والثالث أن (إذن) لم تتصدر الكلام، وهذا مجموع عليه، يقول ابنُ مالك:

ونصبوا بإذن المسبوقا قبلها إن صدرت والفعل بعدُ مؤصلا

وقرأ أبي بن كعب، وعبدُ الله بنُ مسعودٍ (وإِذْ لَمَّا يَلْبَثُوا) بالنَّصْبِ وحذفِ النَّونِ على إعمالِ (إِذْ)، وقالَ بعضُ النَّحاةِ كالخَلِيلِ إِنَّ النَّصْبَ وَقَعَ (بأنْ مُضمرة)، لأنَّ (إِذْ) عنده لا تنصبُ، وقد أشارَ الأندلسيُّ إلى أنَّ (إِذْ) محذوفةٌ في مُصحفِ ابنِ مسعودٍ (الأندلسي أ.، البحرُ المحيطُ في التفسير، 1420هـ)، ووجهُ النَّصبِ أنَّه لم يُجعلِ الفعلُ معطوفاً على ما تقدَّم ولا جواباً ولا خبراً، قال الزمخشريُّ: وأمَّا قراءةُ أبيِّ ففيها الجملةُ برأسها التي هي: (إِذَا لا يَلْبَثُوا)، عَطَفَ على جملة قولهِ: (وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ) (الزمخشري، 1407هـ)، وكما يُقالُ فَإِنَّ العطفَ على الأوَّلِ أوَّل، أي أنَّها مستقلةٌ بذاتها، ولها الصِّدَارَةُ.

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ يحتجُّ بقراءة مَنْ حذف النَّونَ على جوازِ إعمالِ (إِذْ) الواقعة بعد العطف، إلَّا أنَّه يميلُ لإهمالها حيث يقول: نعم الغالبُ على الإهمالِ وبه قرأ السبعةُ، وكذلك الصبَّانُ فإنَّه يميلُ إلى الرَّفْعِ، يقولُ: ويشيرُ إلى رجحانِ الرَّفْعِ قولُ ابنِ مالكٍ: " (وَارْفَعَا) بنونِ التَّوكِيدِ الخَفِيفَةِ المُبْدَلَةِ أَلْفًا" في قوله (مالك أ.، 2021م):

وَنَصَبُوا بِ— (إِذْ) الْمُسْتَقْبَلَا      إِنْ صُدِّرَتْ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ، وَأَنْصَبْ وَارْفَعَا      إِذَا «إِذْ» مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

(الصبَّان، 1997م)، والباحثُ يختارُ قراءةَ الجُمهورِ لإجماعهم عليها وهم حجةٌ.

2. قال تعالى: ﴿هُم هُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمَلِكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴿٥٣﴾﴾ [النساء: 53]

قرأ الجُمهورُ (فإِذَا لا يُؤْتُونَ) بإثباتِ النَّونِ على إهمالها عند أكثر النحويين لدخول حرف العطف عليها وفقدها أحد الشروط وهو الصِّدَارَةُ.

وقرأ وابن عباس وابن مسعود (فإِذَا لا يُؤْتُوا) بحذفِ النَّونِ على إعمالها، قال الزجاجُ وأمَّا رفعُ (يُؤْتُونَ) فعلى (فلا يُؤْتُونَ الناسَ نقيراً إِذْ)، أي ليست في الصِّدَارَةُ، ومن نصب فقال: (فإِذَا لا يُؤْتُوا الناسَ) جاز

له ذلك في غير القراءة فأما المصحف فلا يخالف (الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 1988م)، وفي ذلك نظر لأن النحاة أجازوا الوجهين إذا وقعت (إذن) بعد عطف، وقال ابن عطية والمصحف على إلغائها، والوجهان جائزان (عطية، 1422هـ)، وقال أبو البقاء: ولم يعمل (إذن) هنا من أجل حرف العطف، وهي الفاء، ويجوز في غير القرآن أن يعمل مع الفاء، ويردُّ عليه أن النحويين أجازوا إعمالها بعد الواو وبعد الفاء (العكبري، د.ت).

وكما في الآية السابقة فإنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بهما لبيان جواز إعمال (إذن) بعد العطف، موافقاً في ذلك جمهور النحويين.

ويختار الباحث قراءة الجمهور لأنَّ حرف العطف (الفاء) ألغى تصدير (إذن)، وهذا من شروط عمل (إذن)، فمن راعى تقدم حرف العطف أهملها، ومن راعى كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة أعملها، وكأنهم أسقطوا العاطف، ويقوي هذا إجماع القراء على إهمال (إذن) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا تُمْنَعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: 16] قال الحلبي: "ولم يشذَّ هنا ما شذَّ في الإسراء فلم يُقرأ بالنصب" (الحلبي، د.ت)، وعلق الصبان على هاتين المسألتين بقوله إنَّ لغة أكثر العرب تنصب (بإذن) إن استوفت الشروط، وذلك لا يُنافي جواز الرفع على لغة بعضهم المُلغى لها عند استيفاء الشروط، وذلك معنى قول ابن مالك (مالك أ.، 2021م):

وَنَصَبُوا بِـ (إِذْنِ) الْمُسْتَقْبَلَا  
 إِذْ صُدِّرَتْ، وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوصَلَا  
 أَوْ قَبْلَهُ الِيمِينِ، وَأَنْصَبَ وَارْفَعَا  
 إِذَا «إِذْنٌ» مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

على ما عليه الجمهور.

## نصبُ الفعل المضارع المقرون (بالواو) جواباً للتمني

قال تعالى: ﴿فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٧﴾﴾ [الأنعام: 27]

قرأ نافع وأبو عمرو وابن كثير والكسائي (ولا نُكذِّبُ... وَنَكُونُ) بالرفع، على العطفِ على الفعل قبلهما وهو (نُرَدُّ)، ويكونونَ قَدْ تَمَنَّوْا ثلاثةَ أشياء: الرَدُّ إلى دار الدنيا، وعدمَ تكذيبهم بآياتِ ربِّهم، وكونَهم من المؤمنين، أو على أنَّ (الواو) واو الحال، والفعل المضارع بعدها في محل رفع خبرٍ مُبتدأً محذوف، والجُملة الاسميَّةُ في محلِّ نصب حال من مرفوع (نُرَدُّ)، والتقدير: "يا ليتنا نُرَدُّ غيرَ مكذِّبين وكائنين من المؤمنين"، فيكونُ تمني الرَدِّ مقيِّداً بهاتين الحالين، وبذلك فإنَّ الفعلين أيضاً يدخلان في التمني، أو على أنَّ قوله "ولا نُكذِّبُ" خبر لمبتدأ محذوف، والجُملة استئنافية ولا تعلق لها بالذي قبلها، وإنما عطفَت هاتان الجملتانِ الفعليتان على الجُملة المُشتملة على أداة التمني وما في حيزها فليست داخلة في التمني أصلاً، وإنما أخبر الله تعالى عنهم أنهم أخبروا عن أنفسهم بأنهم لا يُكذِّبون بآياتِ ربِّهم، وأنهم يكونون من المؤمنين، فتكون هذه الجُملة وما عطف عليها في محل نصبٍ بالقول، كأنَّ التقدير: فقالوا: "يا ليتنا نُرَدُّ"، وقالوا: "نحن لا نُكذِّبُ وَنَكُونُ من المؤمنين"، واختار سيبويه هذا الوجه، وشبَّهه بقولهم: "دعني ولا أعودُ" أي وأنا لا أعود تَرَكتي أو لَمْ تَتْرُكني، أي: "لا أعودُ على كلِّ حالٍ" (الأندلسي أ.، البحرُ المحيطُ في التفسير، 1420هـ).

وقرأ حفص وحمزة (ولا نُكذِّبُ... وَنَكُونُ) نصباً على إضمار (أَنْ) عندَ جمهورِ البصريين فهو ينسبك من (أَنْ) المضمرَّة، والفعلُ بعدها مصدرٌ مرفوعٌ معطوفٌ على مصدرٍ متوهمٍ مُقدَّرٍ من الجُملة السابِقة، والتقدير: "يا ليتنا يكونُ لنا رَدُّ وانفَاءُ تكذيبٍ وكونٌ من المؤمنين"، وكثيراً ما يوجدُ في كُتب النحْوِ أنَّ هذه الواو المنصوبَ بعدها هو على جوابِ التمني كما قال الزمخشري: (ولا نُكذِّبُ وَنَكُونُ) بالنصبِ بإضمار (أَنْ) على جوابِ التمني، ومعناه (إنْ رُدِّدنا لَمْ نُكذِّبْ وَنَكُنْ من المؤمنين) (الأندلسي أ.، البحرُ المحيطُ في التفسير، 1420هـ)، وبمثل هذا قال النَّحَّاسُ، وأبو منصور الهروي في كتابه معاني

القراءات، وابنُ خالويه في إعراب القراءات، والفارسي، وقال الثعلبي: والعربُ تنصبُ جوابَ التمنيِّ في الواو وبذلك فهو يوافق مَنْ قال إنَّ النَّصبَ على التمني، وقال مكِّي: فَأَمَّا مَنْ نَصَبَ الْفَعْلَيْنِ فَعَلَى جَوَابِ التَّمَنِّيِّ لِأَنَّ التَّمَنِّيَّ غَيْرٌ وَاجِبٌ فَيَكُونُ الْفَعْلَانِ دَاخِلِينَ فِي التَّمَنِّيِّ كَالْأَوَّلِ مِنْ وَجْهِ الرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ بِإِضْمَارِ (أَنَّ) حَمَلًا عَلَى مَصْدَرٍ (نَرُدُّ) فَأُضْمِرْتِ (أَنَّ) لِتَوَوُّلِ مَعَ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَهَا بِمَصْدَرٍ فَتَعَطَّفَ بِالْوَاوِ مَصْدَرًا عَلَى مَصْدَرٍ؛ تَقْدِيرُهُ: "يَا لَيْتَ لَنَا رَدًّا وَأَنْتِفَاءً مِنَ التَّكْذِيبِ وَكُونًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ" (القيسي، 1405هـ)، وجعلَ أبو البقاء (الواو) هنا (كالفاء) في جوازِ نصبِ الفعلِ بعدها على التمني.

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءة حمزة وحفص (ولا نُكذَّب... ونكون) بالنصبِ على التمني، موافقاً في ذلك جمهورَ "النحويين والمفسرين"، ولم يعارض الصبانُ الأشمونيَّ في ذلك (الصبان، 1997م)، وذلك يدلُّ على موافقته له، والباحثُ يختارُ قراءة النَّصبِ بإضمارِ (أَنَّ) على التمني لأنها أقربُ من حيثُ المعنى لمُرَادِ الآيةِ الكريمة، وهو أنَّ الكافرين عندما يقفون على النارِ يتمنونَ أن يُردوا ولا يُكذبوا ويكونوا من المؤمنين.

### نصبُ الفعلِ المضارعِ المقرونِ بالفاءِ جواباً للترجيِّ

1. قال تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴿٣٧﴾﴾ [عافر: 36-37]

قرأ الجمهورُ (فأطَّلِعُ) بالرفعِ عطفًا على (أبْلُغُ)، والطبري لا يُجيزُ غيرَ هذه القراءة؛ لإجماعِ الحجة من القراء عليه (الطبري، أ.، 2001م)، واختارها ابنُ خالويه وهو الاختيارُ نسقًا على (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ) (خالويه، أ.، 2006م).

وقرأ حفص والأعرج وعيسى بن عمر والسلمي (فأطَّلِعُ) بالنصبِ على جوابِ التَّرجيِّ في قوله (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ)، وهذا على مذهبِ الكوفيِّين إذ يُجيزون نصبَ الفعلِ بعدَ الفاءِ جواباً للترجيِّ قياسًا على التمنيِّ إذ إنَّ (لَعَلَّ) عندهم تأتي للشكِّ والاستفهامِ ويُجابُ في الوجهين، ومثالهم على التي للاستفهامِ قوله

تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّيكَ﴾ [عبس: 3]، وكقوله -عليه الصلاة والسلام- لرجلٍ من الأنصار: "لَعَنَّنا أَعْجَنَّاكَ؟" (القسطلاني، 1323هـ) وقد وافقهم ابنُ مالكٍ في نصبِ الفعلِ بعدِ التَّرجي، يقول (مالك أ.، 2021م):

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نَصِبٌ      كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبُ  
واحتجوا بقراءة حفص في النثر، وقد نقلَ الفراءُ أنه سمع بعض العرب -مجهول القائل- (الفراء أ.، معاني القرآن، د.ت):

(الرجز)

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا      يُدَلِّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا  
فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا      وَتُنْقِعَ الْغَلَّةَ مِنْ غُلَّتِهَا

الشاهدُ فيه: نصبُ الفعلِ المقرونِ بالفاءِ (فَتَسْتَرِيحَ) على جوابِ التَّرجي (علَّ).

قالَ الفراءُ معلقًا على قراءةِ النصبِ: وَمَنْ جَعَلَهُ جَوَابًا لِلْعَلِّي نَصَبَهُ، وبعد ذلك يذكر النظمَ ويقول:  
فَنَصَبَ (فَتَسْتَرِيحَ) عَلَى الْجَوَابِ بِلَعْلَ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ نَصَبَ (فَأَطَّلَعَ) يَكُونُ عَلَى جَوَابِ الْأَمْرِ (ابن)،  
ومن ذلك قولُ أبي النجم العجلي:

(الرجز)

يَا نَاقَ سِيرِي عَنَّقَا فَسِيحًا      إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا

الشاهدُ فيه: نصبُ الفعلِ "فَنَسْتَرِيحًا" (بأن) مُضمرة بعد "فَاءِ السَّبِيحَةِ" الواقعة في جوابِ الأمرِ، على مذهبِ البصريين، وبالفاءِ نفسها على مذهبِ الكوفيين.

وقد منعَ البصريونَ النصبَ على الرجاءِ لأنَّه في حُكْمِ الواجب، وردوا قولَ الكوفيين في معنى الشكِّ للعلَّ، "وقد يكونُ نصب (فَأَطَّلَعَ) عطفًا على التَّوهُمِ لأنَّ خبرَ (لَعْلَ) جاءَ مَقْرُونًا بِـ(أَنَّ)، كثيرًا في النظم

وقليلاً في النثر؛ فمن نصب تَوَهَّم أنَّ الفعلَ المرفوعَ الواقعَ خبراً منصوباً بـ(أن)، والعطفُ على التوهّم كثيرٌ، وإن كان لا ينفاسُ" (الأندلسي أ.، 1420هـ)، والباحثُ يرجحُ النصبَ على إضمار (أن) لأنه ممكن هنا.

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءة حفص إذ إنَّ نصب (فأطَّلَع) على جوابِ التَّرجيِّ على مذهبِ الفراء لثبوت ذلك في السَّماعِ في قراءة حفص مثلاً، وأمَّا الصَّبَّانُ فيردُّ كونَ النصبِ على أنها جواب (لابن)، أو على أنها بالعطفِ على الأسباب، ولم يردَّ توجيه الأشمونيِّ في أنَّ النصبَ جوابٌ للتَّرجيِّ (الصَّبَّان، 1997م)، والباحثُ يختارُ قراءة الجمهور لإجماعهم عليها، وفي قراءة حفص يختارُ مذهب البصريين في أنَّ النصبَ بأن المضمرة.

2. قال تعالى: ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزْكِي﴾ (٣) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ﴿٤﴾ [عبس: 3-4]

قرأ الجمهور (فَتَنْفَعُهُ الذِّكْرَى) بالرفعِ عطفاً على (يَذَّكَّرُ) (مجاهد أ.، 1400هـ)، وقد اختار أبو منصور الهروي هذه القراءة لأنَّ أكثرَ القراء عليها (الهروي أ.، 1991م).

وقرأ عاصم (فَتَنْفَعُهُ الذِّكْرَى) بالنصبِ على جوابِ التَّرجيِّ على مذهبِ الكوفيِّين، وتبعهم في ذلك ابنُ مالكٍ لورود ذلك في النثر والنظم، وأمَّا النثرُ ففي هذه القراءة وقراءة حفص بنصب (فأطَّلَع) وفي النظم ففي قول الرَّاجز (فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ)، ووجهُ أبو البقاء هذه القراءة على أنَّ النصبَ فيها على جوابِ التَّمنيِّ في المعنى، وكذلك ابنُ عطيةٍ إذ يقول إنَّ النصبَ على جوابِ التَّمنيِّ (عطية، 1422هـ)، وردَّ أبو حيان ذلك إذ إنَّ التَّمنيِّ غير التَّرجيِّ (الأندلسي أ.، 1420هـ)، ومنه ما قد روي عن سيِّدتنا عائشة - رضي الله عنها وأرضاها- أنَّ رَسولَ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: "إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يُصَلِّي، فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ؛ فَإِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعَسٌ، لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسُبُّ نَفْسَهُ" (البخاري، 1422هـ)، برفع (فَيَسُبُّ نَفْسَهُ) في البخاري، وبنصبها عند الترمذي (الترمذي، سنن الترمذي، 1975م)، قال ابنُ مالكٍ إنَّ الرفعَ فيه بالعطفِ على الفعل (يَسْتَغْفِرُ)، والنصبُ على أنه جوابُ

الترجّي في (لعلّ)، على مذهب الكوفيّين، وقد اختار الطّبيّ نصبَ (فيسبّ) يقول: النّصبُ أولى لأنّ المعنى: لعلّه يطلبُ من الله تعالى الغفرانَ لذنبه ليصيرَ مُركباً مُطهّراً، فيتكلّم بما يجلبُ الذّنْبَ فيزيدهُ العِصيانَ على العِصيانِ، وكأنّه قد سبّ نفسه (الطّبيّ، 1997م).

والحاصلُ أنّ الأشمونيّ احتجّ بقراءة عاصم بنصب (فتتفعه الذّكري) على جواز نصب جواب التّرجّي موافقاً في ذلك مذهب الكوفيّين وابن مالك، ولم يعلّق الصّبّانُ على هذه القراءة، وكأنّه اكتفى بما قاله في قراءة حفص بنصب (فأطّلع) (الصّبّان، 1997م)، والباحثُ يختارُ قراءة الرّفع لإجماع القرّاء عليها، ولأنّ التّرجّي موجب.

نصبُ الفعل المضارع الواقع بعد عاطفٍ على اسمٍ غير شبيهه بالفعل

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: 51]

قرأ نافع وابن عامر (أو يُرسل) بالرفع على أنّ (أو) للاستئناف والتّقدير (أو هو يُرسلُ رسولاً) وبهذا وجهٌ سيبويه ويونس القراءة (سيبويه ع.، 1988م)، وكذا في قول الأعشى:

(البسيط)

إِنْ تَرَكَبُوا فَرَكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتُوا أَوْ تَنَزَّلُونَ فَإِنَّا مَعَشَرٌ نُنزَلُ

الشاهدُ فيه: رفعُ (أو تَنزَلُونَ) على الاستئنافِ إذ التّقدير: (أنتم تَنزَلُونَ). كذا عند سيبويه ويونس.

أو على معنى الحالِ إذ التّقدير: "مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا مُوحِيًّا، أَوْ مُرْسِلًا رَسُولًا، كَذَلِكَ كَلَامُهُ إِيَّاهُمْ" (الزجاج إ.، 1988م)، وذلك نحو: (جاءني زيدٌ يضحكُ) بمعنى: (ضاحكاً)، أو أن يُعطف على ما تعلّق به (من وراء)، إذ تّقديره: (أو يُسمعُ من وراء حجاب)، و(وَحْيًا) في موضع الحال، عطف عليه (أو يُرسلُ)، والتّقدير: "إِلَّا مُوحِيًّا أَوْ مُسْمَعًا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، أَوْ مُرْسِلًا" (الطّبي، د.ت).

وقرأ ابن كثير وَحَمَزَةَ وَأَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيَّ وَعَاصِمٍ (أَوْ يُرْسِلَ) بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى مَعْنَى (إِلَّا وَحِيًّا)،  
لأنه بمعنى: (أَنْ يُوحِيَ إِلَيْهِ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا) (خالويه ا.، 1401هـ)، أَوْ أَنْ يُنْصَبَ بِـ (أَنْ) مُضْمَرَةً،  
وتكون هي وما نَصَبْتَهُ مَعْطُوفَيْنِ عَلَى (وَحِيًّا) وَ (وَحِيًّا) حَالٌ، وَالتَّقْدِيرُ: (إِلَّا مُوحِيًّا أَوْ مُرْسِلًا)، أَوْ أَنْ  
يكون مَعْطُوفًا عَلَى فِعْلِ مَقْدَرٍ مَتَّعِلٍ بِهِ (مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ) إِذْ تَقْدِيرُهُ: (أَوْ يُكَلِّمُهُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ)؛ وَهَذَا  
الفِعْلُ المَقْدَرُ مَعْطُوفٌ عَلَى (وَحِيًّا) وَالمَعْنَى: (إِلَّا بِوَحْيٍ أَوْ إِسْمَاعٍ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ إِسْرَالٍ رَسُولٍ).

وَالحَاصِلُ أَنَّ الأَشْمُونِيَّ احتَجَّ بِقِرَاءَةِ غَيْرِ نَافِعٍ عَلَى نَصْبِ الفِعْلِ (يُرْسِلَ) المَعْطُوفِ عَلَى اسْمِ خَالِصٍ  
(وَحِيًّا) بِـ (أَنْ) مُضْمَرَةً بِحَرْفِ العَطْفِ (أَوْ)، وَقَدْ وافَقَ الصَّبَّانُ الأَشْمُونِيَّ فِي ذَلِكَ إِذْ قَدَّرَ الآيَةَ بِـ (أَوْ)  
إِرسالًا (الصَّبَّانُ، 1997م)، وَفِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ فَإِنَّ الصَّبَّانَ يَخْتَارُ قَوْلَ الرَّفْعِ اسْتِثْنَاءً، وَالبَاحِثُ يَخْتَارُ  
قِرَاءَةَ النَّصْبِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ القِرَاءِ قَرَأُوا بِهَا، عَلَى أَنَّ النَّصْبَ بِـ (أَنْ) مُضْمَرَةً؛ لِكثْرَةِ ذَلِكَ فِي العَرَبِيَّةِ.

#### نَصْبُ الفِعْلِ المُضَارِعِ (بِأَنْ) المَحذُوفَةِ شَدُودًا

1. قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ نَقَدِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا نَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: 18]

قَرَأَ الجُمُهورُ (فَيَدْمَغُهُ) بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: (نَقَدِفُ).

وقرأ عيسى بن عمر (فَيَدْمَغُهُ) بِالنَّصْبِ عَلَى حَذْفِ (أَنْ) وَهَذَا مِنَ الشَّدُودِ بِمَكَانٍ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، لِأَنَّ  
إِضْمَارَ (أَنْ) هُنَا لَيْسَتْ مِنَ المَوَاضِعِ المَتَّفِقِ عَلَيْهَا، وَالمَوَاضِعُ الَّتِي تُضْمَرُ فِيهِ (أَنْ) وَجُوبًا هِيَ: بَعْدَ  
(اللَّامِ) المَسْبُوقَةِ بِـ (كَانَ) المَنْفِيَّةِ نَحْوُ: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ)، وَكَذَلِكَ بَعْدَ (أَوْ) إِذَا يَصْلُحُ وَضْعَ (حَتَّى)  
مَوْضِعُهَا، نَحْوُ: "لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِّي حَقِّي" أَي: "حَتَّى تَقْضِيَنِّي"، أَوْ (إِلَّا) نَحْوُ: "لَأَقْتُلَنَّه أَوْ يُسَلِّمَ" أَي: (إِلَّا)  
أَنْ يُسَلِّمَ)، وَبَعْدَ (حَتَّى) إِذَا كَانَ الكَلَامُ فِي مَعْنَى الاستِقْبَالِ، نَحْوُ: (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)، وَبَعْدَ (فَاءِ)  
السَّبَبِيَّةِ)، وَ(وَإِوَاءِ المَعْيَةِ) مَسْبُوقِينَ بِنَفْيٍ، أَوْ طَلَبِ مَحْضِينَ، وَمَوَاضِعُ جَوَازِ إِضْمَارِ (أَنْ): "اللَّامِ" إِذَا لَمْ  
يَسْبِقُهَا (كَونَ)، "نَاقِصٍ"، مَاضٍ، مَنفِيٍّ، وَلَمْ يَقْتَرَنَّ الفِعْلُ بِـ (لَا)، نَحْوُ: (وَأَمْرًا لِنُسَلِّمَ لِربِّ العَالَمِينَ)،

والأربعة الباقية: (أو)، و(الواو)، و(الفاء)، و(ثم)؛ إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل نحو: (وَلَبِئْسَ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي)، "ولا يُنصب بـ(أن) مضمره في غير هذه المواضع؛ إلا شاذاً" (هشام ع.، د.ت)، قال الزمخشري: وهذه القراءة في ضعف قول المغيرة بن حبياء (الزمخشري، 1407هـ):

(الوافر)

سَأَتْرِكُ مَنْزِلِي لِبْنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

الشاهد فيه: نصب "فأستريحا" بـ"أن" مضمره بعد "فأء السببية" من دون أن تسبق بنفي أو طلب.

قال سيبويه: وهذا ضعيف وليس بحدّ الكلام ولا وجهه (سيبويه ع.، 1988م)، وعلق أبو البقاء على هذه القراءة بقوله: وهو بعيد (العكبري، د.ت)، ومن حذف (أن) شذوذاً قولهم: "تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ" فالتقدير: (أن تسمع) دل على ذلك قوله: (أن تراه)، وقد روي بالنصب والرفع، فالرفع يكون بحذف (أن) أيضاً كقوله: (أَحْضُرُ الْوَعْي)، ومن ذلك أيضاً قول العرب: (خَذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ) إذ نصب (يَأْخُذَكَ) بـ(أن) مضمره، وكقولهم: (مَرَّةٌ يَحْفَرُهَا) بنصب (يحفرها) بإضمار (أن)، ومنه قول عامر بن جوين الطائي (سيبويه ع.، 1988م):

(الطويل)

فَلَمْ أَرِ مِثْلِيهَا خُبَاسَةً وَأَجِدُ فَتَهَهُتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ

الشاهد فيه: نصب (أفعله) بـ(أن) مضمره قاله سيبويه والتقدير: (أن أفعله).

وكل ذلك مجازٌ لوروده سماعاً عن العرب ولا يُقاسُ عليه، قال ابن مالك في ذلك (مالك أ.، 2021م):

وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبُ فِي سِوَى مَا مَرَّ، فَأَقْبَلُ مِنْهُ مَا عَدَلُ رَوَى

أي ما مرَّ من وجوب إضمار (أن) وجواز إظهارها.

الحاصل أن الأشموني عندما علّق على كلام ابن مالك قال: إن حذف (أن) مع النصب في غير المواضع العشرة المذكورة شاذ لا يُقبل منه إلا ما نقله العدول كقولهم: (تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) و(خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ) و(مُرّه يحفرها)، وقراءة بعضهم: (بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ)، فقد احتجّ بهذه الأقوال والقراءة على وجود مثل هذا الشذوذ مع عدم القياس عليه، وعلّق الصبّان على ذلك بقوله: أي بنصب (فَيَدْمَغُهُ) (الصبّان، 1997م)، والباحث يختار قراءة الجمهور بالرفع عطفاً على المضارع المرفوع قبلها، وأمّا قراءة عيسى فلا يُفاس عليها لشذوذها.

2. قال تعالى: ﴿قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَني أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [الزمر: 64]

قرأ الجمهور (أعبد) بالرفع على حذف (أن)، إذ التقدير (أن أعبد) فلما حذف الناصب ارتفع الفعل.

وقرأ الحسن (أعبد) بالنصب بـ(أن) المضمرة على مذهب الكوفيين، وكل ما قيل في المسألة السابقة ينطبق على هذه المسألة.

والحاصل أن الأشموني يذكر قراءة الحسن على حذف (أن) سماعاً وشذوذاً في غير مواطن الوجوب والجواز، وبذلك لا يُفاس عليه؛ وأمّا الصبّان فيوجه قراءة النصب على حذف (أن) مع بقاء أثرها، ويوجه قراءة الرفع على حذف (أن) مع زهاب أثرها، ومن ذلك قول طرفة بن العبد (الفراهيدي، 1995م):

(الطويل)

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي وأن أتبع اللذات هل أنت مخدي

الشاهد فيه: رفع (أحضر) بعد حذف (أن) مع أثرها، وقد روي بنصب (أحضر) على حذف (أن) وبقاء أثرها على مذهب الكوفيين، والباحث يختار قراءة الرفع لأن (أن) في الآية الكريمة حذفت ولم تبدل بشيء لا بقاء ولا واو لذلك انقطعت عن العمل على مذهب البصريين.

نصب الفعل المضارع بـ(لم) على لغة بعض العرب

قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: 1]

قرأ الجمهور (نشرح) جزماً بحرف الجر (لم).

وقرأ أبو جعفر (نشرح) بفتح (حاء) على تناوب حرفي الجزم والنصب، فنصب (نشرح) بـ(لم)، ومن

ذلك قول سيدنا علي بن أبي طالب:

(الرجز)

مِن أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَمْرٌ أَيْوَمَ لَمْ يُقَدَّرَ أَمْ يَوْمَ قُدِّرَ

الشاهد فيه: نصب (يقدر) بحرف الجزم (لم) على أحد التخريجات.

حكى اللحياني أن بعض العرب تنصب بـ(لم)، وقال ابن مالك: "وزعم بعض الناس أن النصب بـ(لم)

لغة اغتراراً بقراءة بعض السلف"، يقصد قراءة أبي جعفر (مالك ج.، 1982م)، وقد رد ابن مجاهد

قراءة أبي جعفر إذ قال: وهذا غير جائز أصلاً (جني، 1998م)، وقد وافق ابن جني ابن مجاهد قوله إلا

أنه تدارك ذلك بقوله: غير أنه قد جاء مثل هذا سواء في الشعر يقول: "قرأت على أبي علي في نوادر

أبي زيد:

(الرجز)

مِن أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَمْرٌ أَيْوَمَ لَمْ يُقَدَّرَ أَمْ يَوْمَ قُدِّرَ

قيل: أراد: لم يقدر، بالنون الخفيفة، وحذفها، وهذا عندنا غير جائز؛ وذلك أن هذه النون للتوكيد،

والتوكيد أشبه شيء به الإسهاب والإطناب، لا الإيجاز والاختصار" (جني، 1998م)، ولهذا هذا ذهب

بعض النحويين في تخريج قراءة أبي جعفر، قال ابن عطية في قراءة أبي جعفر: كأنه قال: (ألم

نشرح) ثم أبدل من (النون) (ألفاً) ثم حذفها تخفيفاً، ويرد ذلك أن التوكيد أشبه الإسهاب قاله ابن جني،

وقد ردَّ ابنُ عطيةَ هذه القراءةَ (عطية، 1422هـ)، ووجَّهَ الزمخشريُّ هذه القراءةَ على إشباعِ الحاءِ فظنَّ السامعُ أنه فتحها (الزمخشري، 1407هـ)، وقد اختارَ أبو حيانَ من التَّخريجاتِ تخريجُ جعلِ (لم) هي النَّاصبة؛ إذ إنَّ بعضَ العربِ يناوبون بينها وبين (لن) فيجزمون بـ(لن)، تقولُ عائشةُ بنتُ الأعجمِ (الأندلسي أ.، 1420هـ):

(البسيط)

فِي كُلِّ مَا هَمَّ أَمْضَى رَأْيُهُ قُدْمًا      وَلَمْ يُشَاوِرْ فِي إِقْدَامِهِ أَحَدًا

الشَّاهدُ فيه: نصبُ المضارعِ (يُشاور) بحرفِ الجزمِ (لم).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ ذكَرَ قولَ اللحيانيِّ في أنَّ بعضَ العربِ تتصيون بـ (لم) واحتجَّ على ذلك بقراءة أبي جعفر، إذ يقول: زعم بعضُ النَّاسِ أنَّ النَّصبَ بـ(لم) لغة، قال الصَّبَّانُ جَزَمَ به السَّيوطيُّ، يقصدُ جزمَ بهذا القول، وبذلك فإنَّه يوافقُ الأشمونيَّ، وبعد ذلك يذكرُ الأشمونيُّ توجيهَ ابنِ مالكٍ لمثل هذا وهو أنَّ هذا "محمولٌ عند العلماءِ على أنَّ الفعلَ مؤكَّدٌ بالنونِ الخفيفة؛ ففتح ما قبلها ثمَّ حُذفت ونُويت"، ويردُّ عليه بقوله: "وفيه شدوذان: توكيدُ المنفي بلم، وحذفُ النونِ لغيرِ وقفٍ ولا ساكنين" (الصَّبَّان، 2002م)، وكأنَّه يختارُ المذهبَ الأوَّلَ، واختيارُ الباحثِ قراءةَ الجُمهورِ لأنَّها خاليةٌ من كلِّ إشكالٍ، وفي قراءة أبي جعفر فإنَّه يختارُ مذهبَ النَّصبِ بـ(لم) لأنَّه أوضحُ المذاهبِ وبخاصَّةِ أنَّ بعضهم جزموا بـ(لن).

نصبُ الفعلِ المضارعِ الواقعِ بعدَ (ثمَّ) بينَ جُمَلَتِي الشَّرْطِ

وهذا على مذهبِ الكوفيِّين إذ إنَّهم ألحقوا (ثمَّ) بـ(الفاءِ والواوِ)، يقولُ ابنُ مالكٍ:

وَأَجْزَمُ أَوْ أَنْصَبُ مَا يَلِي وَآوًا وَفَا      وَثُمَّ إِنَّ جُمَلَتَيْنِ اكْتَفَا

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: 100]

قرأ الجمهور (يُدْرِكُهُ) بالجزم على فعل الشرط (يَخْرُجُ)، وهو ظاهرٌ (عطية، 1422هـ).

وقرأ طلحة والنخعي (يُدْرِكُهُ) بالرفع على الاستئناف، تقديره (ثُمَّ هُوَ يُدْرِكُهُ)، ومن ذلك قول رؤيش الطائي (جني أ.، 1998م):

(البسيط)

إِنْ تُذْنِبُوا ثَمَّ تَأْتِينِي بَقِيَّتُكُمْ      فَمَا عَلَيَّ بِذَنْبٍ عِنْدَكُمْ حُوبُ

الشاهد فيه: رفع المضارع بعد (ثُمَّ) على الاستئناف إذ التقدير: (ثُمَّ أَنْتُمْ تَأْتِينِي).

"وخرج على أن رفع (الكاف) منقول من (الهاء)، كأنه أراد أن يفعل عليها، ثم نقل حركة (الهاء) إلى (الكاف)، ومثله قول زياد بن سليمان الأعجم " (يسعون، 2008م):

(الرجز)

عَجِبْتُ وَالِدَهُرُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ      مِنْ عَزِي سَبَبِي لَمْ أَضْرِبُهُ

الشاهد فيه: قوله (لم أضربه) إذ نقل حركة (الهاء) (الضمة) إلى (الباء).

وقرأ الحسن (يُدْرِكُهُ) بالنصب على إضمار (أن) بعد (ثم) على مذهب الكوفيين، قال ابن جني عن هذه القراءة: "وهذا ليس بالسهل، وإنما بابه الشعر لا القرآن" (جني، 1998م)، ومنه قول المغيرة بن حنساء (الزمخشري، 1407هـ):

(الوافر)

سَأَتْرُكُ مَنْزَلِي لِبَنِي تَمِيمٍ      وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا

الشاهد فيه: نصب (فأستريحا) بـ(أن) مضمرة بعد (فاء).

وهذه القراءة حُجَّةٌ للكوفيين على غيرهم في جواز إضمار (أن) بعد (ثم) إذا جاء معطوفها بين جملتي الشرط، يقول الأندلسي: "أجرى (ثم) مجرى (الواوِ والفاء)؛ فكما جاز نصبُ الفعلِ بإضمارِ (أن) بعدهما بين الشرطِ وجوابه، كذلك جاز في (ثم) إجراءَ لها مجراها، وهذا مذهبُ الكوفيين، وأسندلوا بهذه القراءة" (الأندلسي أ.، البحرُ المحيطُ في التفسير، 1420هـ).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ يذكرُ إلحاقَ (ثم) بـ(الواوِ والفاء) في جوازِ إضمارِ (أن) بين جملتي الشرطِ على مذهبِ الكوفيين ويستشهدُ لهم بقراءةِ الحسنِ (يُدْرِكُهُ)، وأمَّا الصبَّانُ فلمْ يعارضِ الأشمونيَّ في هذا (الصبَّان، 2002م)، واختيارُ الباحثِ في هذه المسألة هو قراءة الجمهورِ لسهولة تخريجها ولعدم حاجتها لتقديرٍ أو تأويلٍ.

جوازُ نصبِ الفعلِ المضارعِ ورفعِهِ بـ(أن) بعدَ فعلٍ من أفعالِ الرَّجْحانِ

قال تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُوا﴾ [المائدة: 71]

قرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وأبو جعفرَ (أَلَّا تَكُونَ) بنصبِ النونِ باعتبارِ (أن) حرفِ نصبٍ، نحو: (حَسِبْتُ أَنْ يَقومَ زيدٌ)، (النيسابوري ن.، 1416هـ).

وقرأ أبو عمرو والكسائي وحمزة ويعقوب وخلف (أَلَّا تَكُونَ) بالرفعِ (النيسابوري ن.، 1416هـ) على أنَّ (أن) هنا مخففةٌ من التثنية، اسمها ضميرُ الشأنِ تقديره (أنه)، والجُملةُ خبر (أن) وهي مفسرةٌ لضميرِ الأمرِ والشأنِ، وذلك نحو: (ظننتُ أَنْ يَقومَ زيدٌ)، والتقديرُ: (ظننتُ أَنَّهُ يَقومُ زيدٌ).

ولا يكونُ ذلكُ إلَّا في أفعالِ الرَّجْحانِ، وقد أجازَ سيبويه: "ما علمتُ إلَّا أَنْ تقومَ وما أعلمُ إلَّا أَنْ تأتيه" بالنصبِ، على تأويلِ معنى آخرٍ للعلمِ، قال: "لأنَّه كلامٌ خرجَ مخرجَ الإشارةِ، فجرى مجرى قولك: (أشيرُ عليكُ أَنْ تفعلَ) (سيبويه ع.، 1988م).

وقد استشهد الأشمونيّ بكلتا القراءتين لجوازهما بعد أفعال الظنّ والرّجحان، وقد رجّح النّصبَ في مثل هذه الحالة، ودليله على ذلك اتّفاقُ القراء في نصبِ (يُترَكُوا) من قوله تعالى: (أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا)، وقد رجّح غيره هذا لإجماع أكثر القراء على وجه النّصبِ في (أَلَا تَكُونُ)، إلّا أنّ الصّبّانَ يردُّ عليه هذا حيثُ يقول: ولو كان راجحًا لاتفقوا عليه كما اتفقوا على النّصبِ لرجحانه في قوله تعالى: (أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا) [العنكبوت: 2]، نعم ذكر بعضهم أنّ السبعة قد يتفقون على المرجوح فافهم (الصّبّان، 1997م)، والقراءتان متساويتان عند الباحث.

### إثباتُ المصدِرِ لـ (لو) بمنزلةِ (أن)

وذلك عندَ الفراء، وأبي عليّ، وأبي البقاء، والتبريزيّ، وابن مالك، وعدم إثباته عند الكثيرين.

قال تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ ﴿٩﴾ [القلم: 9]

قرأ الجمهور (فَيُدْهِنُونَ) بالرفع على وجهين: أحدهما: أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى (تُدْهِنُ)، الثّاني: أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُضْمَرٌ، تقديره: (فَهُمْ يُدْهِنُونَ)، والأوّلُ أولى لعدم الحاجة لتقدير.

وقرئ (فَيُدْهِنُوا) بالنّصب، إمّا على أنّها جوابٌ للتمنيّ المفهوم من (وَدُّوا)، قال سيبويه: ودّ لو تأتية فتحدّثه، والرفعُ جيّدٌ على معنى التمنيّ، وبذلك يكون أثبت هذا المعنى لـ (ودّ)، ومثله قوله عز وجل: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ)، وزعم هارون أنّها في بعضِ المصاحف: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ) بحذف النّون (سيبويه ع.، 1988م)، ولم يُعلّق على قراءة من حذف (النّون)، وفي شرح الرّماني للكتاب يقول: "إنّ النّصبَ على جواب التمنيّ لـ (لو)" (الرّمانيّ، 1998م)، وإمّا على أَنَّهُ على توهم أَنَّهُ نَطَقَ بِـ(أَنْ)، أي: (وَدُّوا أَنْ تُدْهِنَ فَيُدْهِنُوا)، فيكون عطفًا على التوهم، ولا يجيء هذا الوجهُ إلّا على قول من جعل (لو) مصدريةً بمعنى (أن) (الأندلسي أ.، 1420هـ).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ للفراءِ وأبي عليٍّ وأبي البقاء وغيرهم، يقولُ ويشهدُ للمُنْتَبِينَ قراءةَ بعضهم: (وَدُّوا لَوْ تَدَهَّنُ فَيُدْهِنُونَ) بِحذفِ النونِ، وكانَ تعليقُ الصَّبَّانِ على ذلك أن قال: وكذا في المُعْني (الصَّبَّان، 2002م)، والباحثُ يختارُ قراءةَ الجُمهورِ وتوجيهَ العطفِ.

### اسمُ الفاعلِ بينَ الإعمالِ والإهمالِ

يجوزُ إعمالُ اسمِ الفاعلِ بنصبِ الاسمِ الواقعِ بعده ورفعهِ على الأصلِ، وإهماله بإضافته للاسمِ الواقعِ بعده.

1. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: 3]

قرأ الجُمهورُ (بالغُ أمره) بالتَّوِينِ، وقطعَ الإضافةَ ونصبَ (أمره) على المفعوليَّةِ، وهذا على الأصلِ، دلالةً على الاستقبالِ (الواسطيَّ أ.، 2004م).

وقرأ حفصُ والمُفضَّلُ عن عاصمِ (بالغُ أمره) بالإضافة، دلالةً على المُضِيِّ (الواسطيَّ أ.، 2004م)، والفرقُ بينهما يذكره ابنُ خالويه إذ يقول: "وهو إنَّ مَنْ نَوَّنَ في قراءةِ الجُمهورِ أرادَ الحالَ والاستقبالَ كقولنا: "الملكُ خَارِجُ الآنَ وَغَدًا"، وَمَنْ لَمْ يُنَوِّنْ في قراءةِ حفصِ والمُفضَّلِ عن عاصمِ جازَ أن يُريدَ الماضيَ والاستقبالَ كليهما وَمَنْ أرادَ الماضيَ كانَ اسمُ الفاعلِ مَعْرِفَةً، وَمَنْ أرادَ الاستقبالَ كانَ اسمُ الفاعلِ نكرةً" (خالويه أ.، 2006م)، وقد اختارَ الهُدليُّ قراءةَ مَنْ نصبَ، يقول: وهو المُختارُ (الهُدليُّ، 2007م).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ يستشهدُ بهاتينِ القراءتينِ على جوازِ إعمالِ اسمِ الفاعلِ وإهماله، واكتفى الصَّبَّانُ بالإشارةِ إلى أنَّ كلتا القراءتينِ سبعيَّةٌ (الصَّبَّان، 1997م)، والباحثُ يختارُ قراءةَ الجُمهورِ لإجماعهم عليها وإنَّ كانَ الوجهانِ كثيرينِ في العربيَّةِ.

2. قال تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ [الزمر: 38]

قرأ الجمهور (كاشفاتُ ضُرِّهِ) بالإضافة، وحجتهم "أنَّ الإِضَافَةَ قَدْ اسْتَعْمَلَتْهَا الْعَرَبُ فِي الْمَاضِي، وَالْمُنْتَظَرُ وَأَنَّ التَّنْوِينَ لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا فِي الْمُنْتَظَرِ خَاصَّةً فَلَمَّا كَانَا مُسْتَعْمِلِينَ، أَخَذُوا بِأَكْثَرِ الْوَجْهَيْنِ أَصْلًا، وَحُجَّةٌ أُخْرَى وَهُوَ أَنَّهُ يُرَادُ فِيهِمَا التَّنْوِينَ ثُمَّ يُحذفِ التَّنْوِينَ لِلتَّخْفِيفِ" (زنجلة ع، د.ت).

وقرأ أبو عمرو ويعقوب (كاشفاتُ ضُرِّهِ) بالتَّنْوِينِ وَنَصَبِ (ضُرِّهِ) عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَهُوَ أَصْلُ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَقَدْ اسْتَحْسَنَ الزَّجَّاجُ كِلْتَا الْقِرَاءَتَيْنِ، وَقَالَ أَبُو مَنْصُورِ الْهَرَوِيُّ: إِنَّ مَعْنَى الْقِرَاءَتَيْنِ وَاحِدًا، "وَحُجَّةُ الْقِرَاءَةِ أَنَّ الْفِعْلَ مُنْتَظَرٌ وَأَنَّهُ مِمَّا لَمْ يَقَعْ وَمَا لَمْ يَقَعْ مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ إِذَا كَانَ فِي الْحَالِ فَالْوَجْهُ فِيهِ النَّصْبُ، وَالْمَعْنَى: "هَلْ هُنَّ يَكشِفْنَ ضُرَّهُ أَوْ يُمَسِّكْنَ رَحْمَتَهُ" (زنجلة ع، د.ت).

وبهاتين القراءتين أيضًا يستشهد الأشموني على جواز إعمال اسم الفاعل وإهماله، واكتفى الصبان هنا أيضًا بالإشارة إلى أن كلتا القراءتين سبعية (الصبان، 1997م)، والباحث يختار قراءة أبي عمرو ويعقوب لأن الأصل إعمال اسم الفاعل.

ثانيًا: منصوباتُ الأسماء

ترجيحُ النَّصْبِ فِي بَابِ اشْتِغَالِ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ

يُعَدُّ الْأَشْمُونِيُّ مَوَاضِعَ تَرْجِيحِ النَّصْبِ عَلَى الرَّفْعِ فِي بَابِ الْاِشْتِغَالِ، وَمِنْ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَنْ يَكُونَ رَفْعُ الْمُشْتَغَلِ عَنْهُ يَوْمُهُ وَصَفًا مُخَلًّا بِالْمَقْصُودِ؛ وَيَكُونُ نَصْبُهُ نَصًّا فِي الْمَقْصُودِ.

قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: 49]

قرأ الجمهور (إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ) بِنَصْبِ (كُلِّ) عَلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ قَبْلَهَا يَفْسِّرُهُ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا، وَالتَّقْدِيرُ: (خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ)، (الثعلبي أ، 2015م)، وقد اختار الأندلسي قراءة النَّصْبِ مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَذَلِكَ

لأنه إذا كان الفعل يُتَوَهَّمُ فيه الوصفُ، وأنَّ ما بعده يَصْلُحُ لِلخَبَرِ، وكان المعنى على أن يكون الفعل هو الخبر، اختيرَ النَّصْبُ في الاسمِ الأوَّلِ حتَّى يتَّضحَ أنَّ الفعلَ ليسَ بوصفٍ، ومنه هذا الموضعُ، لأنَّ في قراءة الرَّفْعِ يُتَخَيَّلُ أنَّ الفعلَ وَصَفٌ، وأنَّ الخبرَ يُقَدَّرُ، فقد تنازعَ أهلُ السُّنَّةِ والقَدْرِيَّةُ الاستِدلالَ بهذه الآية؛ فأهلُ السُّنَّةِ يقولون: كُلُّ شَيْءٍ فهو مَخْلُوقٌ لِلَّهِ تعالى بِقُدْرَةِ دَلِيلَةِ قِراءَةِ النَّصْبِ، لأنَّهُ لا يُفسَّرُ في مثلِ هذا التَّركيبِ إلَّا ما يصحُّ أن يكونَ خبرًا لو وَقَعَ الأوَّلُ على الابتداءِ، وقالتِ القَدْرِيَّةُ: القِراءةُ برفعِ (كُلِّ)، وخَلَقْنَاهُ في موضعِ الصِّفَةِ لـ(كُلِّ)، أي: (إنَّ أمرنا أو شأنا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ فهو بِقَدْرِ أو بِمِقْدَارٍ، على حدِّ ما في هَيْبَتِهِ وزَمَنِهِ وغيرِ ذلك) (الأندلسي أ.، 1420هـ).

وقرأ أبو السَّمَّالِ (إنَّا كُلُّ شَيْءٍ) برفعِ (كُلِّ)، (الأندلسي أ.، 1420هـ)، ومثَّلُ هذا التَّركيبِ أقوى عندَ سيبويه، يقول: "فإنَّ قُلْتَ: "مَا أَنَا زَيْدٌ لِقَيْتِهِ" رفعتَ لأنَّكَ شغلتَ الفعلَ بـ(إنَّا)، وهذا مبتدأٌ بعدَ اسمٍ، وهذا الكلامُ في موضعِ خبره، وهو فيه أقوى لأنَّهُ عاملٌ في الاسمِ الَّذِي بعده، وكذلك: "إنِّي زَيْدٌ لِقَيْتِهِ"، وإنَّا عمروٌ ضربتُهُ"، "وليتني عبدُ الله مررتُ به"، لأنَّهُ إنَّما هو اسمٌ مبتدأٌ ثمَّ ابتدئَ بعده، أو اسمٌ قد عملَ فيه عاملٌ ثمَّ ابتدئَ بعده الكلامُ في موضعِ خبره، فأما قوله عزَّ وجلَّ: "إنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدْرِ"، فإنَّما هو على قوله: (زيداً ضربتُهُ)، وهو عربيٌّ كثيرٌ" (سيبويه ع.، 1988م)، وقد رجَّحَ الأَخْفَشُ هذا الوجهَ إذ يقول: ويجوزُ فيه الرَّفْعُ؛ وهي اللُّغةُ الكَثيرةُ غيرُ أنَّ الجَماعَةَ اجْتَمَعُوا على النَّصْبِ، وَرَبِّمًا اجْتَمَعُوا على الشَّيْءِ كَذَلِكَ مِمَّا يَجوزُ وَالأَصْلُ غيرُهُ؛ لأنَّ قولَكَ: (إنَّا عبدُ الله ضَرَبْنَاهُ) مثلَ قولِكَ: (عبدُ الله ضَرَبْنَاهُ) لأنَّ معنَاهُمَا في الابتداءِ سِوَاءٍ (الأَخْفَشُ أ.، 1990م)، وكذلك فإنَّ ابنَ جَنِّيَّ يختارُ هذه القِراءةَ على أختها، يقول: "والرفْعُ هنا أقوى من النَّصْبِ، وإنَّ كانتِ الجَماعَةُ على النَّصْبِ؛ وَحُجَّتُهُ في ذلكَ أَنَّهُ مِن مَوَاضِعِ الابتداءِ، فهو كقولِكَ: "زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ"، ولأنَّ الجُمْلَةَ وقعتَ في الأَصْلِ خبرًا عنْ مُبتدأٍ في قولِكَ: (نحنُ كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدْرِ) ثمَّ تُدْخِلُ (إنَّ)، فَتَنْصِبُ الاسمَ، وتُبْقِي الخَبَرَ على تَرْكيبِهِ الَّذِي كانَ عليه مِن كَوْنِهِ جُمْلَةً مِن مُبتدأٍ وَخَبَرٍ (جَنِّيَّ أ.، 1998م)، كما ووقفَ مكيٌّ على هذه الآيةِ وَفَقَّهَ يُجدرُ ذِكْرُهَا، إذ قالَ مُعلِّقًا عليها بقوله: وَكانَ الِاخْتِيَارُ على أَصُولِ البَصْرِيِّينَ رَفْعُ (كُلِّ) كما أنَّ الِاخْتِيَارَ عندهم في

قَوْلِكَ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ) الرَّفْعُ، وَالِاخْتِيَارُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ النَّصْبُ فِيهِ بِخِلَافِ قَوْلِنَا (زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ) لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ فِي الْآيَةِ شَيْءٌ عَمَلٌ فِيمَا بَعْدَهُ وَهُوَ (إِنَّ)، فَالِاخْتِيَارُ عِنْدَهُمُ النَّصْبُ فِيهِ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْقُرَّاءُ عَلَى النَّصْبِ فِي (كُلِّ) عَلَى الْإِخْتِيَارِ فِيهِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ لِيَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى عُمُومِ الْأَشْيَاءِ الْمَخْلُوقَاتِ أَنَّهَا لِلَّهِ لِخِلَافِ مَا قَالَهُ أَهْلُ الزَّيْغِ إِنَّهُ ثُمَّ مَخْلُوقَاتٌ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنَّمَا دَلَّ النَّصْبُ فِي (كُلِّ) عَلَى الْعُمُومِ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ (إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَانَهُ بِقَدْرِ) فَخَلْقَانَهُ تَأْكِيدٌ وَتَفْسِيرٌ (لَخَلَقْنَا الْمُضْمَرَ) النَّاصِبِ (لِكُلِّ) وَإِذَا حَذَفْتَهُ وَأُظْهِرْتَ الْأَوَّلَ صَارَ التَّقْدِيرُ: (إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ بِقَدْرِ) فَهَذَا لَفْظٌ عَامٌ يَعْمُ جَمِيعَ الْمَخْلُوقَاتِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (خَلْقَانَهُ) صِفَةً لِشَيْءٍ لِأَنَّ (الصِّفَةَ وَالصَّلَةَ) لَا يَعْمَلَانِ فِيمَا قَبْلَ الْمَوْصُوفِ وَلَا الْمَوْصُولِ وَلَا يَكُونَانِ تَفْسِيرًا لِمَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُمَا فَإِذَا لَمْ يَكُنْ (خَلْقَانَهُ) صِفَةً لِشَيْءٍ لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّهُ تَأْكِيدٌ وَتَفْسِيرٌ لِلْمُضْمَرِ النَّاصِبِ (لِكُلِّ) وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ وَأَيْضًا فَإِنَّ النَّصْبَ هُوَ الْإِخْتِيَارُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ لِأَنَّ (إِنَّا) عِنْدَهُمْ تَطْلُبُ الْفِعْلَ فَهِيَ بِهِ أَوْلَى فَالنَّصْبُ عِنْدَهُمْ فِي (كُلِّ) هُوَ الْإِخْتِيَارُ؛ فَإِذَا انْضَافَ إِلَيْهِ مَعْنَى الْعُمُومِ وَالْخُرُوجِ مِنَ الشَّبِيهِ، كَانَ النَّصْبُ أَقْوَى كَثِيرًا مِنَ الرَّفْعِ (القيسي، 1405هـ).

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَشْمُونِيَّ يُوَافِقُ جَمْهُورَ الْكُوفِيِّينَ، وَجَمْهُورَ الْقُرَّاءِ فِي تَقْدِيمِ قِرَاءَةِ النَّصْبِ عَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ، يَقُولُ: وَمَنْ الْمَوَاضِعَ الَّتِي يُرْجَحُ فِيهَا النَّصْبُ: أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ يُؤْهِمُ وَصَفًا مُخْلِيًا بِالْمَقْصُودِ، وَيَكُونُ نَصْبُهُ نَصًّا فِي الْمَقْصُودِ كَمَا فِي: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدْرِ)؛ إِذِ النَّصْبُ نَصٌّ فِي عُمُومِ خَلْقِ الْأَشْيَاءِ خَيْرِهَا وَسَرَّهَا بِقَدْرِ وَهُوَ الْمَقْصُودُ، وَفِي الرَّفْعِ إِيْهَامٌ كَوْنِ الْفِعْلِ وَصَفًا مُخَصَّصًا (وَبِقَدْرِ) هُوَ الْخَبَرُ وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ إِيْهَامُهُ وَجُودَ شَيْءٍ لَا يُقَدَّرُ لِكُونِهِ غَيْرَ مَخْلُوقٍ، وَلَمْ يُعَارِضِ الصَّبَّانُ كَلَامَ الْأَشْمُونِيِّ (الصَّبَّانُ، 1997م)، وَالْبَاحِثُ فِي ذَلِكَ يَخْتَارُ قِرَاءَةَ الْجُمْهُورِ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعَانٍ لَيْسَتْ فِي الْأُخْرَى وَلِإِجْمَاعِ الْجُمْهُورِ عَلَيْهَا.

نَصْبُ الاسمِ بَعْدَ أداةِ الاستثناءِ (إِلا) وَرَفْعُهُ بَعْدَ تَمَامِ الكلامِ المَوْجِبِ

قالَ تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّكَ اللَّهُ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ

مِنِّي إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة: 249]

قرأَ الجُمهورُ (إِلا قليلاً) بالنَّصبِ على الاستثناءِ من الواوِ في (فَشَرِبُوا) موافقين في ذلك مذهبَ النحاةِ، إذ إنَّهم أوجبوا النَّصبَ بعد الاستثناءِ التَّامِ المَوْجِبِ، والمقصود بالتَّامِ هنا أن يذكرَ المُستثنى منه، وبالموجبِ أَلَّا يكونَ مسبوقةً بنفيٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ.

وقرأَ ابنُ مسعودٍ وأبيُّ والأعمشُ (إِلا قليلاً) بالرفْعِ على البدليَّةِ من الضميرِ في (فَشَرِبُوا) ولاستشعارِهم معنى النَّفيِ إذ معنى قولهِ تعالى: "فَشَرِبُوا مِنْهُ، فَلَمْ يُطِيعُوهُ"، كأنَّهُ قيلَ: "فَلَمْ يُطِيعُوهُ إِلا قليلاً مِنْهُمْ"، قالَ أبو حيانَ: "إذا تقدَّم موجبٌ جازَ في الذي بعدَ (إِلا)، وجهانِ: أحدهما: النَّصبُ على الاستثناءِ وهو الأفضحُ؛ والثَّاني: أن يكونَ ما بعدَ (إِلا) تابعاً لإعرابِ المُستثنى مِنْهُ، إن رُفِعَ فرفِعَ، أو نَصِباً فنَصِبَ، أو جرّاً فجرَّ، نحو: (قامَ القومُ إِلا زيداً)، و(رأيتُ القومَ إِلا زيداً)، و(مررتُ بالقومِ إِلا زيداً) وسواءً كانَ ما قبلَ (إِلا) مُظهِراً أو مُضمراً، واختلفوا في إعرابه، فقيلَ: هو تابعٌ على أَنَّهُ نَعَتْ لِمَا قَبْلَهُ" (الأندلسي أ.، البحرُ المحيطُ في التفسير، 1420هـ)، ووجهُ بعضِ النحاةِ هذه القراءةَ على أن (قليلٌ) مُبتدأٌ خبره محذوفٌ تقديرُهُ: (قليلٌ مِنْهُمْ لَمْ يَشْرَبْ)، كقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "كُلُّ أُمَّتِي مُعَافَى إِلا المُجاهِرُونَ" (العسقلاني أ.، 1379هـ)، تقديرُ الحديثِ: (لكنَّ المُجاهِرُونَ لا يُعَافُونَ) (الفارضي، 2018م)، ومنه قولُ عبدِ اللهِ بنِ أبي قتادةِ رضي اللهُ عنهما: "أحرَمُوا كُلَّهُم إِلا أبو قتادةَ لَمْ يجرم"، وقالَ الزجاجُ في رفعِ (قليلٌ): "هذه القراءة لا وجه لها عندي" (الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 1988م)، وقالَ ابنُ مالكٍ: "ولو اعتَبَرُوا معنى النَّفيِ مع المُستثنى التَّامِ لجازَ في المُستثنى الإبدالُ؛ لأنَّ في تَقديمِ (فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي) ما يقتضي تأويلَ (فَشَرِبُوا مِنْهُ) بـ (فَلَمْ يَكُونُوا مِنْهُ) (مالك ج.، 1982م)، ومن ذلك قولُ الفرزدقِ:

(الطويل)

وَعَصُ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتٌ أَوْ مُجَلَّفٌ  
الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ "إِلَّا مُسَحَّتٌ أَوْ مُجَلَّفٌ" حَيْثُ رَفَعَ الْمُسْتَنْتَى فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَوْجِبِ مِرَاعَاةً لِمَعْنَى النَّفْيِ إِذِ  
التَّقْدِيرُ: "لَمْ يَبْقَ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتٌ أَوْ مُجَلَّفٌ" (الزَّمخْشَرِيُّ، 1407هـ).

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَشْمُونِيَّ يُوجِبُ نَصْبَ الْمُسْتَنْتَى الْمَوْجِبِ التَّامِّ، وَالصَّبَّانُ يَرَى أَنَّ الْإِتْبَاعَ جَائِزٌ فِي مِثْلِ  
هَذَا وَقَدْ احْتَجَّ بِقِرَاءَةِ الرَّفْعِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الرَّفْعُ عَلَى تَقْدِيرِ مَعْنَى النَّفْيِ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: "فَمَنْ  
شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي"، أَي: لَمْ يَكُونُوا مِنِّي (الصَّبَّانُ، 1997م)، وَالْبَاحِثُ يَخْتَارُ قِرَاءَةَ النَّصْبِ لِإِجْمَاعِ  
الْقُرَّاءِ وَالنَّحْوِيِّينَ عَلَيْهَا، وَلِأَنَّ نَصْبَ الْأِسْمِ بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَوْجِبِ أَفْصَحُ، وَاخْتِيَارُ الْأَفْصَحِ لِلْقُرْآنِ  
وَاجِبٌ.

#### نصبُ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إِلَّا) في الاستثناءِ غيرِ الموجبِ

1. قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَا كُنْبَنَا عَلَيْهِمْ أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء:

[66

قرأ الجُمهور (إِلَّا قَلِيلٌ) بِالرَّفْعِ (الزَّمخْشَرِيُّ، 1407هـ)، عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْوَاوِ فِي (فَعَلُوهُ) عَلَى مَذْهَبِ  
الْبَصْرِيِّينَ، وَعَلَى (الْعَطْفِ) عَلَى الضَّمِيرِ عَلَى قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ (الْأَنْدَلُسِيِّ أ.)، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ فِي التَّفْسِيرِ،  
1420هـ)، أَي اسْتَنْتَى قَلِيلًا مِنْهُمْ، وَالْعَرَبُ تَنْصَبُ فِي النَّفْيِ وَالْإِيجَابِ فَتَقُولُ فِي الْإِيجَابِ: "سِرْتُ بِالْقَوْمِ  
إِلَّا مُنِيرًا وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا مُنِيرًا" وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ إِلَّا مُنِيرًا، وَتَقُولُ فِي النَّفْيِ: "مَا جَاعَنِي أَحَدٌ إِلَّا مُنِيرًا"  
فَتَرْفَعُ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ أَحَدٍ كَأَنَّهُ يَصِحُّ وَضَعُهُ مَكَانَهُ كَأَنَّ تَقُولُ: "مَا جَاعَنِي إِلَّا مُنِيرًا" وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: "مَا  
جَاعَنِي أَحَدٌ إِلَّا مُنِيرًا" أَوْ مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا مُنِيرًا، فَلَا تَجْعَلُهُ بَدَلًا وَلَكِنْ تَجْعَلُهُ اسْتِثْنَاءً مُنْقَطِعًا أَي اسْتَنْتَى  
مُنِيرًا فَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ (إِلَّا قَلِيلًا) أَي اسْتَنْتَى قَلِيلًا أَوْ (إِلَّا قَلِيلٌ) عَلَى الْبَدَلِ مِنَ (الْوَاوِ) وَالْمَعْنَى: (مَا فَعَلَهُ إِلَّا  
قَلِيلٌ مِنْهُمْ) (زَنْجَلَةُ ع.، د.ت.).

وقرأ ابنُ عامرٍ (إِلَّا قَلِيلًا) بالنصب (مجاهد أ.، 1400هـ)، على أصل الاستثناء، أو على (إِلَّا فَعَلًا قَلِيلًا)، والأحسن عند النحويين في هذا التركيب (المستثنى المسبوق بنفي أو شبهه) إتباع ما بعد (إِلَّا) لما قبلها في الإعراب على البديل أو العطف.

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءة النَّصْبِ لبيانِ جوازِ نصبِ المُسْتَثْنَى في الاستثناء غيرِ المُوجبِ، ولم يُعارضِ الصَّبَّانُ الأشمونيَّ إذ إنه لم يردِّ ذلك عليه (الصَّبَّانُ، 1997م)، والباحثُ يختارُ قراءةَ الجمهورِ لإجماعهم عليها فهم حُجَّةٌ، ولأنَّ إتباعِ المُسْتَثْنَى المُسْتَثْنَى منه في الاستثناء غيرِ المُوجبِ أحسنُ عندَ جمهورِ النحويِّين.

2. قال تعالى: ﴿قَالُوا يَلُوْطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوْا إِلَيْكَ فَأَسْرِبْهُمَا إِلَيْكَ لِنُنْفِقَنَّ مِنْكَمَّ أَحَدًا إِلَّا

أَمْرًا تَكُ ﴿٨١﴾ [هود: 81]

قرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ وغيرهم (إِلَّا امْرَأَتُكَ) بالنصب على أوجه، منها: أنَّه مُسْتَثْنَى مِنْ (بأهلك)، وفيه إشكالٌ وهو أنَّ ذلك يلزم أنَّها لم تسرِ معهم بخلاف ما هو متعارفٌ عليه، ويعلقُ الحلبيُّ على هذا الإشكال بقوله: إنَّ سيِّدنا لوط لم يسرِ بها معهم، بل هي من تبعتهم، ويؤيدُ أنَّ هذا الاستثناء من (بأهلك) أنَّ قوله تعالى: "وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ" سقط في قراءة ابن مسعود فتصير الآية: "فَأَسْرِبْهُمَا بِأهلك بقطع من الليل إِلَّا امْرَأَتُكَ"، والوجه الثاني أنَّه مُسْتَثْنَى مِنْ (أحد) كقراءة ابنِ عامرٍ "مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ" [النساء: 66] بنصب (قليل)، والثالثُ أنَّه مُسْتَثْنَى منقطع (الحلبي، د.ت).

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وابن محيصن والحسن وابن جمَّاز عن أبي جعفر وغيرهم (إِلَّا امْرَأَتُكَ) بالرفع إمَّا على البدليَّة من (أحدٌ) وهو المشهورُ عند النحاة، بل الأفضل، وقد ردَّ أبو عبيد القاسمُ بنُ سلَّام هذا الوجه لأنَّه يلزمُ منه أنَّهم نُهوا عن الالتفاتِ إلَّا المرأة، فإنَّها لم تُنَّه عنه، وهذا لا يجوزُ، ثمَّ بيَّن ابنُ عطية أنَّ العلة هو استثناء (امرأتك) من (أحد) سواء بالرفع أو النَّصْب (عطية، 1422هـ)، وذهب

الحلبيُّ إلى عدم جواز ردِّ القراءة لتواترها، والوجه الثاني للرفع أن يكونَ على الاستثناء المنقطع، والحاصلُ أنَّ الرفع لغة بني تميم والنَّصبُ لغة أهل الحجاز وعليها أكثرُ القراء (الحلبي، د.ت).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءة النَّصبِ على جواز النَّصبِ إلَّا أنَّه لم يذكر على أي وجه كان هذا النَّصبُ، وأمَّا الصَّبَّانُ فيبينُ أنَّ وجه النَّصبِ الَّذي قصده الأشمونيُّ مبنيٌّ على الاستثناء من (أحدٍ)، ونقل رأيَ الزمخشريِّ الَّذي يقول: إنَّ النَّصبَ على الاستثناء من (بأهلك) والرفع على الاستثناء من (أحدٍ)، وينقلُ أيضًا كلامَ ابنِ هشامٍ إذ قال: "والَّذي أجزمُ به أنَّ قراءةَ الأكثرِ لا تكونُ مرجوحةً وأنَّ الاستثناءَ من أهلكَ على القراءتينِ بدليلِ سقوطِ (ولمَّا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ) في قراءةِ ابنِ مسعودٍ، وأنَّ الاستثناءَ مُنْقَطِعٌ لسقوطه في آيةِ الحجر، ولأنَّ المراد بالأهلِ المؤمنونَ وإن لم يكونوا من أهل بيته، ووجه الرفع أنَّه على الابتداء وما بعده الخبر"، ومن هذا يتضح أنَّ الصَّبَّانَ لا يوافقُ الأشمونيَّ في النَّصبِ على الاستثناء من (أحدٍ) (الصَّبَّان، 1997م)، والباحثُ يختارُ قراءةَ الرفعِ على البدليَّةِ لأنها اللُّغة الفصحى في الاستثناء غير الموجبِ.

3. قال تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَلِيلُ يُقِينًا﴾ [النساء: 157]

قرأ الجمهور (إلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) نصبًا على الاستثناء المنقطع؛ إذ إنَّ الظَّنَّ ليس من جنس العلم، وهو المختار على لغة الحجازيين إذ يلزمون نصبَ المستثنى المنقطع كقولنا: قامَ القومُ إلَّا أسدًا إذا أُريدَ به ذلك الحيوان، وقال ابنُ عطيةٍ إنَّ الاستثناء في الآيةِ الكريمةِ استثناءٌ متَّصلٌ على أنَّ الظَّنَّ والعلم من جنس واحد، حيث يقول: قد يقول البعضُ: علمي في هذا الأمر أنه كذا وهو يعني ظنِّي (عطية، 1422هـ)، ويردُّ أبو حيان على ذلك بقوله والأمر ليس هكذا إذ إنَّ الظَّنَّ ليس من معتقدات اليقين لأنَّ الظَّنَّ يحتمل وجهين واليقين يحتمل وجهًا واحدًا لا غير، ويتابعُ كلامه نافيًا كون الاستثناء متَّصلًا بقوله: وعلى تقدير أنَّ الظَّنَّ والعلم يضمُّهما ما ذكر، فلا يكونُ أيضًا استثناءً متَّصلًا لأنه لم يستثنِ الظَّنَّ من العلم، فليست التلاوةُ ما لهم به من علمٍ إلَّا الظَّنَّ، وإنما إلَّا اتِّبَاعَ الظَّنَّ، والاتِّبَاعُ للظَّنَّ لا يضمُّه والعلم

جنسُ ما ذُكِرَ (الأندلسي أ.، 1420هـ)، واختارَ ابنُ هشامٍ هذه القراءة حيث يقول: "وإن كان مُنْقَطِعًا فالحجازيون يوجبون نصبه وهي اللُّغَةُ العُليَا" (هشام ع.، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، د.ت.).

وقرأ بنو تميم (إِلَّا اتَّبَاعُ الظَّنِّ) رفعًا على البدليَّة من (علم) إذ هي مجرورة لفظًا مرفوعة محلًّا على أنها اسم لـ (ما) لأنَّ (من) زائدة لتوفّر شروط زيادتها وهي أنها مسبوقه بنفي ومجرورها نكرة (علم)، على أن يجعلوا اتِّباعَ الظَّنِّ علمهم، وحسن الظَّنِّ علمهم، ومن ذلك: ما له عليه سلطانٌ إلا التكلفُ، وفي هذا يجعلون التَّكَلَّفَ سُلْطَانَهُ (سيبويه ع.، 1988م)، ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ عامرِ بنِ الحارثِ (الصَّبَّانِ، 1997م):

(الرَّجَز)

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ      إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَالْأَعْيَسُ  
الشَّاهدُ فيه: رفعُ "الْيَعَافِيرُ وَالْعَيْسُ" على الرَّغْمِ من أنَّهما ليسا بعضًا من الأُنَيْسِ، وعلى ذلك فإنَّ الاستثناءَ منقطعٌ.

وقولُ الفرزدقِ (الصَّبَّانِ، 1997م):

(الطَّوِيل)

وَبِنْتِ كَرِيمٍ قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ      لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السَّنَانُ وَعَامِلُهُ  
الشَّاهدُ فيه: رفعُ (السَّنَانُ) على الرَّغْمِ من أنَّ الاستثناءَ منقطعٌ عند بني تميم.

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءة الجمهور على نصبِ المستثنى المنقطع، حيث يقول وعليها قراءة السبعة، والصَّبَّانُ يحتجُّ بقراءة الرِّفْعِ على لغة بني تميم بقوله وعلى لغتهم قرأ بعضهم بالرِّفْعِ (الصَّبَّانِ،

1997م)، والباحث يختارُ قراءة النَّصْبِ على لغة الحجازيين لإجماع القراء عليها ولأنَّ القرآن الكريم نزل بلغتهم.

### النَّصْبُ وَالرَّفْعُ فِي الْأَسْمِ الْمَعْرُوفِ الْمَعْطُوفِ عَلَى الْمُنَادَى

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَجِبَالٌ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ وَأَنَّا لَهُ الْحَدِيدُ ﴿١٠﴾﴾ [سبأ: 10]

قرأ الجمهور (والطَّيْرُ) بالنَّصْبِ عطفًا على محلِّ (جِبَالٌ) لأنَّ (يا) تتوبُ مَنْابَ الفعلِ (أدعو) والاسمَ بَعْدَهَا في محلِّ نَصْبٍ مفعولٍ به، أو على أنه مفعولٌ مَعَهُ قاله ابن معطٍ والزجاج، وردَّ عليه: بأنَّ قِبْلَهُ لفظةً (مَعَهُ) ولا يقتضي العاملُ أكثرَ مِنْ مفعولٍ مَعَهُ واحدٍ، إلَّا بالبدلِ أو العطفِ، أو أنَّه عطفٌ على (فضلاً) قاله الكسائيُّ، بحذفِ مضافٍ تقديرُهُ: (آتيناهُ فضلًا وتَسبيحَ الطَّيْرِ) أو أنَّه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ أي: وسَخَرْنَا له الطَّيْرَ، قال ذلك أبو عمرو (الطَّيْرُ أ.، د.ت).

وقرأ السُّلَمِيُّ والأعرجُ ويعقوبُ وعاصمُ في رواية (والطَّيْرُ) بالرفعِ عطفًا على لفظِ (جِبَالٌ)، كقولِ الشاعرِ -مجهولِ القائلِ-:

(الوافر)

أَلَا يَا زَيْدُ وَالضُّحَاكُ سِيْرًا      فَعَدَّ جَاوَزْتُمْ مَا خَمَرَ الطَّرِيقَ

الشَّاهِدُ فِيهِ: رَفَعُ الْأَسْمِ الْمَعْرُوفِ (وَالضُّحَاكُ) الْمَعْطُوفِ عَلَى الْمُنَادَى الْمَفْرَدِ الْمَبْنِيِّ (زَيْدُ)، وَقَدْ رُوِيَ بِالنَّصْبِ.

وقد يَكُونُ النَّصْبُ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ بِالْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ فِي (أَوْبِي)، أَوْ بِالِابْتِدَاءِ خَبْرِهِ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: (وَالطَّيْرُ تَوَّابٌ) (الأندلسيُّ أ.، البحرُ المحيطُ فِي التَّفْسِيرِ، 1420هـ)، وَقَدْ اخْتَارَ سَبِيوِيَه هَذِهِ الْقِرَاءَةَ لِأَنَّهَا مُوَافِقَةٌ لِأَكْثَرِ الْعَرَبِ، يَقُولُ: "فَأَمَّا الْعَرَبُ فَأَكْثَرُ مَا رَأَيْنَاهُمْ يَقُولُونَ: "يَا زَيْدُ وَالنَّضْرُ"، وَقَرَأَ الْأَعْرَجُ: "يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ" فَرَفَعَ، وَيَقُولُونَ: "يَا عَمْرُو وَالْحَارِثُ"، وَقَالَ الْخَلِيلُ رَحِمَهُ اللهُ: هُوَ

القياس، كأنه قال: "ويا حارثُ" (سبويه ع.، 1988م)، وقد اختلفت مذاهب النحويين في هذه المسألة على أقوال (الشاطبي، 2007م):

أحدها: أن الوجة الرقع مطلقاً، وهو الذي رآه ابن مالك في ألفيته إذ قال: (ورقع يُنتقى) أي يُختار، وهذا مذهب الخليل وسبويه، والمازني.

والثاني: أن المختار النصب مطلقاً، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء، ويونس وعيسى بن عمر، والجرمي.

والثالث: التفرقة، فإن كان المنادى نكرة مقبلاً عليها فليس إلا الرقع، وإن كان على غير ذلك - فكما قال الخليل، وهو مذهب الأخفش.

والرابع: أنه إن كانت الألف واللام للمح الصفة فكما قال الخليل، وإن كانت لمجرد التعريف فكما قال أبو عمرو، وهو مذهب المبرد، واختاره ابن عبد المنعم السبتي.

واختار الأشموني في توجيه قراءة النصب مذهب الكسائي إذ ذهب إلى أن وجه نصب (والطير) بالعطف على (فضلاً)، ثم يقول: "اختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي النصب؛ لأن ما فيه (أل) لم يل حرف النداء؛ فلا يجعل كلفظ ما وليه وتمسكاً بظاهر الآية"، وأما الصبان فلنصب أوجه أخرى يقول: وقال ابن معطي: (مفعولاً معه) وضعفه ابن الخشاب، وقيل (مفعول) لمحذوف أي: وسخرنا له الطير (الصبان، 1997م)، واختيار الباحث في ذلك الوجهين فقراءة الجمهور بالعطف على محل (جبال)، لأن هذا التخريج موجود في العربية بكثرة كالعطف على محل اسم (إن) وغيرها، وفي قراءة الرقع لوردوها عند أكثر العرب على ما نقل سبويه، ولا يجوز تقدير حرف النداء قبل الاسم المعطوف المعرف (بال)، قاله ابن الناظم (الناظم، 2000م)، إذن فالوجهان جائزان.

## إعمال (إن) المخففة عمل (ليس)

قال الأشموني: وأما (إن) فأجازَ إعمالها الكسائيُّ وأكثرُ الكوفيينَ وطائفةٌ من البصريينَ، ومنعهُ جمهورُ البصريينَ، واختلفَ النقلُ عن سيبويه والمبرد، والصحيحُ الإعمالُ فقد سُمعَ نثرًا ونظمًا.

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: 194]

قرأ الجمهور (إن) مُشددةً حرف ناسخ، و(الذين) اسم موصول في محل نصب اسم (إن) و(عبادًا أمثالكم) خبر ونعت.

وقرأ سعيدُ بن جبيرٍ (إن) ساكنةً ونصب (عباد) و(أمثالكم) على أن (إن) هنا نافيةٌ عاملةٌ عمل (ليس) رفعت (الذين) ونصبت (عبادًا أمثالكم) على الخبرية والنعت، وذلك على مذهب سيبويه، قال: "وتكون (إن) كـ(ما)، في معنى (ليس) (سيبويه ع.، 1988م)، والمعنى: (ليس الأصنامُ الذين تَدعونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ فِي الْإِتِّصَافِ بِالْعَقْلِ)، ومنهُ قال الشاعرُ-مجهول القائل- (الوردي، 2008م):

(المُنسرح)

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المَجَاتِينِ

الشاهدُ فيه: قوله "إن هو مستوليًّا" إذ أعمل (إن) عمل ليس؛ فالنقديرُ: "ليس هو مستوليًّا".

وردَّ النَّحَّاسُ هذه القراءةَ من ثلاثة أوجه: أنها مخالفةٌ للسَّوَادِ، ولا يُعتدُّ بهذا لأنَّ القراءةَ لها وجه في العربيَّة، والثاني: أنَّ سيبويه يختارُ الرِّفْعَ في خبر (إن) إذا كانت بمعنى (ما)؛ فيقول: (إن زيدٌ مُنْطَلِقٌ) لأنَّ عملَ (ما) ضعيفٌ و(إن) بمعناها فهي أضعفُ منها، ولا نسلمُ بهذا فقد اختلفَ النقلُ عنه، والوجه الثالثُ أنَّ الكسائيَّ زعم أنَّ (إن) لا تكادُ تأتي في كلامِ العربِ بمعنى (ما) إلا أن يكونَ بعدها إيجابٌ كما قالَ جلَّ وعزَّ: (إن الكافرونَ إلا في غرورٍ) (النَّحَّاسُ أ.، 1421هـ)، وذهب الأندلسيُّ إلى أنَّ (إن) هنا هي المخففة من الثقيلة وجازَ إعمالُ المُخَفِّفةِ عملَ المُشَدِّدةِ وقد يسألُ سائلٌ كيف ذلك والخبرُ منصوبًا؟

يقول الأندلسي: "وقد ذهب جماعة من النحاة إلى جواز نصب أخبار إن وأخواتها واستدلوا على ذلك بشواهد ظاهرة الدلالة على صحة مذهبهم، وإن صح هذا فهو قليل وفيه بُعد وينبغي أخذ الأجود في توجيه القراءة...، أو على تأويل فعل تقديره (تدعون عباداً أمثالكم)" (الأندلسي أ، البحر المحيط في التفسير، 1420هـ).

والحاصل أن الأشموني احتج بقراءة سعيد بن جبير على جواز إعمال (إن)، موافقاً في ذلك مذهب الكسائي وأكثر الكوفيين، وكذلك فقد احتج بقول العرب: (إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية)، في النثر، وفي النظم فقد احتج بـ(إن هو مستولياً)، وأما الصبان فقد علق على هذا بقوله إن قومًا خرجوا هذه القراءة على أن (إن) المخففة مخففة من الثقيلة ناصبة للجزءين لتوافق القراءات إثباتاً وهو تخريج على شاذ قليل لأن نصبها الجزعين شاذ، وكان الصبان وافق الأشموني في تخريجه من جهتين الأولى أنه لم يعلق على تخريجه، والثاني وهو الأهم أنه ردّ التخريج الثاني ونعته بالشاذ (الصبان، 1997م)، والباحث يختار توجيه إعمال (إن) عمل (ليس) لورود ذلك نثراً ونظماً.

### إعمال (إن) المخففة من الثقيلة

1. قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤْفِقَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [هود: 111]

قرأ ابن عامر وحفص عن عاصم وأبو جعفر وغيرهم بتشديد (وإن) و(لما)، أما تشديد (إن) فلا لبس فيه وأما تشديد (لما) فقد أثار كثيراً من التخريجات أحصى أكثرها ابن الحاجب في أماليه فقال: "وأما قراءة ابن عامر وحزمة وحفص وهي المشكلة، فقيل: (لما) مصدر من قوله: (أكلأ لما)، أي: وإن كلاً جميعاً، ثم حذف التنوين إجراءً للوصل مجرى الوقف، وهو ضعيف؛ لأن استعمال (لما) في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد، وقيل: أصله: (لمن ما)، فأدغمت النون في الميم، فاجتمع ثلاث ميمات، فاستنقل اجتماع الأمثال، فحذفت الميم الأولى، فبقي (لما)، وهذا بعيد لا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله، فإن حذف مثل هذه الميم استنقالاً لم يثبت في كلام ولا شعر، فكيف يحمل عليه

كتابُ الله؟، وقيل: (لَمَّا) على (فَعَلَى) من اللَّمِّ، وَمَنْعَ الصَّرْفِ لِأَجْلِ أَلْفِ التَّأْنِيثِ، وَالْمَعْنَى فِيهِ مِثْلُ مَعْنَى (لَمَّا) الْمُنْصَرَفِ، وَهَذَا أَبْعَدُ، إِذْ لَا يَعْرِفُ لَمَّا فَعَلَى بِهَذَا الْمَعْنَى وَلَا بغيره، ثُمَّ كَانَ يَلْزَمُ هَؤُلَاءِ أَنْ يَمِيلُوا لِمَنْ أَمَالَ، وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ، وَأَنْ يَكْتُبُهَا بِالْيَاءِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُسْتَقِيمٍ، ثُمَّ يَقُولُ: وَلَوْ قِيلَ إِنَّ (لَمَّا) هَذِهِ هِيَ (لَمَّا) الْجَازِمَةُ، حُذِفَ فِعْلُهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، لَمَّا ثَبِتَ مِنْ جَوَازِ حَذْفِ فِعْلِهَا فِي قَوْلِهِمْ: "خَرَجْتُ وَلَمَّا"، "وَسَافَرْتُ وَلَمَّا"، وَنَحْوِهِ، وَهُوَ سَائِعٌ فَصِيحٌ؛ فَيَكُونُ الْمَعْنَى: "وَإِنْ كَلَّمَا لَمَّا يَهْمِلُوا أَوْ لَمَّا يَتْرُكُوا"، لَمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ مِنْ تَفْصِيلِ الْمَجْمُوعِينَ لِقَوْلِهِ: ﴿فَمِنْهُمْ سَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: 105] (الحاجب،

1989م)، وَقَدْ ذَهَبَ لِمِثْلِ هَذَا التَّخْرِيجِ أَبُو حَيَّانَ فِي بَحْرِهِ.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ، وَنَافِعٌ، وَأَبُو بَكْرٍ عَن عَاصِمٍ، وَابْنُ مُحَيِّصٍ بِتَخْفِيفِ (إِنَّ) وَ (لَمَّا) وَلَهَا تَخْرِجَاتٌ مِنْهَا: أَنَّ (إِنَّ) مَخْفَفَةٌ مِنَ النَّقِيلَةِ عَلَى مَذْهَبِ سَبِيئِيهِ إِذْ يُجِيزُ إِعْمَالَهَا عِنْدَ تَخْفِيفِهَا، قَالَ: "وَحَدَّثَنَا مَنْ نَشَقُّ بِهِ، أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: "إِنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلِقٌ"، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقْرَأُونَ: ﴿وَإِنْ كَلَّمَا لَمَّا يُؤْفِكْتَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [هود: 111] يَخْفَوْنَ وَيَنْصَبُونَ، كَمَا قَالُوا: "كَأَنَّ تَدْيِيهَ حَقَّانٍ"، وَ"كَأَنَّ وَرَيْدِيهِ رِشَاءٌ خُلْبٍ" - وَالرِّشَاءُ: هُوَ حَبْلُ الْبُئْرِ، وَالخُلْبُ: مَعْنَاهُ اللَّيْفُ - وَالشَّاهِدُ فِيهِمَا أَنَّ هُمَا أَعْمَلُوهُمَا فَنَصَبُوا (تَدْيِيهِ وَرَيْدِيهِ) عَلَى الْأَسْمِيَّةِ، وَرَفَعُوا (حَقَّانٍ، وَرِشَاءٍ) عَلَى الْخَبْرِيَّةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَرْفَ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ، أَيِ الْحَرْفِ النَّاسِخُ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ النَّاسِخِ فَلَمَّا حُذِفَ مِنْ (كَأَنَّ) شَيْءٌ لَمْ يَغْيِّرْ عَمَلُهَا كَمَا لَمْ يَغْيِّرْ عَمَلُ (يَكُنْ) فِي (لَمْ يَكْ وَلَمْ أُبَلْ)، وَأَمَّا أَكْثَرُهُمْ فَأَدْخَلُوا (لَامَ الْإِبْتِدَاءِ) فِي حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ حِينَ حَذَفُوا مَا، كَمَا أَدْخَلُوا فِي حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ حِينَ ضَمُّوا إِلَيْهَا مَا" (سَبِيئِيهِ ع.، 1988م)، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: "وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ (وَإِنْ كَلَّمَا) خَفَفُوا (إِنَّ) وَأَعْمَلُوا كَمَا تَعْلَمُ "لَمْ يَكْ" وَقَدْ خَفَفْتَ مِنْ (يَكُنْ)"، وَالْكَوْفِيُّونَ لَا يُجِيزُونَ إِعْمَالَهَا؛ إِذْ يَعْدُونَ (إِنَّ) فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَاتِ نَافِيَةً وَ(اللَّامُ) إِيجَابِيَّةٌ بِمَعْنَى (إِلَّا) وَيُرَدُّ عَلَيْهِمْ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةُ وَهِيَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ فَقَدْ نَصَبْتُ (كَلَّمَا) وَاللَّامُ فِي (لَمَّا) هِيَ اللَّامُ الْفَارِقَةُ بَيْنَ (إِنَّ) النَّافِيَةِ وَالْمَخْفَفَةِ مِنَ النَّقِيلَةِ. (الأخفش أ.، 1990م)

والحاصلُ أنَّ الصَّبَانَ قد استدرِك بهذه القراءة على الأشمونيِّ في باب جوازِ إعمالِ (إِنْ) المُخَفَّفَةِ من التَّقِيلَةِ (الصَّبَانَ، 1997م)، وقد وَجَّه الكوفيون نصب (كَلَّا) في الآية الكريمة بتقدير فعل (أرى)، والباحثُ يرى أنَّ إعمالِ (إِنْ) المُخَفَّفَةِ من التَّقِيلَةِ وارد في العربية بقراءات متواترة وشاذة وبالنظم وعلى هذا فتوجيه الصَّبَانَ أولى من تقدير الكوفيين لعدم الحاجة للتقدير ولوروده في كلام العرب.

2. قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: 32]

قرأ عاصم وحمزة وابنُ عامر والأعمش وابن ذكوان وغيرهم (وإنَّ) بالتَّخْفِيفِ و(لَمَّا) بالتَّشْدِيدِ، ووجهُها كما قال الفراءُ إنَّه أراد: (وإنَّ كُلُّ لَمِنَ ما جَمِيعٌ)، ثُمَّ حُذِفَتْ إحدى الميماتِ لكثرتِهِنَّ، وردَّه الزَّجَّاجُ لأنَّ (مَنْ) على حرفين ولا يجوز الحذف منه لذلك، أو أنَّهم يجعلون (لَمَّا) بمنزلةِ (إِلَّا) مع (إِنْ) خاصةً والتَّقديرُ: (وإنَّ كُلُّ إِلَّا جَمِيعٌ...) وهو الأقوى، لمجيئها بهذا المعنى في أكثرَ من موضع، وقال الزَّجَّاجُ عن هذا التَّخْرِيجِ ولا يحوزُ غيره (الزَّجَّاجُ، معاني القرآن وإعرابه، 1988م)، وأمَّا الكسائيُّ فقد نفى ذلك قال: لا أعرفُ جهةَ (لَمَّا) في التَّشْدِيدِ في القراءةِ وقوله مردود بهذه القراءة السبعية (الفراء أ.، معاني القرآن، د.ت)، ورفعُ (كَلَّ) على أنَّ (إِنْ) هاهنا نافية، و(كَلَّ) مبتدأ و(جميْعٌ) خبره، و(لَمَّا) بذلك تكون أداة حصر بمعنى (إِلَّا).

وقرأ ابنُ كثيرٍ والكسائيُّ وخلف وأبو جعفر وعلي بن أبي طالب وغيرهم (وإنَّ) و (لَمَّا) بالتَّخْفِيفِ، وقد اختارَ الفراءُ هذه القراءة لدخولِ (اللام) على (ما) ومتى دخلتِ (اللام) عليها تكونُ جواباً لـ(إِنْ) والتَّقديرُ: (وإنَّ كُلُّ لَجَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ) وعلى هذا فإنَّ (ما) زائدة، (الفراء أ.، معاني القرآن، د.ت)، وتخفيفُ (لَمَّا) هو القياسُ عندَ الزَّجَّاجِ، و(إِنْ) هذه عند الكوفيين نافية لا تعملُ، وقد ذهب سيبويه والبصريون إلى أنَّ (إِنْ) هُنَا مُخَفَّفَةٌ مِنَ التَّقِيلَةِ أَهْمَلتْ كإهمالهم (لكن) عندَ تخفيفها (سيبويه ع.، 1988م)، واللامُ في (لما) فارقة بين (إِنْ) المُخَفَّفَةِ والنَّافِيَةِ، وقد اقترنت وجوباً لإهمالِ (إِنْ)، و (ما) مزيدة (الخطبي أ.، د.ت).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءة التَّخْفِيفِ -تخفيف (ما)- على أنَّ (إن) في الآية مُخَفَّفة من التَّقْيِلة وقد أهملت بدليل رفع الاسم الواقع بعدها (كُلُّ) واللام فيها للتَّقْرِيقِ بينَ (ما النَّافِية، وما المُخَفَّفة)؛ ووافق الصَّبَّانُ الأشمونيَّ في ذلك، يقولُ: "أيَّ على قِراءةِ تَخْفِيفِ (الميم) في (أما)، وعلى قِراءةِ التَّشْدِيدِ فلا شاهد فيه لأنَّ (إن) عليها نافية و (لَمَّا) بمعنى (إِلا)" (الصَّبَّان، 1997م)، وبذلك فإنَّ الأشمونيَّ والصَّبَّانَ يوافقان مذهبَ البصريِّين، وكلتا القراءتين سواء عند الباحث.

### إعمال الحجازيين (ما) عمل (ليس)

1. قال تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَيْتَهُ أُكْبِرْتُمْ وَطَعَنْتُمْ أَيْدِيَهُمْ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: 31]

قرأ الجمهور (بشراً) بالنصبِ على إعمال (ما) عمل (ليس) على لغة الحجازيين (الأندلسي أ.، البحرُ المحيطُ في التفسير، 1420هـ) وبلغتهم نزل القرآن الكريم، وعلى هذا فإنَّ اسم الإشارة (هذا) في الآية الكريمة مبني في محل رفع اسم (ليس) و (بشراً) خبر ليس منصوب عند البصريِّين، وقد منع الكوفيون إعمال (ما) عمل (ليس) لأسباب منها (الأنباري، 2003م): "أنَّ (ما) غير مختصة فهي تدخل على الجملة الاسميَّة (ما زيدٌ قائم) وعلى الجملة الفعلية (ما يقومُ زيدٌ) وغير المختصِّ لا يعمل كحروف العطفِ والاستفهامِ، ومن جهةٍ أخرى فلأنَّ (ليس) فعلٌ و(ما) حرفٌ والحرفُ أضعفُ من الفعلِ ولهذا لا يجوز النَّصبُ إذا قُدِّمَ خبرها نحو: (ما قائمٌ زيدٌ) ولا عند دخول حرف الاستثناء نحو: (ما زيدٌ إِلا قائمٌ)، والنَّصبُ في مثل هذه الحالات عندهم يكون على نزع الخافض إذ تقدير الآية عندهم: (ما هذا بِبَشَرٍ)؛ فحذف حرف الجرِّ وانتصب الاسمُ، وحُجَّةُ البصريِّين في جواز إعمالها عمل (ليس) أنَّ (ما) أشبهت (ليس) من وجهين هما: دخولها على المبتدأ والخبر، وثانيهما: أنَّهما ينفيان الحالَ، ويقوي هذا دخولُ الباءِ في خبرهما، ووجود وجهي شبهة كافٍ لإعمال المتشابهين كما منعوا صرف ما فيه علتان".

وقرأ ابنُ مسعود وأبو نَهَيْكٍ وَعَكْرِمَةُ (ما هذا بشر) بالرفع على لغة بني تميم وفي هذه القراءة فإنَّ (هذا) مبتدأ و (بشر) خبر، واختار سيبويه هذا الوجه وجعله القياسَ، يقولُ: "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أمَّا

وهل، أي لا يُعملونها في شيء وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل وليس (ما) كـ(ليس)، ولا يكون فيها إضمار، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذا كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها لات في بعض المواضع، وذلك مع (الحين) خاصةً (سيبويه ع.، 1988م)، وقد أنكر أكثر النحويين هذه القراءة، منهم الزجاج، يقول: "وزعم بعضهم أن الرفع في قولك: (مَا هَذَا بَشَرًا) أقوى الوجهين، وهذا غلط، لأن كتاب الله ولغة رسول الله أقوى الأشياء وأقوى اللغات، ولغة بني تميم: (ما هذا بشر)، ولا تجوز القراءة بها إلا برواية صحيحة، والدليل على ذلك إجماعهم على: (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)، وما قرأ أحد ما هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ" وقوله هذا ليس بصححي فقد رويت قراءة الرفع عن المفضل عن عاصم وغيره (الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 1988م)، وجاء في المحرر الوجيز: "ونصب (البشر) في الآية الكريمة هو على لغة الحجاز شُبّهت (ما) بـ(ليس)، وأما تميم فترفع، ولم يقرأ به (عطية، 1422هـ).

والخلاصة أن الأشموني احتج بقراءة الجمهور في إعمال (ما) عمل (ليس) على لغة الحجازيين موافقاً في ذلك مذهب البصريين في تخريج الآية الكريمة، ولم يذكر القراءة الأخرى إلا أنه قال: وأهمها بنو تميم وهو القياس لعدم اختصاصها بالأسماء وهو يعني في الكلام بشكل عام لا في الآية الكريمة؛ وما يدل على ذلك أنه لم يذكر قراءة الرفع وقوله أنه القياس يوافق في ذلك مذهب سيبويه والكوفيين، أما الصبان فقد ذكر في حاشيته قراءة الرفع واكتفى بذكر الأشموني قراءة النصب، وقد وافق البصريين في علّة إعمال (ما) عمل (ليس) وهو نفي كما في ليس (الصبان، 1997م)، ولإجماع القراء والنحاة على وجه النصب في القراءة فإن الباحث يختار قراءة النصب محتجاً بقراءة الجمهور.

2. قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَطْمَهُرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [المجادلة: 2]

قرأ الجمهور (ما هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ) بنصب (أُمَّهَاتُهُمْ) (مجاهد أ.، 1400هـ) خبراً لـ (ما) العاملة عمل (ليس) على لغة الحجازيين.

وقرأ المفضل بن يعلى عن عاصم (مجاهد أ.، 1400هـ) وأبو معمر والسلمي (ما هن أمهاتهم) برفع (أمهاتهم) خبراً لـ (هنّ) على أنّ (ما) هنا مهملة لا عمل لها، وعلى الرغم من أنّ القياس في اللغة هو إهمال (ما) إلّا أنّ كثيراً من النحاة ضعّفوا وأنكروا هذه القراءة كما أنكروا قراءة ابن مسعود وغيره في الآية السابقة، وحال الآية الكريمة عند الأشموني والصبان كسابقتهما (الصبان، 1997م).

### توسّط خبر ليس بينها وبين اسمها

قال تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: 177]

قرأ الجمهور (ليس البرّ) بالرفع على أنّها اسم (ليس) و (أنّ تولّوا) مصدر مؤول في محل نصب خبر (ليس)، تقديره (توليتكم) (منصور، 1991م) واختار الأزهري هذه القراءة على أنّ يكون (البرّ) الفاعل (المرفوع) أولى، لأنّ (ليس) تشبه الفعل وكون الفاعل (المرفوع) بعد الفعل أولى من كون المفعول (المنصوب) بعده (الهروي، 1991م)، وتقدير الآية: (ليس البرّ توليتكم ووجهكم).

وقرأ حمزة وحفص عن عاصم (ليس البرّ) بالنصب على أنّها خبر (ليس) و (أنّ تولّوا) مصدر مؤول في محل رفع اسم (ليس)، تقديره (توليتكم) (الهروي، 1991م)، وتقدير الآية: (ليس توليتكم ووجهكم البرّ)، وقال هبيرة عن حفص: إنّهُ كان يقرأها بالرفع والنصب وحجّة من نصب فلأنّ يكون الاسم (أنّ تولّوا) أولى وأحسن، لشبهها بالضمير في أنّها لا توصف كما لا يوصف، فكأنه اجتمع ضمير ومظهر، والأولى إذا اجتمعا أنّ يكون الضمير الاسم من حيث كان أذهب في الاختصاص من المظهر (الفارسي، 1993م).

والقراءتان متساويتان عند الفراء، يقول: إنّ شئت رفعت (البرّ) وجعلت (أنّ تولّوا) في موضع نصب، وإنّ شئت نصبتّه وجعلت (أنّ تولّوا) في موضع رفع؛ إلّا أنّه اختار قراءة الرفع في (البرّ) لأنّ في بعض القراءات أضيفت الباء في (بأنّ تولّوا) (الفراء أ.، معاني القرآن، د.ت)، ويرى الزجاج التساوي

بين القراءتين أيضاً، وتبعهما في تساوي القراءتين أبو عليّ الفارسيّ إذ يقولُ إنّ كلا المذهبين حسنٌ، وذلك لأنّ كلّ واحدٍ من اسم ليس وخبرها معرفة، وإذا اجتمعا في التعريف تكافأنا في كون أحدهما اسماً والأخر خبراً (الفارسيّ، 1993م).

ومسألة توسّط الخبر بين (ليس) واسمها قليلٌ في كلام العربٍ مُختلفٌ فيه عند النحويّين، وقد أشار سيبويه إلى هذه المسألة في كتابه عندما علّق على قول النابغة الجعديّ (سيبويه ع.، 1988م):

(الطويل)

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا      صِحَاحًا وَلَا مُسْتَتَكَّرًا أَنْ تُعَقَّرَا

إذ قال: "كأنه قال ليس بمعروفٍ لنا ردّها صحاحاً ولا مستتكرٌ عقّرها"، على أنّ (مستتكر) بالرفع معطوفة على المصدر المؤول من (أن نردّها) المرفوع كونه خبراً لـ(ليس) (سيبويه ع.، 1988م)، وقد تقدّم الخبر عليه وهو (بمعروف)، وفي هذا دليل على جواز تقدّم الخبر عليها، وإلى هذا ذهب أبو العباس المبرد في المقتضب حيث قال معلقاً على قول الجعديّ: "فإن هذا البيت إنّما جاء في ليس، وليس تقدّم الخبر وتأخيرها فيها سواء" (المبرد، د.ت)، وعرض الزمخشريّ هذه المسألة في مفصله حيث قال: "...يتقدم خبرها على اسمها" (الزمخشريّ، 1993م)، وقد نسب إلى ابن درستويه منع تقدم خبر ليس على اسمها (هشام ع.، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، 1985م) (هشام ع.، 1383هـ) لشبهها (بما الحجازيّة) في كونها حرفاً، فكما لا يجوز تسيط خبر (ما) منع تسيط خبر (ليس)، وعلى هذا فإنّ دعوى الفارسي، وابن الدهان، وابن عصفور وابن مالك الإجماع على جواز تسيط خبر (ليس) ليست بصحيحة (الأندلسي أ.، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1998م)، وكذلك فإنّ الكوفيين أيضاً لا يُجيزون تقدّم خبر ليس على اسمها وفي مثل: (كان قائماً زيد) يخرجونها على أنّ (قائماً) خبرٌ لكان واسمها ضمير مجهول متّصل بكان، وزيد مرفوع بقائم على ما ذهب إليه الكسائيّ، في حين أنّ الفراء أجازها (الأندلسي أ.، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1998م)، وفي هذا تكلف لا يخفى على أحد،

والَّذِينَ مَنْعُوا ذَلِكَ مَحْجُوجُونَ بِقِرَاءَةِ حَمْزَةٍ وَحَفْصٍ وَهِيَ قِرَاءَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ وَبِكَلَامِ الْعَرَبِ، يَقُولُ السَّمَوِيُّ  
(مالك أ.، 1990م):

(الطَّوِيل)

سَلِيَ إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ      وَلَيْسَ سِوَاءَ عَالَمٍ وَجْهٌ هَوَلٌ

الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ (لَيْسَ سِوَاءَ عَالَمٍ وَجْهٌ هَوَلٌ) حَيْثُ قَدَّمَ خَبَرَ (لَيْسَ) وَهُوَ (سِوَاءَ) عَلَى اسْمِهَا وَهُوَ (عَالَمٌ).

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَشْمُونِيَّ احْتَجَّ بِقِرَاءَةِ حَمْزَةٍ وَحَفْصٍ عَلَى جَوَازِ تَوْسِطِ خَبَرِ (لَيْسَ) بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا،

يَقُولُ مَعْلَقًا عَلَى قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ فِي الْأَلْفِيَّةِ: (وَفِي جَمِيعِهَا) أَي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ حَتَّى (لَيْسَ وَمَا دَامَ)

(تَوْسِطِ الْخَبَرِ) بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْاسْمِ (اجْز) إِجْمَاعًا نَحْوُ: قِرَاءَةِ حَمْزَةٍ وَحَفْصٍ "لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا" [البقرة:

177]، بِنَصْبِ "الْبِرِّ"، وَهُوَ بِذَلِكَ يُوَافِقُ مَذْهَبَ سَيُوبِيهِ وَالبَصْرِيِّينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ كَابْنَ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ،

وَالصَّبَّانُ يُوَافِقُ الْأَشْمُونِيَّ فِي ذَلِكَ إِذْ إِنَّهُ لَمْ يَرُدَّ كَلَامَهُ وَعَلَّقَ عَلَى كَلَامِ الْأَشْمُونِيَّ الَّذِي يَرُدُّ كَلَامَ

صَاحِبِ كِتَابِ الْإِرْشَادِ فِي خِلَافِ تَوْسِطِ خَبَرِ (لَيْسَ) يَقُولُ الْأَشْمُونِيَّ وَالصَّبَّانُ مَا ذَكَرْتَهُ فِي جَوَازِ

التَّوَسُّطِ، وَعَلَى هَذَا يَعْطِقُ الصَّبَّانُ بِقَوْلِهِ: إِنْ كَانَ الْمُرَادُ مِنْ نَفْيِ الْخِلَافِ كَمَا قَدْ يَتَبَادَرُ وَرَدَ أَنَّ الْمُثَبَّتَ

مُقَدَّمًا عَلَى النَّفْيِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْمُخَالَفَةُ الشَّاذَّةُ وَجُودُهَا كَالْعَدَمِ فَلَا يَنْبَغِي إِعْتِبَارُهَا (الصَّبَّانُ، 1997م)،

وَكَلَّتَا الْقِرَاءَتَيْنِ مُتَسَاوِيَتَيْنِ عِنْدَ الْبَاحِثِ إِلَّا أَنَّهُ يَخْتَارُ قِرَاءَةَ الْجُمْهُورِ، وَيُوَافِقُ مَذْهَبَ البَصْرِيِّينَ فِي جَوَازِ

تَقَدُّمِ خَبَرِ (لَيْسَ) عَلَى اسْمِهَا مُسْتَشْهِدًا بِالْقِرَاءَةِ وَبِكَلَامِ الْعَرَبِ.

عمل (لا) النافية للجنس عند تكرارها

قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفِيعَةٌ﴾ [البقرة:

[254]

قرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو ويعقوبٌ وغيرُهُم (لا ببيعٍ فيه ولا خُلَّةٌ ولا شفاعَةٌ) بفتحِ النَّلاثَةِ بغيرِ تَتْوِينِ عَلَى

أَنَّ (لا) هُنَا لا النَّافِيَةَ لِلجِنْسِ الْعَامِلَةَ عَمَلٌ (إِنَّ)، وَتَعْمَلُ (لا) فِي النِّكَرَاتِ خَاصَّةً، وَالاسْمِ الْمَفْتُوحِ بَعْدَهَا

هو اسمها مبنيٌّ على الفتح في محلِّ نصب، وخبرها في الأولى هو الجار والمجرور (فيه) وفي التاليتين مَحذوفٌ لدلالة ما قبله عليه، وعلى هذا فإنَّ (لا) في المواطنِ الثلاثِ أعملت عمل (إنَّ)، وذلك نحو: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله)، ومنه قولُ أبي حَرَبِ الأَعْلَمِ (عقيل، 1980م):

(الرجز)

نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحًا لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مُزَاحًا

الشَّاهدُ فيه: بناءُ الاسمِ الواقعِ بعد (لا) النَّافِيَةِ لِلجِنْسِ عند تَكَرُّرها في قوله: (لا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مُزَاحًا).

وقرأ عاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ وابنُ عامرٍ وغيرُهم (لا بيعٌ فيه ولا خَلَّةٌ ولا شفاعَةٌ) بالرفعِ والتَّوِينِ على أوجه، منها: أنَّ (لا) عاملةٌ عملَ (ليس) ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ راعي النَّميريِّ (سيبويه ع.، 1988م):

(البسيط)

وَمَا صَرْمَتُكَ حَتَّى قُلْتَ مُعْنَةً لَنَا نَاقَةٌ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ

الشَّاهدُ فيه: تَكَرُّرُ (لا) ورفعِ اسمِها على أنَّ (لا) هنا بمعنى (ليس).

ومثلُ هذه التَّخْرِيجَاتِ ضَعِيفَةٌ عند سيبويه حيث يقول: "وقد جُعِلَتْ -وليسَ ذلكَ بالأكثرِ- بِمَنْزِلَةِ لَيْسَ" (سيبويه ع.، 1988م).

ويجوزُ أن تكونَ (لا) في الآيةِ الكريمةِ (لا النَّافِيَةِ) وما بعدها مُبتدأً والجارُ والمجرورُ (فيه) خبرُ المبتدأ، في الأولى وحذف في التاليتين لدلالته عليهما، وذلك نحو: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ استشهدَ بقراءة أبي عمرو وابنِ كثيرٍ على بناءِ اسمِ لا النَّافِيَةِ لِلجِنْسِ إذا تَكَرَّرت (لا)، ولم يعارض الصَّبَّانُ الأشمونيَّ في هذه المسألة، واختيارُ الباحثِ قراءةَ البناءِ لنفسي جنسِ البيعِ والخَلَّةِ والشفاعةِ يومَ القيامة، وهذا المعنى ليس في القراءة الأخرى، وفي قراءة الرِّفَعِ فإنَّ الباحثَ يختارُ تَخْرِيجَ الآيةِ على أنَّ (لا) نافيةٌ لأنَّ إعمالَ (لا) عملَ (ليس) قَلِيلٌ في اللُّغة.

## حذف مفعول (ظنّ) أو إحدى أخواتها

يجوز في باب (ظنّ وأخواتها) حذف المفعولين، أو الاقتصار على أحدهما، وحذف المفعولين جائزٌ إذا دلّ عليهما دليل، كقوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: 22]، تقديره: (الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَهُمْ شُرَكَاءُ) (الناظم، 2000م)، وكقولنا إجابةً عن سؤال "هل ظننتَ عمراً قائماً؟" فنقول: "ظننتُ"، فَالتقديرُ: "ظننتُ زيداً قائماً" فحذف المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما، وكقول الكميّ:

(الطويل)

بأيّ كتابٍ أم بأيةِ سنةٍ تَرى حُبَّهُم عاراً عليّ وتَحسِبُ

الشاهدُ فيه: حذف مفعولي (وتحسب) لدلالة ما قبلهما عليهما إذ التقدير: (وتحسبُ حُبَّهُم عاراً عليّ).

وحذفُ أحدهما فكقولنا: "هل ظننتَ أحداً قائماً؟"، فنقول: "ظننتُ زيداً" أي: "ظننتُ زيداً قائماً؛ فَحذفَ الثانيَ للدلالةِ عليه، وهذا الحذفُ جائزٌ عند الجمهورِ باستثناء ابنِ ملكون فقد منعه (هشام ع، د.ت).

قال تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَاءِ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ لَكُمْ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [آل عمران: 180]

قرأ الجمهور (يحسبن) بالياء، وبهذه القراءة فإنّ (الذين) في محل رفع على الفاعلية، و(يبخلون) صلة الموصول، والمفعول الأول محذوف دلّ عليه دليل وهو الفعل (يبخلون) إذ التقديرُ عند الأشموني: "ولا يحسبنّ الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيراً لهم"، أو بتقدير مصدر: "ولا يحسبنّ الذين يبخلون بخلهم خيراً لهم"، أو "ولا يحسبنّ الذين يبخلون البخل خيراً لهم" ولم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطب بأنّه البخل لذكره يبخلون، ومثل ذلك قول العرب: "من كذب كان شراً له"، لا يقول: كان الكذب شراً له، استغناءً بأنّ المخاطب قد علم أنه الكذب لقوله: (كذبَ في أول حديثه) (سيبويه ع، 1988م)، ومثل هذا الحذفُ جائزٌ بالإجماع إلا عند ابن ملكون كما مرّ، وقد استحسّن السيرافيّ هذه القراءة يقول: "وهي أجود القراءتين في تقدير النحو، وذلك أنّ الذي يقرأ بالتاء يضمُّ البخلَ من قبل أن يجري لفظٌ يدلّ

عليه، والذي يقرأ بالياء يَضْمَرُ البُخْلَ بعد ما ذكر يبخلون، كما قال: "من كذب كان شرًّا له"، فجعل في كان ضمير الكذب؛ لأنَّ كذب قد دلَّ عليه" (السيرافي، 2008م)، وكذلك الفارسيُّ فقد فضَّلها يقول "والقراءة الجيدة بالياء لأنَّ حكم المفعول الثاني في باب (ظننتُ) أن يكون الأول في المعنى والبخل المضمر الذي دل عليه (يبخلون) هو الخير في المعنى، فإذا قرئ بالتاء صار (الذي) المفعول الأول، و(خيرًا) المفعول الثاني، وليس الذين يبخلون هو خيرًا في المعنى... وحذف البُخْلَ بعد ذكر (يبخلون) أحسن من حذفه قبله، لأنَّك إذا حذفته من يبخلون دلَّ يبخلون عليه كما يدل الفعل على مصدره، وإذا حذفته قبل يبخلون لم يدل على حذفه شيء من اللفظ" (السيرافي، 2008م).

وقرأ حمزة (تحسينًا) بالتاء خطابًا للنبيِّ -صلى الله عليه وسلم- وتقدير الآية في هذه القراءة: (ولا تحسبنَّ بخلَ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بما آتاهم الله من فضله هو خيرًا)، فحذف البُخْلَ وأقام المضاف إليه وهو الَّذِينَ مقامه، كما في قوله تعالى: (واسألِ القريةَ) معناه: (أهل القرية)، وعلى هذه القراءة فإنَّ (الَّذِينَ) في موضع نصب على المفعول الأول لـ (تحسبنَّ) و(خيرًا لهم) المفعول الثاني.

والحاصل أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءة الجماعة على جواز حذف أحد مفعولي (يحسب) لوجود دالٍّ عليه، وقد وافق الصبَّانُ الأشمونيَّ في هذا التوجيه حيث يقول: "والمفعولُ الأوَّلُ محذوفٌ قدره الشَّارحُ"، كما علَّق على قراءة حمزة بقوله: أمَّا على قراءة الفوقية (بالتاء) فالفعل استوفى مفعوليه مع تقدير مضاف أي: (ولا تحسبنَّ بخلَ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ... إلخ (الصبَّان، 1997م)، ولم يذكر الأشمونيَّ قراءة حمزة، ويميل الباحثُ إلى قراءة الجماعة لأنَّ إضمار البخل بعد أن يدلَّ عليه دليلٌ أولى من إضماره قبل هذا الدليل، ولإجماع القراء عليها، ولإجماع النحاة على جواز حذف مفعولي (ظن) أو مفعول واحد بدليل.

### الفصلُ بينَ (أمَّا) وبينَ (الفاء) بمعمولٍ محذوفٍ يُفسرُه ما بعدَ (الفاء)

يُعَدُّ الأشمونيُّ ستَّةَ أمورٍ يجوزُ أنْ تفصلَ فيها ما بينَ (أمَّا) وبينَ (الفاء)؛ ومن هذه الأمور: "اسمٌ معمولٌ لمحذوفٍ يُفسرُه ما بعدَ الفاء؛ كقولنا: (أمَّا زيدًا فاضربهُ)" (الأشموني، 1998م).

قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمُ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونَ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٧﴾﴾

[فصلت: 17]

قرأ الجمهور (ثَمُودٌ) بالضمِّ وبمنعِهِ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ إِذْ ذَهَبُوا بِهِ مَذْهَبَ الْقَبِيلَةِ، وَالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهَا مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبْرٌ، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ أَفْصَحُ عِنْدَ الزَّمْخَشَرِيِّ لَوُقُوعِ (ثَمُودٌ) بَعْدَ حَرْفِ الْإِبْتِدَاءِ (الزَّمْخَشَرِيُّ، 1407هـ).

وقرأ الحسنُ وابنُ هُرْمِزٍ وَعَاصِمٌ (ثَمُودٌ) مَنْصُوبًا غَيْرَ مَنْصَرَفٍ (عَطِيَّةٌ، 1422هـ)، عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ قَبْلَ ثَمُودٍ دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ الْوَاقِعُ بَعْدَ الْفَاءِ (فَهْدَيْنَاهُمْ)، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْإِشْتِغَالِ نَحْوُ: (زَيْدًا ضَرَبْتُ)، وَتَقْدِيرُ الْقِرَاءَةِ: (فَهْدَيْنَا ثَمُودَ هَدَيْنَاهُمْ) وَكَذَا وَجْهًا سَبِيوِيَّةً، وَالرَّفْعُ هُوَ الْأَجُودُ عِنْدَهُ، يَقُولُ: "فَالنَّصَبُ عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ وَالرَّفْعُ أَجُودٌ" (سَبِيوِيَّةٌ ع.، 1988م)، وَمِنْهُ قَوْلُ بَشْرِ بْنِ أَبِي خَازِمٍ (سَبِيوِيَّةٌ ع.، 1988م):

(المُتْقَارِبِ)

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بِنُ مَرٍّ فَأَلْفَاهُمْ الْقَوْمُ رَوْبِي نِيَامَا  
الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ (تَمِيمٌ) حَيْثُ رُوِيَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصَبِ.

وَقَدْ نَقَلَ مَكِّي (الْقَيْسِيُّ، 1405هـ) وَابْنُ عَطِيَّةٍ (عَطِيَّةٌ، 1422هـ) عَنِ سَبِيوِيَّةٍ أَنَّهُ قَدَّرَ الْقِرَاءَةَ عَلَى: (مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَهَدَيْنَا ثَمُودَ هَدَيْنَاهُمْ).

وَبِهَذَا فَإِنَّ الْأَشْمُونِيَّ يَحْتَجُّ بِقِرَاءَةِ عَاصِمٍ وَالْحَسَنِ بِنَّصَبِ (ثَمُودٍ) - عَلَى جَوَازِ الْفَصْلِ بَيْنَ (أَمَّا) وَ(الْفَاءِ) بِمَعْمُولٍ مَحْذُوفٍ (فَهْدَيْنَا ثَمُودَ هَدَيْنَاهُمْ) بِفَسْرِهِ مَا بَعْدَ الْفَاءِ وَبِذَلِكَ فَهُوَ يُوَافِقُ جُمْهُورَ النَّحْوِيِّينَ، وَالصَّبَّانُ لَمْ يَنْطَرِّقْ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ (الصَّبَّانُ، 2002م)، وَبِذَلِكَ فَهُوَ لَا يُعَارِضُ الْأَشْمُونِيَّ، وَالبَاحِثُ يُخْتَارُ قِرَاءَةَ الرَّفْعِ إِذْ اجْتَمَعَ عَلَيْهَا جُمْهُورُ الْقِرَاءَةِ وَلَوْ قُوعَهَا بَعْدَ (أَمَّا) الْإِبْتِدَائِيَّةِ.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمَّ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا﴾ [مريم: 69]

قرأ الجمهور (أَيْهَمُّ) بضم (الياء)، وقد اختلف النحويون في هذه الضمّة؛ فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها ضمّة بناء، فـ(أَيْهَمُّ) مفعولٌ بـ(نَزَعَنَّ) وهي موصولة، (وأشدُّ) خبرٌ مبتدأٌ محذوف، والجمله صلةٌ لأَيْهَمُّ، قال سيبويه: "وأرى قولهم "اضرب أَيْهَمُّ أفضل" على أنهم جعلوا هذه الضمّة بمنزلة الفتح في "خمسة عشر"، وبمنزلة الفتح في (الآن) حين قالوا: "مِنَ الآنَ إلى غدٍ" (سيبويه ع.، 1988م)، وعلّة بنائها أنها مضافةٌ وصدرُ صلتها محذوفٌ وهذه الحالة الوحيدة التي تُبنى فيها، وذهب الخليل ويونس والكوفيون إلى أنها ضمّة إعرابٍ فـ(أَيْهَمُّ) مبتدأٌ خبره (أشدُّ) والجمله محكيّة على مذهب الخليل بقولٍ مقدرٍ؛ والتقدير: (لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ المَقُولِ فِيهِمْ: أَيْهَمُّ أَشَدُّ)، ويحتج في قول الأخطل (سيبويه ع.، 1988م):

(الكامل)

ولقد أبيت من الفتاة بمنزل فأبيت لا حرج ولا محروم  
 فالشاهد فيه: قوله (لا حرج ولا محروم) على الحكاية، إذ التقدير: (فأبيت يُقالُ في: لا حرج ولا محروم) (يعيش ي.، 2001م)، قال سيبويه: "وزعم الخليل أن (أَيْهَمُّ) إنما وقع في (اضرب أَيْهَمُّ أفضل) على الحكاية، كأنه قال: (اضرب الذي يُقالُ له أَيْهَمُّ أفضل)، وردّ عليه ذلك بقوله: "وتفسير الخليل - رحمه الله - ذلك الأول بعيد، إنما يجوز في شعرٍ أو في اضطرارٍ؛ ولو ساع هذا في الأسماء لجاز أن تقول: "اضرب الفاسق الخبيث"، تريدُ "الذي يُقالُ له الفاسق الخبيث"، ويونس يُعربها كذلك إلا أنه زعم أنها معلقةٌ بـ(نَزَعَنَّ) فهي في محلّ نصبٍ، لأنّه يجوزُ التعلّق في سائر الأفعال ولا يخصّه بأفعال القلوب، كما يخصّه بها الجمهور (الحلبي أ.، د.ت)، قال سيبويه: "وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: "أشهد إنك لرسول الله"، واضرب معلقة، وردّ سيبويه ذلك، يقول: "وأما قول يونس فلا يشبهه "أشهد إنك

لَمُنْطَلِقٌ" (سيبويه ع.، 1988م)، فَقَدْ ذَهَبَ الكوفيون إلى أَنَّ (أَيْهِمْ) إذا كان بمعنى الاسم الموصول (الذي) وحذف العائد من الصلة معرب، نحو قولهم: "لأضربنَّ أَيْهِمْ أَفْضَلُ" (الأنباري ع.، 2003م)، ومثله الآيةُ الكريمةُ، وذهب البصريون إلى أَنَّهُ مبنيٌّ على الضم، وأجمعوا على أَنَّهُ إذا ذكر العائد بأنَّه معرب، نحو قولهم: (لأضربنَّ أَيْهِمْ هو أَفْضَلُ)، والعائدُ في الآيةِ الكريمةِ مَحذوفٌ لذلك بنوا (أَيْهِمْ).

وقرأ طَاحَةُ بنُ مُصَرِّفٍ ومُعَاذُ بنُ مُسَلِّمٍ الهَرَاءُ وزائدةٌ عن الأعمشِ (أَيْهِمْ) بالنَّصبِ مفعولًا بِـ(لَنَنْزِعَنَّ)، يقولُ سيبويه: "وسألتُ الخليلَ -رحمهُ اللهُ- عن قولهم: "اضربْ أَيْهِمْ أَفْضَلُ؟"؛ فقال: القياسُ النَّصبُ، كما تقولُ: "اضربِ الَّذي أَفْضَلُ"، لأنَّ (أَيًّا) في غير (الجَزَاءِ والاستفهامِ) بمنزلةِ (الَّذي)، وبذلك تكون في محلِّ نصبٍ للأمرِ (اضربِ)، ثمَّ يقولُ: "وحدَّثنا هارونُ أنَّ ناسًا، وهم الكوفيون يقرؤونها: "ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهِمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنْيًا"، أي بنصبِ (أَيْهِمْ)" قال: وهي لغةٌ جيدةٌ، نَصَبوها كما جَرَّوها حينَ قالوا: "امرُرْ على أَيْهِمْ أَفْضَلُ"، فأجراها هؤلاء مجرى "الَّذي" إذا قُلْتَ: "اضربِ الَّذي أَفْضَلُ"، لأنَّكَ تُنْزِلُ (أَيًّا وَمَنْ) منزلةَ (الَّذي) في غيرِ الجَزَاءِ والاستفهامِ" (سيبويه ع.، 1988م)، وفي قوله: وهي لغةٌ جيِّدةٌ أَظنُّه أَجازَ فيها الإعرابَ وبخاصَّةٍ أنَّ النِّقْلَةَ عنه في هذه المسألةِ اختلفوا، يقولُ السَّمِينُ: "فعلَى هذه القراءةِ والتي قبلها يَبْغِي أَنْ يَكُونَ مذهبُ سيبويه جوازَ إعرابها وبنائها، وهو المشهورُ عندَ النَّقْلَةِ عنه، وقد نُقِلَ عنه أَنَّهُ يُحْتَمُّ بِناءِها" (الخطبيُّ أ.، د.ت.)، قال النَّحَّاسُ: وَمَا عَلِمْتُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّحْوِيِّينَ إِلَّا وَقَدَ خَطَأَ سيبويه في هذا، سَمِعْتُ أَبَا إِسْحاقَ -الزَّجَّاجَ- يقولُ: مَا يُبَيِّنُ لِي أَنَّ سيبويه غَلَطَ في كتابه إِلَّا في مَوْضِعَيْنِ هذا أحدهما -يقصدُ بِناءَ (أَيِّ) عندَ الإضافةِ وحذفِ صدرِ الصِّلَّةِ-، قال: "وقد علمنا سيبويه أَنَّهُ أَعْرَبَ (أَيًّا) وهي منفردةٌ لأنَّها تُضَافُ فكيف يَبْيُنُّها وهي مُضَافَةٌ؟" (النَّحَّاسُ أ.، 1421هـ)، قال ابنُ عطيةَ: وهي حركةٌ بِناءٍ عندَ سيبويه فمذهبُه أَنَّ (أَيْهِمْ) مبنيٌّ على الضمِّ إذ هي أختُ (الَّذي وما) وخالفتهما (أَيِّ) في جوازِ الإضافةِ فيها فأعربتُ لذلك، فلما حُذِفَ من صلَّتها ما يعودُ عليها ضعفتُ فرجعتُ إلى البِناءِ، وقال أبو علي: حذفُ ما الكلامُ مفتقرٌ إليه فوجبُ البِناءُ (عطية، 1422هـ)، وقد يكونُ في هذا جوابٌ لسؤالِ الزَّجَّاجِ.

والحاصلُ يوجّهُ الأشمونيّ قراءةَ الجُمهورِ بضمِّ ياءِ (أيهم) من ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا﴾ [مريم: 69]، على أنّ هذه الضمّة ضمّةُ بناءٍ موافقًا في ذلك مذهبَ البصريّين وسيبويه الذي عدّها بمعنى الاسمِ الموصولِ (الذي) (سيبويه ع.، 1988م)، وقد وجّهَ الأشمونيّ قراءةَ النَّصبِ على أنّها لَمَّا حُذِفَتْ صَدْرُ صِلَتِهَا (هو) نَزَلَ مَا هِيَ مُضَافَةٌ إِلَيْهِ (هُم) مَنزِلَتُهُ فَصَارَتْ كَأَنَّهَا مُنْقَطِعَةٌ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَنَبِيَّةً، وأشارَ لعلّةِ القراءتين، يقولُ: قُرِئَ بِضَمِّ (أَيِّ) بِنَاءٍ، وَبِنَصْبِهَا مَعَ قِيَامِ مُوجِبِ الْبِنَاءِ، فَمَنْ لَاحَظَ ذَلِكَ بَنَى - أَيِ التَّنْزِيلِ الْمَذْكُورِ مَعَ قِيَامِ مُوجِبِ الْبِنَاءِ - وَمَنْ لَاحَظَ الْحَقِيقَةَ أَعْرَبَ - أَيِ وَجُودِ الْمَعَارِضِ لِلشَّبهِ مِنَ الْإِضَافَةِ-، وَقَدْ وافقه الصّبّانُ في ذلك، إذ إنّه علّقَ على قراءةِ النَّصبِ بقوله وهذه القراءةُ شاذّةٌ وكأنّه يُلمحُ إلى الشذوذِ في إعرابها عندَ الإضافةِ وحذفِ صدرِ الصلّةِ (الصّبّان، 1997م)، وفي موطنٍ آخرِ وجّهَ الأشمونيّ قراءةَ النَّصبِ إلى أنّها لغةُ بعضِ العربِ (الصّبّان، 1997م)، ولعلّ في ذلك إشارةً لقولِ سيبويه عن قراءةِ النَّصبِ: وهذه لغةٌ جيّدةٌ، وقد أشارَ ابنُ مالكٍ لهذا في ألفيته، يقولُ:

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا \* \* \*....

قالَ الشّراخُ إمّا أنّه يقصدُ بعضَ العربِ، أو بعضَ النّحويّين، والباحثُ يختارُ البناءَ على الضمِّ لأنّ النَّصبَ كما مرّ لغةً لبعضِ العربِ وقراءةً شاذّةً والأخذُ بلغةٍ أجمعٍ عليها العربُ أولى، وكذلك فالأخذُ بقراءةِ الجُمهورِ أولى، وقلتُ البناءَ لأنّ شروطَ بناءِ (أَيِّ) متوفّرةٌ في الآيةِ الكريمةِ فهي مضافةٌ وحُذِفَ منها صدرُ صلتها، والله أعلم.

ثالثًا: توابع المنصوبات

مَجِيءُ (الْبَدَلِ) بِنَفْسِ لَفْظِ (الْمُبْدَلِ مِنْهُ):

قالَ تعالى: ﴿وَرَرَى كُلُّ أُمَّةٍ جَانِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُحْزَنُونَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: 28]

قرأ الجُمهورُ (كلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى) برفعِ (كلِّ) بالابتداءِ وجملةٍ (تُدْعَى إلى كتابها) خبرها (الهروي، 1991م).

وقرأ يَعْقُوبُ الْحَضْرَمِيُّ وحده (كلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى) بالنَّصْبِ على البدليَّةِ من (كلِّ) الأولى، وجازَ ذلكَ لما في (كلِّ) الثَّانِيَةِ من إيضاح لسبب الجنو، وعلى هذه القراءة فإنَّ جملة (تُدْعَى) في محل نصب حال من (كلِّ أُمَّةٍ)، قال ابنُ جنِّي: "وَجازَ إبدالُ الثَّانِيَةِ مِنَ الْأوَّلَى لِمَا فِي الثَّانِيَةِ مِنَ الْإِيضاحِ الَّذِي لَيْسَ فِي الْأوَّلَى؛ لِأَنَّ جُثُوها لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ شَرْحِ حَالِ الْجَنوِّ، وَالثَّانِيَةَ فِيهَا ذِكْرُ السَّبَبِ الدَّاعِي إِلَى جُثُوها، وَهُوَ اسْتِدْعاؤُها إِلَى ما فِي كِتابِها، فَهِيَ أَشْرَحُ مِنَ الْأوَّلَى" (جنِّي أ.، 1998م)؛ فلذلكَ أفادَ إبدالُها مِنْها، وقالَ ابنُ هشامٍ: "وَيَجوزُ ذَلكَ فِي البَدَلِ بِشَرطِ أَنْ يَكُونَ مَعَ الثَّانِيِ زِيادَةُ بَيانٍ" (هشام ع.، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، 1985م)، نحو: قول ودَّك بنِ ثُميلِ المازنيِّ (مالك أ.، 1990م):

(الطويل)

رُويَدًا بنِي شَيبانَ بَعْضَ وَعَيدِكُمْ      تُلَاقُوا غَدًا خَيلِي عَلى سَفوانِ  
تُلَاقُوا جِياَدًا لا تَحيدُ عَنِ الوَعى      إِذا ما غَدَتَ فِي المَازِقِ المُتَدانِي  
تُلَاقُوا هُم فَتَعَرَّفُوا كَيفَ صابِرَهُم      عَلى ما جَتَ فِيهِم يَدُ الحَدَثانِ

الشَّاهِدُ فِيهِ: قولُه (تُلَاقُوا) الثَّانِيَةَ جَعَلوها بَدَلًا مِنْ (تُلَاقُوا) الْأوَّلَى وهما بِنفسِ اللفظِ، و(تُلَاقُوا هُم) الثَّالِثَةُ بَدَلًا مِنْ (تُلَاقُوا) الثَّانِيَةَ، وَكُلُّ ذَلكَ لِمَا فِيهِما مِنْ زِيادَةِ بَيانٍ، وَنحو قولنا: رأيتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ البَصْرَةِ رَجُلًا مِنَ الكَلَّاءِ (جنِّي أ.، 1998م).

والحاصلُ أَنَّ الصَّبانَ قَدِ احتجَّ بقراءة النَّصْبِ على جوازِ مجيءِ البَدَلِ بِنفسِ لفظِ المَبَدَلِ مِنْهُ عندَ وجودِ إِفاذَةٍ فِي البَدَلِ هذِهِ الإِفاذَةُ لَيْسَتْ مَوجودةً فِي المَبَدَلِ مِنْهُ كالأبِيَةِ الكَرِيمَةِ حَيْثُ يَقولُ: "بِنصْبِ الثَّانِيَةِ فَإِنَّهُ قَدِ اتَّصَلَ بِها ذِكْرُ سَبَبِ الجَنوِّ"، وَهُوَ مَذْهَبُ ابنِ الطَّرَاوَةِ ولحقه ابنُ مالِكٍ وابْنُهُ (الصَّبانَ، 1997م)، وَفِي موطنٍ آخَرَ نرى الأَشْمونِيَّ يَحْتجُّ بِنفسِ القِراءةِ لِنفسِ القاعِدةِ وَبِنفسِ العِلَّةِ حَيْثُ يَقولُ: "فإنَّها قَدِ اتَّصَلَ بِها ذِكْرُ سَبَبِ الجَنوِّ" (الصَّبانَ، 1997م)، واخْتِيارُ الباحِثِ فِي هذِهِ المسأَلَةِ قِراءةَ الرَّقْعِ بِالابْتِداءِ لِإجماعِ القِراءِ عَلَيْها وَلأنَّها أَكثَرُ فِي لسانِ العَرَبِيَّةِ.

### المبحث الثالث: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في المجزورات

#### إعراب (لذُن) وجرها بعد حرف الجرّ

قال تعالى: ﴿فَيَمَّا لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: 2]

قرأ الجمهور (من لَّدُنْهُ) بفتح اللّام وضمّ الدّال وتَسْكِينِ النّونِ وضمّ الهاءِ، ببناء (لذُن) على السكون على لغة العرب.

وقرأ عاصمٌ في روايةِ أبي بكرٍ، ويحيى وَحَمَّادٍ، وَجَبَلَةُ " (من لَدُنْهِ) بإسكان الدّالِ مع إشماعها للضمّ وكسر النّونِ " (الواسطي، 2004م)، على أنّها معربةٌ على لُغَةِ قَيْسٍ، وَعِنْدَ الرَّازِي هِيَ لُغَةٌ بَنِي كِلَابٍ، وَأَمَّا أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فَيُخَالِفُ هَذَا التَّخْرِيجَ، وَيُرَى أَنَّ كَسْرَةَ (لَدُنْهُ) لَيْسَتْ كَسْرَةَ إِعْرَابٍ إِنَّمَا بِنَاءٌ، يَقُولُ: "فَأَمَّا مَا رُوِيَ عَنْ عَاصِمٍ مِنْ قِرَاءَتِهِ: (مِنْ لَدُنْهِ) [الكهف: 2] فَالْكَسْرَةُ لَيْسَتْ فِيهِ بِجَرٍّ إِنَّمَا هِيَ كَسْرَةٌ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَذَلِكَ أَنَّ الدَّالَ أُسْكِنْتَ كَمَا أُسْكِنْتَ فِي سَبْعٍ، وَالنُّونُ سَاكِنَةٌ، فَلَمَّا التَّقِيَا كَسْرَتَ الثَّانِي مِنْهُمَا" (الفارسي، 1، 1993م).

والحاصلُ أنّ الأشمونيَّ يَسْتَشْهَدُ بِقِرَاءَةِ عَاصِمٍ عَلَى جَوَازِ إِعْرَابِ (لذُن) عَلَى لُغَةِ قَيْسٍ، فيقول: "... إنّها مَبْنِيَّةٌ إِلَّا فِي لُغَةِ قَيْسٍ، وَبَلَّغْتَهُمْ قُرْئ (مِنْ لَدُنْهِ)، وَيَبِينُ الصَّبَانَ فِي حَاشِيَتِهِ سَبَبَ إِعْرَابِهَا وَهُوَ شَبْهُهَا بِـ(عند)، كما ويوافقُ رأيَ الأشمونيِّ فيما ذهبَ إليه (الصَّبَان، 1997م)، وَيُرَى الْبَاحِثُ أَنَّ الْأَجُودَ بِنَاءً (لذُن) عَلَى لُغَةِ جُمْهُورِ الْعَرَبِ؛ وَلِذَلِكَ فَإِنَّ قِرَاءَةَ الْجُمْهُورِ هِيَ اخْتِيَارُهُ، كَمَا وَقَدْ تَكُونُ الْكَسْرَةُ فِيهَا كَسْرَةَ بِنَاءٍ لَا كَسْرَةَ إِعْرَابٍ، وَالْكَسْرُ لَمَنْعِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، كَمَا سَكَنُوا (عَضُدٌ) وَ(كَتْفٌ) ... .

#### جرُّ الزَّمانِ بِـ(لات)

قال تعالى: ﴿فَنَادُوا وَوَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: 3]

قرأ الجمهور (حين) بنصبِ (النون) على إعمالِ (وَلَاتٍ) عملِ (لَيْسَ)، "واسمها محذوف تقديره: (ولاتَ الحينِ حينَ مناصٍ)" (الأندلسي، أ.، البحرُ المحيطُ في التفسير، 1420هـ).

وقرأ عيسى بن عمر (ولات حين) بجر (حين) ب (ولات) عند الفراء، يقول: والعرب تتصبب بـ (لات)، وتخفص، ومن ذلك قول محمد بن عيسى بن طلحة (القرطبي، 1964م):

(الكامل)

فَاتَّعَرَفْنَ خَلَائِقًا مَشْمُوءَةً وَلَتَّادِمَنَّ وَّلَاتَ سَاعَةٍ مَنَدَمٍ

الشاهد فيه: جر (ساعة) ب (ولات) على مذهب الفراء، ووافقه العكبري، والزمخشري في مفصلته.

وجه الأندلسي هذه القراءة على أن الجر هو على إضمار (من)، كأنه قال: (لات من حين مناصب)، كما جرّوا بها في قولهم: (على كم جذع بيئتك؟) أي: (من جذع)، وكما قالوا: (لا رجل جزاه الله خيرًا)، يُريدون: (لا من رجل) (الأندلسي أ.، البحر المحيط في التفسير، 1420هـ).

والحاصل أن الأشموني احتج للفراء بقراءة عيسى على أن الجر في القراءة هو (لات)، يقول: وذكر الفراء أن (لات) قد تجرّ الزمان، وقرئ (ولات حين مناصب)، ولم يرد الصبان عليه ذلك مما يعني أنه يوافقه (الصبان، 1997م)، والباحث يختار قراءة الجمهور لإجماعهم عليها ولأن جرّ (حين) في الآية قليل وجاء في قراءة شاذة وعلينا اختيار الأحسن للقرآن الكريم.

جرّ الحال لفظًا (بمن الزائدة)

قال تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الفرقان: 18]

قرأ الجمهور (أن نتخذ) بالبناء للمعلوم، وفي هذه القراءة فإن (من) الثانية زائدة، و(أولياء) مجرور لفظًا منصوب محلًا على المفعولية وقد تحققت شروط زيادة (من) وهما النفي بـ(ما) ودخولها على النكرة (أولياء)، ومعنى الآية في هذه القراءة يكون: (أن الملائكة وسيدنا عيسى، ومن عبد من دون الله من المؤمنين، هم الذين تبرّعوا من أن يكون لهم ولي غير الله تعالى) (الطبري أ.، 2001م).

وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو الدَّرْدَاءِ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَغَيْرُهُمْ " (أَنْ نَتَّخِذَ) بِضَمِّ (النُّونِ) وَفَتْحِ (الخَاءِ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ" (الدَّانِي، 2007م)، وَفِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ فَإِنَّ (مِنْ أَوْلِيَاءَ) يُعْرَبُ حَالًا وَزَيْدَتُ (مِنْ) قَبْلَ الْحَالِ عَلَى مَا ذَهَبَ ابْنُ جَنِّيَّ وَابْنُ مَالِكٍ وَالصَّبَّانُ، وَعَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ فَإِنَّ الْقِرَاءَ وَجْهًا مَعْنَى الْكَلَامِ إِلَى أَنْ الْمَعْبُودِينَ فِي الدُّنْيَا إِنَّمَا تَبَرَّعُوا إِلَى اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ أَنْ يُعْبَدُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ (الطَّبْرِيَّ أ.، 2001م) ، قَالَ ابْنُ جَنِّيَّ: أَمَّا إِذَا ضُمَّتِ النُّونُ فَإِنَّ قَوْلَهُ: (مِنْ أَوْلِيَاءَ) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ؛ أَي: (مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ أَوْلِيَاءَ)، وَدَخَلَتْ (مِنْ) زَائِدَةً لِمَكَانِ النَّفْيِ، كَقَوْلِكَ: (اتَّخَذْتُ زَيْدًا وَكَيْلًا)، فَإِنَّ نَفَيْتَ قَلْتُ: (مَا اتَّخَذْتُ زَيْدًا مِنْ وَكَيْلٍ) (جَنِّيَّ أ.، 1998م)، وَقَدْ رَدَّ الزَّجَّاجُ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ وَنَعْتَهَا بِالْخَطَأِ، يَقُولُ: وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ خَطَأٌ، لِأَنَّ (مِنْ) إِنَّمَا تَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ فِي الْأَسْمَاءِ إِذَا كَانَتْ مَفْعُولَةً أَوَّلًا، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى مَفْعُولِ الْحَالِ، تَقُولُ: (مَا اتَّخَذْتُ مِنْ أَحَدٍ وَلِيًّا)، وَلَا يَجُوزُ (مَا اتَّخَذْتُ أَحَدًا مِنْ وَلِيٍّ)، لِأَنَّ (مِنْ) إِنَّمَا دَخَلَتْ لِأَنَّهَا تَنْفِي وَاحِدًا فِي مَعْنَى جَمِيعٍ، وَيَتَابَعُ كَلَامَهُ بِقَوْلِهِ وَلَا وَجْهَ لِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَقَوْلُهُ هَذَا مُرَدُّدٌ بِقِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ السَّبْعِيَّةِ الْمُتَوَاتِرَةَ (الزَّجَّاجُ إ.، 1988م)، وَأَمَّا الْفِرَاءُ فَيُجِيزُ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ يَقُولُ: وَهُوَ عَلَى شِدُوذِهِ وَقَلَّةِ مَنْ قَرَأَ بِهِ قَدْ يَجُوزُ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ الْاسْمَ فِي (مِنْ أَوْلِيَاءَ) وَإِنْ كَانَتْ قَدْ وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ (الْفِرَاءُ أ.، مَعَانِي الْقُرْآنِ، د.ت.).

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الصَّبَّانَ احْتَجَّ بِقِرَاءَةِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ لِإِثْبَاتِ زِيَادَةِ (مِنْ) قَبْلَ الْحَالِ فِي مَوْضِعَيْنِ فِي حَاشِيَتِهِ، وَهُوَ بِذَلِكَ يُوَافِقُ جَمَاعَةً مِنَ النَّحَاةِ الَّذِينَ أَجَازُوا ذَلِكَ إِلَّا أَنَّ الْأَشْمُونِيَّ فِي حَدِيثِهِ عَنْ مَوَاطِنِ زِيَادَةِ (مِنْ) لَمْ يَذْكَرْ هَذِهِ الْحَالَةَ الْبِتَّةَ (الصَّبَّانُ، 1997م)، وَالْبَاحِثُ يَخْتَارُ قِرَاءَةَ الْجُمْهُورِ لِإِجْمَاعِ النَّحَوِيِّينَ فِي مَذْهَبِهِمْ عَلَيْهَا، وَإِجْمَاعِ الْحُجَّةِ مِنَ الْقِرَاءِ عَلَيْهَا أَيْضًا، وَلَا حُجَّةَ لِمَنْ رَدَّ قِرَاءَةَ ابْنِ عَامِرٍ وَأَبِي جَعْفَرٍ وَغَيْرِهِمَا لِأَنَّهُمَا حُجَّةٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ.

## زيادة حرف الجرّ (عن)

قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: 1]

قرأ الجمهور (يسألونك عن الأنفال) بإثبات حرف الجرّ (عن)، وبهذا فإنّ السؤال يكون عن حكم الأنفال، والجواب دليل على ذلك، وبعضهم جعل (عن) هنا بمعنى (من) التي للتبويض، وعندها يكون السؤال لكي يُعطوا منها (النسفي، 2019م).

وقرأ ابن مسعود وسعد بن أبي وقاصٍ وعلي بن الحسين وغيرهم (يسألونك الأنفال)، يقول ابن جني إن هذه القراءة تؤكد أنّ الغاية من السؤال هو أن يتعرّضوا لطلب الأنفال، كما ويفضل هذا التخرّيج على أنّ النصب جاء على نزع الخافض لأنّ مثل هذا يكون شاذاً وأكثره في الشعر، ويجب أن نختار للقرآن أفصح اللغات (جني أ.، 1998م)، وقد ذهب بعض النحويين إلى أنّ (عن) في الآية الكريمة صلة محتجّين على ذلك بقراءة ابن مسعود (النعمانيّ أ.، 1998م).

وقد أثبت الصبّان محتجاً بقراءة ابن مسعود أنّ (عن) في الآية حرف صلة، وفي قراءة الجمهور فإنّ السؤال عن عملها، حيث يقول: فقد حكى الثعالبي قولاً بالزيادة دون تعويض (الصبّان، 1997م)، ويرى الباحث أنّ نصب (الأنفال) على نزع الخافض وله شواهد في القرآن الكريم، من ذلك: (واختار موسى قومه سبعين رجلاً)، و(وأفعدوا لهم كلّ مرصّد)، ويختار قراءة الجمهور لإجماع الحجّة من القراء عليها.

## الجرّ على المجاورة

قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا

بُرُءِيسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 6]

قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم (وأرّجلكم) بالنصب إمّا بالعطف على (وأيديكُم)، على معنى: (واغسلوا أرجلكم) فتدخل الأرجل في باب الغسل، إلّا أنّ ابن عصفور ردّ ذلك لأنّ في هذه

القراءة فصلٌ بين متعاطفينِ بجملةٍ ليستِ اعتراضيةً إذ إنَّ جملةَ (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ) جملةٌ مُنشئةٌ حكماً جديداً، وهي عند أبي البقاء جائزة بلا خلاف، أو يكونُ النَّصبُ عطفًا على محلِّ (برءوسكم) عند مَنْ يرى أنَّ حكمَ (الرجلين) هو الغسلُ (الأندلسي أ.، 1420هـ).

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وأبو بكرٍ، وأنسٌ وعكرمةٌ وغيرهم: (وأرجلكم) بالجرِّ، وفيها تخريجات: إنَّ الجرَّ من باب الجرِّ على الجوارِ كقولِ العربِ: (هذا جُرٌّ ضبٌّ خربٍ)، و(خربٍ) صفةٌ لجرِّ لکنها جُرَّت على الجوارِ وكقولهم: وماءٌ شَنٌّ باردٍ، وأثبتَه الجمهورُ مِنَ البصريينِ والكوفيِّينَ.

والحاصلُ أنَّ الصَّبَانَ قد احتجَّ بقراءة الجرِّ على جوازِ الجرِّ للمجاورةِ والجرُّ فقط، وبحرفِ العطفِ (الواو) أيضًا، وقد نقل رأي بعضهم في أنَّ الجرَّ بالجوارِ مقيسٌ عند سيبويه سماعٌ عند الفراءِ (الصَّبَانَ، 1997م)، كما ويذكر في باب آخر أنَّ الواو تختصُّ في بابِ العطفِ بالجوارِ عن أخواتها محتجٌّ بنفسِ القراءةِ (الصَّبَانَ، 1997م)، كما ويحتجُّ بها بأنَّ الواو تشرك لفظاً ومعنى عطفِ الجوارِ؛ لأنَّ العطفِ في مثلِ (وأرجلكم) بالخفضِ إنما هو على (الوجه) (الصَّبَانَ، 1997م)، كما واستشهد بقراءة النَّصبِ على جوازِ الفصلِ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه (الصَّبَانَ، 1997م)، وأقربُ تخريجٍ للباحثِ فيما مضى هو أنَّ الجرَّ وقع لهدفِ الاقتصادِ في الماءِ لندورِ الحالاتِ الأخرى، وفي قراءة النَّصبِ فيميلُ الباحثُ لتخريجِ عطفِ (وأرجلكم) على (وجوهكم، أيديكم)، وبينهما يميلُ للنصبِ لوضوحِ وجهِ القراءةِ.

### الفصلُ بينِ المُضَافِ والمُضَافِ إليه

1. قال تعالى:

﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام: 137]

قرأ الجمهورُ (زَيْنٌ... قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ) ببناءِ الفعلِ للفاعلِ، وينصبُ (قتل) على المفعوليَّةِ، وجرُّ (أولادهم) على الإضافةِ ورفعِ (شركاؤهم) على الفاعليَّةِ (مجاهد أ.، 1400هـ).

وقرأ ابنُ عامرٍ (زَيْنَ... قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ) ببناء الفعل للمفعول، ويرفع (قَتْلُ) على النِّيابة، ونصب (أَوْلَادِهِمْ) على المفعوليَّة وجرَّ (شُرَكَائِهِمْ) بالمُضَافِ إليه، وبهذا تكون هذه القراءة المتواترة بفصل المُضَافِ (قَتْلُ) والمُضَافِ إليه (شُرَكَائِهِمْ) بالمفعولِ به (أَوْلَادِهِمْ) (مجاهد أ.، 1400هـ)، وذلك على مذهب الكوفيين؛ إذ جوزوا الفصلَ بين المُضَافِ والمُضَافِ إليه بِغَيْرِ الظَّرْفِ وَحَرَفِ الخَفْضِ، وجعلوا منه قولُ الشاعرِ -مجهول القائل- (الفراء أ.، معاني القرآن، د.ت):

(الكامل)

فَزَجَّجَتْهُمَا بِمَزَجِّ جَاءِ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

الشَّاهِدُ فِيهِ: الفصلُ بين المُضَافِ (زَجَّ) والمُضَافِ إليه (أبي) بالمفعول به (القلوص).

ورده الفراء والطبري وغيرهما.

والبصريون يمنعون ذلك إلا في الضرورة وبالظرف والجار والمجرور، لأنَّ المُضَافَ والمُضَافَ إليه كالشيء الواحد لا يُفصل بينهما، وأجازوا ذلك في الظرف والجار والمجرور لأنَّ العربَ توسع بهما ما لا توسع بهما، وقد صفوا القراءة بالوهي ووهي قارئها وهذا لا يجوزُ البتَّة، وحجَّتْهم في ذلك أنه لو جازَ هذا الفصلُ لكانَ ذلكَ من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليلٌ على وهي القراءة (الأنباري، 2003م)، وأمَّا أبو حيان فينتصرُ لهذه القراءة، يقول: وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربيِّ الصريحِ المحضِ ابنِ عامرِ الآخذِ القرآنَ عن عثمانِ ابنِ عفَّانَ قَبْلَ أَنْ يَظْهَرَ اللَّحْنُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، ولوجود مثل ذلك في الشعر كما ذكرَ أعلاه، كما ويردُّ على الزمخشريِّ الذي نفى أن يكون مثل هذا التركيب في القرآن الكريم، وكان ردُّ أبي حيان على الزمخشريِّ بقوله: "وأعجبُ لعجميِّ ضعيفٍ في النحوِ يردُّ على عربيِّ صريحٍ محضٍ قراءةً متواترةً موجودٌ نظيرُها في لسانِ العربِ في غير ما بيت، وأعجبُ لسوء ظنِّ هذا الرجلِ بالقراء الأئمة الذين

تَخَيَّرْتُهُمْ هَذِهِ الْأُمَّةُ لِنَقْلِ كِتَابِ اللَّهِ شَرْقًا وَغَرْبًا، وَقَدْ اعْتَمَدَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى نَقْلِهِمْ لِضَبْطِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ  
وَدِيَانَتِهِمْ" (الأندلسي أ.، 1420هـ).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ يحتجُّ بقراءة ابنِ عامرٍ على جوازِ الفصلِ بينَ المضافِ والمُضافِ إليه بالمفعولِ  
به موافقًا في ذلك ابنَ مالكٍ وأبا حيانَ، وقد وافقَ الصَّبَّانُ الأشمونيَّ في جوازِ ذلك إذ يقولُ عن  
الزَّمخشرِيِّ الَّذِي رَدَّ الْقِرَاءَةَ وَلَا عِبْرَةَ بَرْدِهِ مَعَ ثُبُوتِهَا بِالتَّوَاتُرِ، وَالباحثُ يَخْتَارُ قِرَاءَةَ الْجُمْهُورِ  
لِإِجْمَاعِهِمْ عَلَيْهَا، كَمَا يُوَافِقُ الْأَشْمُونِيَّ وَالصَّبَّانَ فِي عَدَمِ رَدِّ الْقِرَاءَةِ لِتَوَاتُرِهَا.

2. قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدْوَهُ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ [إبراهيم: 47]

قرأ الجُمهورُ (مُخْلِفاً وَعَدْوَهُ رُسُلَهُ) بِإِضَافَةِ (مُخْلِفاً) لـ (وَعَدْوَهُ) وَنَصَبِ (رُسُلَهُ)، نَحْوُ: (هَذَا مُعْطِي  
دِرْهَمٍ زَيْدًا)، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ (مُخْلِفاً) قَدْ تَعَدَّى لِفَعْلَيْنِ -كفعلِهِ-، أُضِيفَتْ لِأَحَدِهِمَا وَهُوَ (وَعَدْوَهُ) وَنَصَبَ  
الثَّانِي (رُسُلَهُ)، أَوْ يَكُونُ تَعَدَّى لِوَاحِدٍ وَهُوَ (وَعَدْوَهُ) وَنَصَبَ (رُسُلَهُ) بِالمصدرِ، لِأَنَّهُ يَنْحَلُّ بِحَرْفِ  
مصدرِيٍّ وَبِفِعْلِ تَقْدِيرِهِ: (مُخْلِفاً مَا وَعَدَ رُسُلَهُ) فـ(ما) مصدرِيَّةٌ، وَلَيْسَتْ مُوصولةً (الأندلسي أ.، البحرُ  
المحيطُ فِي التَّفْسِيرِ، 1420هـ)، وَاخْتَارَ الزَّجَّاجُ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ.

وَقُرِئَ (مُخْلِفاً وَعَدْوَهُ رُسُلَهُ) بِنَصَبِ (وَعَدْوَهُ) عَلَى المفعولِيَّةِ، وَجَرَّ (رُسُلَهُ) عَلَى أَنَّهَا مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَعِنْدَهَا  
يَكُونُ قَدْ فَصَلَ بَيْنَ المضافِ وَهُوَ اسْمُ الفاعِلِ (مُخْلِفاً) وَبَيْنَ المضافِ إِلَيْهِ وَهُوَ (رُسُلَهُ) بِالمفعولِ الثَّانِي  
(وَعَدْوَهُ) إِذْ إِنَّ (مُخْلِفاً) اسْمُ فاعِلٍ تَعَدَّى إِلَى مفعولينِ أُضِيفَ لِلأَوَّلِ وَهُوَ (رُسُلَهُ) وَفُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِالثَّانِي إِذْ  
الأصلُ: (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً رُسُلِهِ وَعَدْوَهُ) (الأندلسي أ.، البحرُ المحيطُ فِي التَّفْسِيرِ، 1420هـ)، عَلَى  
مذهبِ الكوفيِّينَ، وَخِلَافَ لمذهبِ البصريِّينَ، وَرَدَّهَا الأَخْفَشُ يَقُولُ: "وَلَا يَحْسُنُ أَنْ نُضِيفَ إِلَى الآخِرِ  
لِأَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ المضافِ وَالمُضَافِ إِلَيْهِ وَهَذَا لَا يَحْسُنُ" (الأخفش، 1990م)، وَقَالَ الزَّجَّاجُ بِشذوذِ هَذِهِ  
الْقِرَاءَةِ وَرَدَّاعَتِهَا (الزَّجَّاجُ، معاني القرآن وإعرابه، 1988م).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءة مَنْ جرَّ (رسله) لجواز الفصل بين المتضايفين بالمفعول الثاني إذا كان المضافُ وصفاً (مُخلف)، والمُضافُ إليه إمَّا مفعوله الأوَّل (رُسله)، والفاصلُ مفعوله الثاني (وَعَدَهُ)، موافقاً في ذلك ابن مالك في ذلك، ولم يعلِّق الصبَّانُ على هذه المسألة، وبذلك يكونُ قد وافقَهُ (الصبَّانُ أ.، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 1997م)، والباحثُ يرى أنَّ هذه القراءة تقوي القراءة السَّابقة وهي تقوي هذه القراءة، إلَّا أنَّه يختارُ قراءةَ الجُمهور لأنَّها أكثرُ في العربيَّة ولإجماع النَّقَّاتِ عليها في القراءة.

3. قال تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: 102]

قرأ الجُمهور (بضارِّين) بإثبات النون، و(الباء) حرف جرٍّ زائدٍ و(ضارِّين) مجرورة لفظاً بالياء لأنها جمعٌ مذكَّرٍ سالمٍ منصوبة محلًّا على أنها خبرٌ لـ(ما) العاملة على لغة الحجازيين، أو (ما) التَّميميَّة، و(هم) ضميرٌ في محل رفع مبتدأ، و(بضارِّين) الباء زائدة في محل رفع خبر المبتدأ (الحمليّ أ.، د.ت).  
وقرأ الحسنُ، والأعمشُ (بضارِّي) بحذف النون، وفيها توجيهان، أحدهما: أنَّ حذفَ النون للتخفيف، ومن ذلك قولُ الشاعرِ -مجهول القائل-:

(الطَّويل)

وَلَسْنَا إِذَا تَابُونَ سِلْمًا بِمُذْعَنِي لَكُمْ غَيْرَ أَنَا إِنْ نُسَلِّمَ نُسَلِّمَ

الشَّاهدُ فيه: حذفُ النون من (بمُذْعني) طلباً للتخفيف.

أو يكون الحذفُ للإضافة (لأحد) وقال به الزمخشريُّ وابنُ عطية، وفُصِّلَ بينَ المضافِ (بضارِّي) والمضافِ إليه (أحد) بالجارِّ والمجرور (به)، ومنهُ قولُ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي" (الملقن، 2008م)، وأصحابُ هذا الرَّأيِ وقعوا في إشكالٍ وهو أنَّ (أحدًا) مجرورٌ بـ(مِنْ) فكيف نقولُ إنَّ الجرَّ بالإضافة؟ يقولُ الزمخشريُّ إنَّما جازَ ذلك بجعلِ الجارِّ جزءًا من المجرور، يقولُ

أبو حيان إنَّ مثلَ ذلك لا يجوز لأنَّ جزءَ الشيء لا يؤثرُ بالشيء ويرى أنَّ الحذفَ للتخفيف (الأندلسي أ.، 1420هـ).

وقد ذكر الصبَّانُ قراءةَ الحسنِ بحذفِ النَّونِ ناقلاً كلامَ الدمامينيِّ الذي قال: يُحتملُ عدمُ الإضافةِ بأنَّ تكونَ النَّونُ مَحذوفَةً كحذفها في قراءةِ الحسنِ (وما هُم بِضارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ) ويقصدُ في ذلك قولَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلَّم "هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي" (الملقن، 2008م) (الصبَّان، 1997م)، والباحثُ يختارُ قراءةَ الجُمهورِ لأنَّها الأجودُ.

### حذفُ المُضَافِ وإبقاءُ المُضَافِ إليه مجروراً

قالَ تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: 67]

قرأَ الجُمهورُ (الآخِرَةَ) بالنَّصبِ على أنَّها مفعولٌ بهٍ للفعلِ (يُرِيدُ)، وقيلَ إنَّ (الآخِرَةَ) في الأصلِ مُضَافٌ إليه تقديره: (عَرَضَ الْآخِرَةَ) فلَمَّا حُذِفَ المُضَافُ أُقيِمَ المُضَافُ إليه مقامه في الإعرابِ، يقولُ ابنُ جنِّي: "ولعمري إنَّهُ إذا نُصِبَ فَقَالَ على قِراءةِ الجَماعةِ: (واللهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) فإنَّما يُرِيدُ (عَرَضَ الْآخِرَةَ)، إلَّا أنَّه يَحذفُ المُضَافَ ويُقيِمُ المُضَافَ إليه مقامه، وإذا جَرَّ فقال: (يُرِيدُ الْآخِرَةَ) صارَ كأنَّ العَرَضَ في اللفظِ مَوْجودٌ لَمْ يَحذفْ (جنِّي، 1998م).

وقرأَ سُلَيْمانُ بنُ جَمَازِ المَدَنِيُّ (الآخِرَةَ) بالجرِّ على الإضافةِ والتَّقديرِ: (واللهُ يُرِيدُ عَرَضَ الْآخِرَةَ) على سبيلِ التَّقابلِ، وحذفَ لدلالةِ ما قبله عليه، وقيلَ التَّقديرُ (ثَوَابَ الْآخِرَةَ)، ومنه قولُ سَيِّدنا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: -"قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا لُبُّهُ فِي الْأَرْضِ؟ قَالَ: "أَرْبَعِينَ يَوْمًا" (حنبل ا.، 2001م)، أي لَبِثُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا؛ فَحُذِفَ المُضَافُ وبقيَ المُضَافُ إليه مَجروراً، ونظيرُ ذلكَ في الشَّعرِ قولُ أبي دُوادِ الإيادي:

(المُتقارب)

أَكُلُ أَمْرِي تَحَسَبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا  
الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ (وَنَارٍ) إِذْ حُذِفَ الْمُضَافُ وَأَبْقِيَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَجْرورًا، وَالتَّقْدِيرُ: (وَكُلُّ نَارٍ)، يَقُولُ  
سَيبويه: ...فَاسْتغْنَيْتَ عَن تَثْنِيَةِ (كُلِّ) لِذِكْرِكَ إِيَّاهُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ وَلِقَلَّةِ التَّبَاسُهِ عَلَى الْمُخَاطَبِ، وَجَازَ كَمَا  
جَازَ فِي قَوْلِكَ: (مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَلِكَ وَلَا أُخِيهِ) بِحُذْفِ الْمُضَافِ مِنْ قَوْلِهِ (وَلَا أُخِيهِ) وَجَرَّ  
الْمُضَافَ إِلَيْهِ كَقِرَاءَةِ سُلَيْمَانَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (وَلَا مِثْلُ أُخِيهِ) بِإِعَادَةِ ذِكْرِ الْمُضَافِ (سَيبويه ع،،  
1988م)، وَقَدْ عَدَّ الْأَنْدَلِسِيُّ جَرَّ (الْآخِرَةَ) فِي الْقِرَاءَةِ شَاذًا قَلِيلًا لِأَنَّهُ فَصِلَ بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَالِاسْمِ  
الْمَجْرورِ بِجُمْلَةٍ (وَاللَّهُ يُرِيدُ)، وَإِنَّمَا يَجُوزُ حُذْفُ الْمُضَافِ وَجَرُّ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِذَا لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَ حَرْفِ  
الْعَطْفِ وَبَيْنَ الْمَجْرورِ بِشَيْءٍ كَبَيْتِ الشَّعْرِ (وَلَيْلٍ)، أَوْ يُفْصَلُ بِـ(لَا) كَمِثَالِ سَيبويه نَحْوُ: "مَا مِثْلُ عَبْدِ  
اللَّهِ يَقُولُ ذَلِكَ وَلَا أُخِيهِ يَقُولَانِ ذَلِكَ" (الْأَنْدَلِسِيُّ أ،، 1420هـ).

وَمِنْ حُذْفِ الْمُضَافِ وَإِيقَاءِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَجْرورًا قَوْلُ أَبِي ذُوَيْبِ الْهُذَلِيِّ:

(الوافر)

نَهَيْتُكَ عَنِ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَاحِحٌ  
فَقَدْ ذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّ (إِذْ) مَعْرَبَةٌ أَصْلُهَا (حِينَئِذٍ) حُذِفَتْ (حِينَ) وَبَقِيَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَجْرورًا (الْأَخْفَشُ  
أ،، 1990م)، تَخْرِيجُهُ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَنْوِينَ الْجَرِّ فِي الشَّعْرِ إِنَّمَا هُوَ تَنْوِينُ إِعْرَابٍ وَأَمَّا الصَّبَّانُ فَإِنَّهُ  
يَسْتَشْهَدُ بِقِرَاءَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ جَمَّازِ الْمَدَنِيِّ إِذْ قَرَأَ بِجَرِّ (الْآخِرَةَ) مِنْ ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ  
الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: 67] عَلَى حُذْفِ الْمُضَافِ وَإِيقَاءِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَجْرورًا وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ (وَاللَّهُ يُرِيدُ  
ثَوَابَ الْآخِرَةِ)، بَعْدَ ذَلِكَ نَرَاهُ يَضَعُفُ هَذَا عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ أَمْرٌ مُسْتغْنَى عَنْهُ هَذَا مِنْ جِهَةٍ وَمِنْ جِهَةٍ

أخرى إنَّ إبقاءَ المضافِ إليه على جرِّه بعد حذفِ المضافِ شاذٌّ (الصَّبَّان، 1997م)، واختيارُ الباحثِ قراءةَ الجُمهورِ على المفعوليَّةِ لاستغنائِه عن التَّقديرِ.

### إضافةُ العددِ (مئةٍ) إلى جَمْعٍ

إنَّ (مئةً) و(ألفاً) تُضافانِ إلى مُفردٍ، ووردَ إضافتهما إلى جمعٍ قليلاً.

قالَ تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا ١٥﴾ [الكهف: 25]

قرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وعاصمٌ (ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) بنتوينِ (مِائَةٍ) وقطعها عن الإضافة، على أن تكونَ (سِنِينَ) مفعولاً لـ (لَبِثُوا) وبدلوا بينَ (ثَلَاثَ مِائَةٍ) و(سِنِينَ) إذ التَّقديرُ: (وَلَبِثُوا سِنِينَ ثَلَاثَ مِائَةٍ)، ونحوه قولنا: (صُمْتُ أَيَّامًا خَمْسَةَ) (خالويه ا.، 1401هـ)، وقال ابنُ عطية: إنَّ نَصَبَ (سِنِينَ) على أنها عطفَ بيانٍ (عطية، 1422هـ)، وردَّ الأندلسيُّ، وقيلَ إنَّ النَّصَبَ على التَّمييزِ إلَّا أنَّ المَشهورَ في كلامِ العربِ إضافةُ (مِائَةٍ) إلى مُفردٍ لا جمعٍ.

وقرأ حمزةٌ والكسائيُّ وخلفٌ (ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) بإضافةِ (مِائَةٍ) إلى (سِنِينَ)، وهذا ضعيفٌ لأنَّ (مِائَةً) لا تُضافُ إلى مُفردٍ، وقد ألحَن أبو حاتمِ السجستانيُّ هذه القراءةَ وردَّ الأندلسيُّ عليه ذلك، قال: ولا يجوزُ له ذلك لأنَّها قراءةٌ سبعيةٌ متواترةٌ (الأندلسيُّ أ.، 1420هـ)، ومن تخريجاتِ القراءةِ ما قاله الفراءُ من أنَّ بعضَ العربِ تَضَعُ (سِنِينَ) موضعَ (سنةٍ) أيَّ كأنَّهُ قالَ: (ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنَةٍ) (الفراءُ أ.، معاني القرآن، د.ت)، وقد ذَكَرَ الأندلسيُّ رأياً آخرَ وهو أنَّه شَبَّهَ (مِئَةً) بِ(عَشْرَةٍ) من حيثُ كانتِ المِئَةُ تَعشِيرُ العَشْرَاتِ كما أنَّ العَشْرَةَ تَعشِيرُ لِمَا تُضافُ إليه من المَعْدوداتِ (الأندلسيُّ أ.، 2013م).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءةِ حمزةٍ والكسائيِّ على مجيءِ تَمييزِ أَلِ (مِائَةٍ) جمعاً، وقد خرَّجَ الصَّبَّانُ هذه القراءةَ على تشبيهِ (المِائَةِ) بالعَشْرَةِ إذ هي تَعشِيرُ للعَشْرَاتِ كما أنَّ العَشْرَةَ تَعشِيرُ لِلأَحَادِ، أو على وضعِ الجَمْعِ موضعَ المُفردِ، ووجَّهَ قراءةَ ابنِ كثيرٍ وعاصمٍ على أنَّ (سِنِينَ) بدلاً أو عطفَ بيانٍ

لا تمييزاً لشذوذ ذلك من وجهين: جمع تمييز المائة ونصبه (الصّبّان، 2002م)، وبذلك فهو يوافق جمهور النحويين والمفسرين، والباحث يختار قراءة التّوين لأنّ أكثر كلام العرب على جعل تمييز المائة مفرداً لا جمعاً.

### ضمُّ باء (رَبُّ) مع نيّة الإضافة لـ(ياء المتكلم) في النّداء

قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف: 33]

قرأ الجمهور (رَبُّ) بكسر الباء لأنها مضافة لياء المتكلم فاجتزئ عنها بالكسرة، ورفع (السّجن) بالابتداء خبره (أحبُّ) (الخطبي، د.ت).

وقرئ (رَبُّ) بضمّ الباء اكتفاءً بنيّة الإضافة عنها، وتشبيهاً بِنداء النكرة المقصودة، وهذا أحدُ أوجه الاسم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، نقل سيبويه عن يونس عن بعض العرب قولهم: "يا أمُّ لا تفعلي" بحذف الياء وضمّ الميم، وجعل الاسم مضمومًا كالمنادى المفرد، وكذلك عن الخليل، وقال سيبويه أيضًا: وبعض العرب يقول: (يا رَبُّ اغفر لي)، (ويا قومُ لا تفعلوا) (سيبويه ع.، 1988م).

وقد احتجّ الأشموني بقراءة من (ضمّ) الباء على جواز حذف ياء المتكلم عند النّداء والاكْتفاء عن الإضافة بنيّتها ويجعل الاسم مضمومًا كالمنادى المفرد، وقد احتجّ بما نقله يونس عن بعض العرب: (يا أمُّ لا تفعلي) وبعض العرب يقولون: (يا رَبُّ اغفر لي) و(يا قومُ لا تفعلوا) كلُّ ذلك بنيّة الإضافة، وعلّق الصّبّان على ذلك بقوله: يظهر أن قائله يحذف (الياء) و(الكسرة) ثمّ يُعامله مُعاملة الاسم المفرد فيضمُّ آخره ضمّةً مُشاكلَةً للمفرد المبنيّ فهو منصوبٌ تقديرًا بفتحةٍ مقدّرةٍ منع من ظهورها ضمّةُ المُشاكلَةِ، وتعرفه بالإضافة المنويّة كما اختاره المصنّفُ لا محلاً، وتعرفه بالقصد كما قيل، وإلا لم يكن لغةً في المضاف، وقال أبو حيان: والظاهر أن حكمه في الاتّباع حكمُ المبنيّ على الضمّ غير المضاف لا حكم المضاف للياء، وقال ابن مالك في التصريح: وإنما يأتي هذا الوجه فيما يكثر نداءه مضافاً: كالرَبِّ تعالى

والأب والأم والابن حملاً للقليل على الكثير (الصّبّان، 1997م)، ويختارُ الباحثُ قراءةَ الجُمهورِ (بكسرِ الباءِ) لأنها أجودُّ من قراءة (الضمِّ) ويجب علينا اختيارُ الأجود للقرآن الكريم، كما وأنَّ قراءة الضمِّ مجهولةُ القارئ.

### (قبل) و(بعد) بين الإعرابِ والبناءِ

وهما مبنيانِ وظرفا زمانٍ، أصلهما الإعرابُ وإنما بُنِيَا لِأَنَّهُمَا تَعْرِفَا بِغَيْرِ مَا تَعْرِفُ بِهِ الْأَسْمَاءُ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ تَعْرِفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ وَالْإِضْمَارِ وَالْإِشَارَةِ، وَلَيْسَ فِي (قَبْلُ وَبَعْدُ) شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَلَمَّا تَعْرِفَا بِخِلَافِ مَا تَعْرِفُ بِهِ الْأَسْمَاءُ وَهُوَ حَذْفُ مَا أُضِيفَا إِلَيْهِ خَالَفَا الْأَسْمَاءَ وَشَابَهَا الْحُرُوفُ فَبُنِيَا كَمَا تُبْنَى الْحُرُوفُ، وَتُعْرَبَانِ إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ وَنُويَ لَفْظُهُ وَلَا تَتَوَوَّنُ إِلَّا إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ وَلَمْ يُنَوَّعْ مَعْنَاهُ وَلَا لَفْظُهُ، وَتُبْنِيَانِ إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ وَنُويَ مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ.

قال تعالى: ﴿يَلِلُّ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ [الروم: 4]

قرأ الجُمهور (من قبل من بعد) بالضمِّ على البناءِ لقطعها عن الإضافةِ وإرادة معناه دون لفظه، والتقدير: "من قبل الغلبِ ومن بعده"، أو "من قبل كلِّ أمرٍ ومن بعده"، يقولُ الفراءُ: "القراءةُ بالرفعِ بغيرِ تنوينٍ لأنَّهما في المعنى يُرادُ بهما الإضافةُ إلى شيءٍ لا محالة؛ فلما أدتَا عن معنى ما أُضيفتا إِلَيْهِ وَسَمُوهُمَا بِالرَّفْعِ وَهُمَا مَخْفُوضَتَانِ لِيَكُونَ الرَّفْعُ دَلِيلًا عَلَى مَا سَقَطَ مِمَّا أُضِفْتَهُمَا إِلَيْهِ" (الفراء أ.، معاني القرآن، د.ت)، وقد اختارَ الزجاجُ هذه القراءة، يقول: القراءة الضمُّ، وعليه أهلُ العربية، والقراءُ كلُّهم مُجمِعون عليه، ثمَّ يقول: والضمُّ أجودُّ، (الزجاج، 1988م)، ومن البناءِ على الضمِّ قولُ معن بن أوس (يعيش ي.، 2001م):

(الطَّوِيل)

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى أَيَّامِ تَغْدُو الْمَيِّتَةُ أَوْلُ

الشَّاهِدُ فِيهِ: بِنَاءُ (أَوَّلُ) عَلَى الضَّمِّ لِانْقِطَاعِهِ عَنِ الْإِضَافَةِ فِي اللَّفْظِ دُونَ مَعْنَاهُ تَقْدِيرُهُ: أَوَّلُ الْوَقْتِ أَوْ مَا شَاكَلَهُ.

وَقَرَأَ الْجَحْدَرِيُّ، وَعَوْنُ الْعُقَيْلِيُّ "مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ" بِالْجَرِّ بغيرِ تَنْوِينٍ فِيهِمَا، عَلَى نِيَّةِ لَفْظِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، دُونَ الْمَعْنَى، وَالتَّقْدِيرُ: "مِنْ قَبْلِ الْغَلْبِ وَمِنْ بَعْدِهِ" وَقَدْ جَوَّزَ ذَلِكَ الْفَرَّاءُ، يَقُولُ: وَإِنْ شِئْتَ لَا تَنْوِنُ، وَرَدَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ النَّحَّاسُ، يَقُولُ: "وَحكى الْفَرَّاءُ "مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ" مَخْفُوضِينَ بغيرِ تَنْوِينٍ، وَلِلْفَرَّاءِ فِي هَذَا الْفَصْلِ مِنْ كِتَابِهِ فِي الْقُرْآنِ أَشْيَاءٌ كَثِيرَةٌ الْغَلَطُ فِيهَا بَيْنَ كَهَذَا" (النَّحَّاسُ أ.، 1421هـ)، وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَرَّاءُ بِدَلِيلِ الْقِرَاءَةِ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ -مَجْهُولِ الْقَائِلِ- (هَشَامُ ع.، د.ت.):

(الطَّوِيلُ)

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلى قَرَابَةٍ فَمَا عَطَفَتْ مَوْلى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ (وَمِنْ قَبْلِ) إِذْ أَعْرَبَ (قَبْلُ) بِالْجَرِّ مِنْ دُونَ تَنْوِينٍ فِيهِمَا مَعَ حَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَنَوِي لَفْظِهِ، التَّقْدِيرُ: (مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ).

وَقَرَأَ أَبُو السَّمَاكِ، وَالْجَحْدَرِيُّ، وَعَوْنُ الْعُقَيْلِيُّ فِي رِوَايَةٍ: (مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ) بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ فِيهِمَا لِأَنَّهُ لَمْ يُنَوِّ لَفْظَهُ وَلَا مَعْنَاهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّابِغَةِ الذَّبْيَانِيَّ (الْوَرْدِيُّ ز.، 2008م):

(الْوَافِرُ)

وَبَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرَبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرًا

الشَّاهِدُ فِيهِ: نَصَبُ (بَعْدًا) عَلَى الظَّرْفِيَّةِ لِانْقِطَاعِهِ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَشْمُونِيَّ احْتَجَّ بِالْقِرَاءَاتِ الثَّلَاثِ، الْأُولَى: عَلَى انْقِطَاعِ اللَّفْظِ دُونَ مَعْنَاهُ (مِنْ قَبْلِ مِنْ بَعْدٍ)، وَالثَّانِيَّةُ: عَلَى نِيَّةِ اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى (مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ)، وَالثَّلَاثَةُ: عَلَى عَدَمِ نِيَّةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى (مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ)، وَعَلَّقَ الصَّبَّانُ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ ضَمَّ بِأَنَّهَا لِلسَّبْعَةِ، وَلَمْ يُعْلَقْ عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ الْأُخْرَتَيْنِ،

وبذلك يكون وافق الأشموني إذ إنه لم يردّ توجيهه، والباحث يختار في ذلك قراءة الجمهور لإجماعهم عليها.

## توابع المجرورات

### العطف جرّاً على الضمير المجرور بغير إعادة الجار

قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: 1]

قرأ الجمهور (والأرحام) بالنصب عطفاً على لفظ الجلالة (الله)، والمعنى: (اتقوا الأرحام لا تقطعوهما) (عاشور م.، 1984م)، أو بالعطف على محلّ (به) فهي في محلّ نصب كقولنا: (مررتُ بزَيْدٍ وعمرًا).

وقرأ حمزة الزيّات، وإبراهيم النخعي، وقتادة، ويحيى بن وثّاب، والأعمش، وغيرهم (والأرحام) بالجرّ وهي عند أبي حيان معطوفة على ضمير الجرّ (به) دون إعادة الجار (الأندلسي أ.، 1420هـ)، وذلك على مذهب الكوفيين ومن تبعهم كابن مالك، واحتجوا لذلك بقوله جلّ وعلا: "وكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ"، بجرّ (والمسجد) عطفاً على الضمير المجرور (به) دون إعادة حرف الجرّ، وبقوله تعالى: ﴿لَنْ كِنِ الرَّسَّخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: 162]؛ فالمقيمين في موضع جرّ بالعطف على (الكاف) في (إليك)؛ والتقدير: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة...، وكقول الشاعر -مجهول القائل- (سيبويه ع.، 1988م):

(البسيط)

فاليوم قَرَّبْتِ تَهْجُونََا وَتَشْتِمْنَا فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبِ

الشاهد فيه: جرّ (والأيّام) بعطفه على الضمير المجرور بالباء (به) دون إعادة الجار، إذ التقدير (بك) وبالأيّام).

ورفض الزمخشريُّ هذا التّخريجُ لأنّه يوجبُ إعادةَ حرفِ الجرِّ هنا، وذلك على مذهبِ البصريّين، وقال ابنُ عطيةٍ إنّ هذه القراءة لا تجوز عند رؤساءِ نحوييِ البصرة لأنّه لا يجوز عندهم أن يُعطفَ ظاهرٌ على مُضمَرٍ مَخْفُوضٍ، وأمّا سيبويهُ فهَيَّ عِنْدَهُ قَبِيحَةٌ لا تَجُوزُ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ المَخْفُوضَ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ لِأَنَّهُ يُعَاقَبُ التَّنْوِينِ فِي مِثْلِ: غُلَامِي وَغُلَامِكَ، وَدَارِي وَدَارِكِ وَنَحْوِهِ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَالْتَّنْوِينِ إِنَّهُمْ حَذَفُوا الْيَاءَ فِي النَّدَاءِ إِذْ هُوَ مَوْضِعٌ يَحْذَفُ مِنْهُ التَّنْوِينُ تَقُولُ: يَا غُلَامَ أَقْبِلْ، فَلَا تَعْطَفُ عَلَى مَا قَامَ مَقَامَ التَّنْوِينِ كَمَا لَا تَعْطَفُ عَلَى التَّنْوِينِ (القيسي، 1405هـ)، ولم يشترط الكوفيّون، وتبعهم ابنُ مالكٍ عودَ الخافضِ على الاسمِ المعطوفِ على ضميرِ الخفضِ لوجود ذلك في النثرِ كقراءة حمزة وأصحابه (به والأرحام) وكقولِ سيّدنا محمّد -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "إِنَّمَا مِثْلُكُمْ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى"، إِذْ "خَفَضَ (الْيَهُودِ) عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي (مِثْلُكُمْ) بِغَيْرِ إِعَادَةِ الْجَارِ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ وَابْنِ مَالِكٍ" (العسقلاني أ.، 1379هـ)، والنّظم كقولِ الشّاعر (بك الأيّام)، وقد يكون الجرُّ على القسم وهو خفضٌ بحرفِ القسم والمحذوف تقديره (والأيام) مُقسّمٌ به، وجوابُ القسم: (إنّ الله كان عليكم رقيباً)، قال السّمين: وضِعَّفَ هذا بوجهين، أحدهما: أنّ قراءتيّ النصبِ وإظهارِ حرفِ الجرِ في (بالأرحام) وهي قراءة ابن مسعود يمتنعان من ذلك، والأصل توافقُ القراءات، والثّاني: أنّهُ نُهِيَ أَنْ يُحْلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْأَحَادِيثُ مَصْرُوحَةٌ بِذَلِكَ (الحلبي، د.ت).

والحاصلُ أنّ الأشمونيّ يحتجُّ بقراءة حمزة وغيره ليدلُّ على جوازِ الجرِّ بالعطفِ على الضّميرِ المجرورِ دون إعادة حرفِ الجرِّ موافقاً في ذلك مذهبِ الكوفيّين وناظمِ الألفيةِ ابنِ مالك، حيثُ يقول: (وليس) عود الخافض (عندي لازماً) وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيّين "إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبّتاً" فمن النظم قوله: (فاذهب فما بك والأيّام من عجب) بجرِّ (والأيام) عطفاً على الضّميرِ المجرورِ (بك)، و(ما بيّنها والكعبِ غوطٌ نفايفُ)، ومن النثرِ قراءةُ ابنِ عبّاسٍ والحسنِ وغيرهما -وهو حمزة من السّبعة-: (تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) [النساء: 1]، وحكاية قطرب: "ما فيها غيره وقرسيه" بجرِّ (قرسيه) عطفاً على الضّميرِ في (غيره)، قيل ومنه: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾

[البقرة: 217] ، إذ ليس العطف على السبيل؛ لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته، وأمّا الصبّانُ فيقول رادًّا على مَنْ جعل الجرَّ بالقسم: وأمّا ما قيل إنّ الواوَ للقسم لا للعطفِ فعدولٌ عن الظاهر، ولم يردّ كلامُ الأشمونيِّ (الصبّان، 1997م)، وخرَجَ أبو البركاتِ شواهدَ الكوفيّين على أنّها من باب القسم، أو أنّها مجرورةٌ بحرف الجرِّ المحذوف، واختيارُ الباحثِ قراءةَ الجمهورِ لموافقتها مذاهبَ النحويّين، ويرى أنّ قراءةَ حمزة لها وجه في العربيّة لورود أمثالها في النثر والنظم.

### مصطلحُ بدلِ المُطابقِ

قال تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴿٢﴾﴾ [إبراهيم: 1-2]

قرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ لفظَ الجلالةِ (الله) بالرفع على أنه مبتدأ، والاسم الموصول (الذي) خبر، أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو الله).

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وعاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ لفظَ الجلالةِ (الله) بالجرِّ على البدليّة المُطابقة، ولا يُقالُ (بدل كلٍّ من كلٍّ) لأنَّ هذا البدلُ قابلٌ للتجزئةٍ وحاشا لله من هذا.

والأشمونيُّ يذكر قراءةَ الجرِّ ليبيّن سبب تسمية هذا البدل بالمُطابق، يقول: وسمّاه الناظمُ -يعني ابن مالك- البدل المُطابق لوقوعه في اسم الله تعالى نحو: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾﴾ [إبراهيم: 1]، في قراءة الجر، وإنّما يُطلق (كل) على ذي أجزاء وذلك ممتنع هنا (الصبّان، 1997م)، وأمّا الصبّانُ فيوجه قراءةَ الرفعِ موافقاً في ذلك التوجيه جمهور النحويّين، يقول: "أمّا في قراءة الرفع، فالاسمُ مُبتدأٌ خبره الموصولُ بعده، أو خبرٌ مُبتدأٌ محذوفٌ أي: (هُوَ اللهُ)" (الصبّان، 1997م)، ولكلا القراءتين أمثلة كثيرة في العربيّة تكاد تساوي فيما بينها لذلك فإنَّ الباحثَ يساوي بينهما في الاختيار، وفي مناسبة أُخرى يستشهدُ الأشمونيُّ بقراءة الجرِّ أيضاً لبيان جواز عطف المعرفة على المعرفة (الصبّان، 1997م).

## المبحث الرابع: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في المجزومات

### جزم (اللام) فعل الفاعل المُخاطَب

إنَّ دخولَ (اللام) على الفعلِ المُخاطَبِ المَبْنِيِّ للفاعلِ قَلِيلٌ إِذِ اسْتُغْنِيَ عن ذلك بصيغة (أفعل).

قال تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: 58]

قرأ الجُمهور (فَلْيَفْرَحُوا) بالياء أمرًا للغائب، والمقصود هنا المؤمنون.

ويروى أنَّ سيِّدنا محمدًا -صلى الله عليه وسلم- قرأ (فَلْيَفْرَحُوا) بالتاء، وكذا قرأ عثمانُ بنُ عفانٍ وأبي كعبٍ وأنسُ والحسنُ وأبي رجاءٍ ومحمدُ بنُ سيرين وغيرهم، على معنى (فَلْيَفْرَحُوا يا أصحابَ سيِّدنا محمدٍ -صلى الله عليه وسلم-)، قال ابنُ جنِّي: "خرجتُ هذه القراءةُ على أصلها، وذلك أنَّ أصلَ الأمرِ أن يكونَ بحرفِ الأمرِ وهو (اللام)، فأصلُ (اضربْ لِتَضْرِبَ)، وأصلُ (قُمْ لِتَقُمْ) كما نقول للغائب: (ليَقُمْ زيدٌ)، و(لتَضْرِبْ هُنْدٌ)، لكنَّ لَمَّا كَثُرَ أمرُ الحاضرِ نحو: (قُمْ، واقْعُدْ، واَدْخُلْ، واخْرُجْ، واخْذْ، ودَعْ)، حذفوا حرفَ المضارعة تخفيفًا وبقي ما بعده، ودلَّ حَاضِرُ الحَالِ على أنَّ المأمورَ هُوَ الحَاضِرُ المُخاطَبُ، فلَمَّا حُذِفَ حرفُ المضارعة بقيَ ما بعده في أكثرِ الأمرِ ساكنًا فَاحتِيجَ إلى (همزة الوصل) ليَقعَ الابتداءُ بها فقليل: (اضربْ، اذْهَبْ)، ونحو ذلك (جني أ.، 1998م)، ومن ذلك قوله عليه الصلوة والسلام: "لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ" (الدماميني، 2009م)، وقد كان الكسائيُّ يُعيبُ هذه القراءةَ لأنَّه قليلٌ (الفراء أ.، معاني القرآن، د.ت)، وقال الأخفشُ عن القراءة "إنَّها لغة رديئةٌ لأنَّ هذه (اللام) إنَّما تَدْخُلُ في المَوْضِعِ الَّذِي لا يُقَدَّرُ فِيهِ على (أفعل)" (الأخفش أ.، 1990م)، وعند المبرِّدِ فإنَّ القراءةَ هذه جاءت على أصلِ الأمرِ (المبرِّد أ.، د.ت)، وقد اختارَ الطَّبْرِيُّ قراءةَ الجُمهور لسببين: أحدهما إجماعُ القراء عليها، والثاني: صحَّتهُ في العَرَبِيَّةِ، وذلك أنَّ العَرَبَ لا تَكادُ تَأْمُرُ المُخاطَبَ بـ(اللام والتاء)، وإنَّما تَأْمُرُهُ فتقول: (افْعَلْ ولا تَفْعَلْ) (الطَّبْرِيُّ أ.، 2001م)، وهذه القراءةُ هي الأصلُ والقياسُ عند الزمخشري (الزمخشري، 1407هـ).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ ذَكَرَ قِرَاءَةَ مَنْ قَرَأَ (فَلْتَقَرَّحُوا) بِالنَّاءِ عَلَى اقْتِرَانِ الأَمْرِ لِلْمَخَاطَبِ (بِالْأَمْرِ) وَهُوَ قَلِيلٌ، وَأَمَّا الصَّبَّانُ فَلَمْ يَرُدِّ ذَلِكَ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَوَافَقَةِ الأَشْمُونِيِّ فِي ذَلِكَ (الصَّبَّانُ، 2002م)، وَاخْتِيَارُ البَاحِثِ فِي ذَلِكَ قِرَاءَةَ الجُمُهورِ لِإِجماعِهِمَ عَلَيْهَا، وَلِأَنَّهَا أَفصَحُ مِنَ الأُخْرَى بِاتِّفَاقِ المَفسِّرِينَ وَالنَّوِيِّينَ.

### وَجُوبُ اقْتِرَانِ (الفَاءِ) بِجُمْلَةٍ جَوَابِ الشَّرْطِ إِذَا كَانَتْ طَلْبِيَّةً

وَالطَّلْبُ عَلَى قَسْمَيْنِ: الأَمْرُ وَالنَّهْيُ.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: 112]

قَرَأَ الجُمُهورُ (فَلَا يَخَافُ) عَلَى الخَبَرِ، أَي: فَهُوَ لَا يَخَافُ، أَوْ فَإِنَّهُ لَا يَخَافُ، الرَّفْعُ فِي ذَلِكَ عِنْدَ سَيَّبُوِيهِ عَلَى الخَبَرِ (سَيَّبُوِيهِ ع.، 1988م)، وَ(لَا) هُنَا نَافِيَةٌ وَبِذَلِكَ فَإِنَّ دَخُولَ الفَاءِ غَيْرَ لَازِمٍ لِأَنَّ النَّفْيَ يَلِي حَرْفَ الشَّرْطِ، نَحْو: إِنْ لَا يَقُلْ أَقْلُ، وَالجُمْلَةُ جَوَابًا لِلشَّرْطِ.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ مُحِيسِنٍ وَحَمِيدٌ (فَلَا يَخَافُ) بِالْجَزْمِ عَلَى أَنَّ (لَا) هُنَا نَاهِيَةٌ، مَجْزُومَةٌ بِالفَاءِ جَوَابًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَمَنْ يَعْمَلُ) وَدَخُولُ الفَاءِ فِي هَذِهِ القِرَاءَةِ وَاجِبٌ لِأَنَّهَا جُمْلَةٌ طَلْبِيَّةٌ (التَّلْبِيَّةُ أ.، 2015م)، وَقَدْ اسْتَحْسَنَ أَبُو العَلَاءِ الحَنَفِيُّ هَذِهِ القِرَاءَةَ لِأَنَّ مَعْنَاهَا: وَمَنْ يَعْمَلُ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلْيَأْمَنْ؛ لِأَنَّهَا لَمْ يُفَرِّطْ فِيهَا وَجَبَ عَلَيْهِ، وَنَهَيْتُهُ عَنِ الخَوْفِ أَمْرٌ بِالأَمْنِ (الكَرْمَانِي، 2001م)، وَفِي هَذِهِ القِرَاءَةِ لَمْ يُحْتَجَّ لِتَقْدِيرِ مَبْتَدَأِ لِأَنَّ النَّهْيَ فِي مَنزِلَةِ المَبْتَدَأِ وَالخَبَرِ فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ جَوَابَ الشَّرْطِ، فَاحْتِجَّ إِلَى الفَاءِ وَبِذَلِكَ تَكُونُ الفَاءُ وَاجِبَةً، (الخَبَازُ، 2007م)، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَتَى لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَكُونَ الجَوَابُ شَرْطًا، وَذَلِكَ بِأَنَّ تَكُونَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً طَلْبِيَّةً أَوْ فِعْلًا غَيْرَ مُنْصَرَفٍ، أَوْ مَقْرُونًا بِالسَّيْنِ أَوْ سَوَفَ أَوْ قَدْ، أَوْ مَنْفِيًّا بـ (مَا)، أَوْ (لَنْ) أَوْ (إِنْ) فَإِنَّهُ يَجِبُ اقْتِرَانُهُ بِالفَاءِ (النَّاطِمُ، 2000م)، كَمَا فِي الآيَةِ الكَرِيمَةِ.

الحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءة ابن كثير (فلا يخف) بجزم الفاء على وجوب اقتران الفاء في الجواب؛ لأنَّ النَّهْيَ لَا يَلِي أَدَاةَ الشَّرْطِ وَلَمْ يَرُدِّ الصَّبَّانُ هَذَا (الصَّبَّانُ، 2002م)، وَالبَاحِثُ يَخْتَارُ قِرَاءَةَ الجُمُهورِ لِإِجماعِهِمَ عَلَيْهَا وَلِأَنَّ (فَلَا يَخَافُ) وَاقِعَةٌ مَوْجِعَ الإِبْتِداءِ، كَمَا ذَهَبَ سَيَّبُوِيهِ وَغَيْرُهُ.

## حذفُ (نون تكون) المجزومة

1. قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَعِفَهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 40]

قرأ الجمهور كلهم بحذف النون من (تك)، ويجوز حذفها تخفيفاً بشروط: أن يكون من مضارع بخلاف الماضي والأمر، مجزوماً بالسكون بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف، وألا توصل بضمير نحو قوله صلى الله وسلم عليه وآله: "إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ" (بطل، 2003م)، وألا يساكن نحو: (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ) [البينة: 1]، وفي النساء قال الأشموني وقد حذفت النون من (تكن) المجزومة المتبوعة بمتحرك في كلتا القراءتين أي قراءة رفع (حسنة) على تمام (تك) ونصب (حسنة) على نقصان (تك)، وبها احتج على جواز هذا الحذف، ووافقه الصبان في ذلك (الصبان، 1997م).

2. قال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البينة: 1]

قرأ الجمهور (يكن) بإثبات النون على مذهب جمهور النحويين من البصريين والكوفيين؛ لأن بعدها حرف ساكن، قال سيبويه: "وَلَا يَقُولُونَ: (لَمْ يَكُ الرَّجُلُ) لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ تَحْرُكِ لِمَنْعِ النِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَلَمْ يُشَبَّهْ بِلَا أُدْرِ، فَلَا تُحْدَفُ الْبَاءُ إِلَّا فِي: لَا أُدْرِ، وَمَا أُدْرِ" (سيبويه ع، 1988م)، قال السيرافي: "لأنها إذا لقيها ألفٌ ولا مٌ أو ألفٌ وصل تحركت النون فخرجت عن شبه حروف المد واللين" (السيرافي، 2008م).

وقرئ (يك) بحذف النون على مذهب يونس وحده وتبعه ابن مالك في ذلك يقول: فإن ولي ساكن إمتنع الحذف عند سيبويه، ولم يمتنع عند يونس، وبقوله أقول، لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف، وتقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذٍ أولى (مالك أ، 1990م)، ويتضح من ذلك أن سبب الحذف عند ابن مالك هو التخفيف لا بسبب شبه النون بحرف اللين، وقد رد أبو حيان ذلك

على ابن مالك، يقول: "وليس التّخفيفُ عِلَّةٌ لِحذفِ النّونِ، وأيُّ يُقَلِّ في لفظ (لم يكن؟)" (التنزيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 2013م)، ثمّ قال ابن مالك: وقد استعملت العرب الحذف قبل الساكن كثيرًا، ومنه قول الخنجر بن صخر الأسيدي:

(الطويل)

فإن لم تك المرأة أبدت وسامةً      فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم

الشاهد فيه: حذف نون (تكن) المجزومة المتبوعة بحرف ساكن.

وقول حسيّل بن عرقطة:

(الخفيف)

لم يك الحق سوى أن هاجه      رسّم دار قد تعفّى بالسّرر

الشاهد فيه: حذف نون (يكن) المجزومة المتبوعة بحرف ساكن.

وقال آخر -مجهول القائل-:

(الطويل)

إذا لم تك الحاجات من همة الفتى      فليس بمغن عنه عقْد الرّثائم

الشاهد فيه: حذف نون (تكن) المجزومة المتبوعة بحرف ساكن.

وقد وافق الأشموني سيبويه في ذلك وتبعه الصبان، إذ نعت قراءة حذف النون في البيّنة بالشذوذ قال: وقرئ شاذًا (الصبان، 1997م)، والباحث يختار قراءة الجمهور بإثبات النون قبل الساكن على مذهب جمهور النحويين.

## حذف مجزوم (لما)

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُؤْفِقَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [هود: 111]

سأذكرُ في هذا الموطنِ القراءةَ التي تخدمُ المسألةَ، وأمّا القراءاتُ الأخرى فقد ذكرتها وناقشتها في مسألة: إعمال (إن) المخففة من الثقيلة.

قرأ حمزة وابنُ عامرٍ وحفص (وإن) و(لما) مُشدتين، ولها أوجه: الأولُ أن (أن) مُشددة نصبت ما بعدها اسمًا لها، وأمّا (لما) فإنَّ الأصلَ (لَمِنْ ما) بكسر الميم أو بفتحها، الثاني: قال المازني: (إن) هي المُخففة تُقلت، وهي نافيةٌ بمعنى (ما) كما خففت (إن) ومعناها المثقلة و(لما) بمعنى (إلا)، وقد ردَّ أبو حيان ذلك لأنه لم يُعهدْ تنقيلُ (إن) النافية، ويقول: وهذه كلها تخرجاتٌ ضعيفةٌ جدًا يُنزّه القرآنُ عنها، وكنتُ قد ظهرَ لي فيها وجةٌ جارٍ على قواعد العرَبية، وهو أن (لما) هذه هي (لما الجازمة) حذفَ فعلها المجزومٌ لدلالة المعنى عليه، كما حذفوه في قولهم: (قاربتُ المدينةَ، ولما) يُريدون (ولما أدخلها)، وكذلك هنا التقدير: (وإن كُنَّا لَمَّا يَنْقُصُ مِنْ جِزَاءِ عَمَلِهِ)، ويذللُ عليه قوله تعالى: (لِيُؤْفِقَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ)، لَمَّا أخبرَ بانتفاءِ نَقْصِ جِزَاءِ أَعْمَالِهِمْ أَكْذَهُ بِالْقَسَمِ فَقَالَ: (لِيُؤْفِقَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ)، وقد سبقه في ذلك أبو عمرو وابنُ الحاجب (الأندلسي أ.، 1420هـ)، ومنه قولُ الشاعر -مجهول القائل- (مالك أ.، 1990م):

(الوافر)

فَجِئْتُ قَبورَهُمْ بَدْعًا وَلَمَّا فناديتُ القبورَ فلم يُجِبْنِي

الشاهدُ فيه: حذفِ مجزوم (لما) إذ التقدير: ولما أكن بدءًا قبل ذلك، أي: سيّدًا.

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ يحتجُّ بهذه القراءة لبيان جواز حذفِ مجزوم (لما)، كما واحتجَّ بقولِ العرب: قاربتُ المدينةَ ولما، أي: ولما أدخلها، ويقول: وهو أحسنُ ما خرجت عليه هذه القراءة، ووافق الصبانُ الأشمونيَّ في جواز حذفِ المجزوم بعد (لما)، حيثُ نقلَ قولَ ابنِ الحاجبِ في هذه المسألة، يقول: (لما)

هذه جازمة حُذِفَ فعلها والتقدير: "لَمَّا يَهْمَلُوا"، وذكر تقديراً آخر لابن هشام (الصبان، 2002م)،  
والباحث يختارُ هذا التوجيه لقبول العربية له ولخلوه من التكلف.

## توابع المجزومات

### جزمُ الفعلِ المضارعِ ونصبُه عطفًا على جوابِ الشرطِ المقرونِ بالفاءِ

قال تعالى: ﴿رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١٠﴾﴾ [المنافقون: 10]

قرأ الجمهور (وأكن) بحذف (الواو) جزماً بالعطف على محل (فأصدقت) قاله الزمخشري والتقدير: (إن  
أخرتني أصدقت وأكن)، وقال ابن عطية إن الجزم بالعطف على الموضع، لأن التقدير: (إن تؤخرني  
أصدقت وأكن)، على مذهب أبي علي الفارسي؛ لأن موضعاً جزم على جواب التمني و(لولا) هنا بمعنى  
"هنا" التي للتخصيص، (الأندلسي أ.، 1420هـ)، ومن ذلك قول أبي داود (الفراء أ.، معاني القرآن،  
د.ت):

(الوافر)

فأبْلُونِي بَلِيًّا تَكُمُ لَعْلِي أَصَالِحِكُمْ وَأَسْتَدْرَجُ نَوِيًّا

الشاهد فيه: جزم (استدرج) عطفًا على موضع (أصالحكم) قبل دخول لعلي، والأصل: فأبْلُونِي بَلِيًّا تَكُمُ  
أَصَالِحِكُمْ، وَأَسْتَدْرَجُ.

ومن ذلك قول عقيبة الأسيدي (سيبويه ع.، 1988م):

(الوافر)

مَعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِجْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَالْأَحْدِيدِ

الشَّاهِدُ فِيهِ: نَصَبُ (الحديدا) عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ (بالجِبَالِ) الَّتِي هِيَ خَيْرٌ لـ (ليس).

وَأَمَّا الْخَلِيلُ وَسَيَّبِيهِ فَإِنَّ وَجَهَ الْجَزْمِ عِنْدَهُمَا فَبِالْعَطْفِ عَلَى مَعْنَى الشَّرْطِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ التَّمْنَى (الأندلسي أ.، 1420هـ)، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ وَالْعَطْفِ عَلَى التَّوَهُّمِ: أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ مَوْجُودٌ دُونَ مُؤَثَّرِهِ، وَالْعَامِلُ فِي الْعَطْفِ عَلَى التَّوَهُّمِ مَفْقُودٌ وَأَثَرُهُ مَوْجُودٌ، قَالَ الْحَلَبِيُّ: وَهَذَا الَّذِي نُقِلَ عَنْ سَيَّبِيهِ هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ.

وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَالْحَسَنُ وَابْنُ جُبَيْرٍ وَمَالِكُ بْنُ دِينَارٍ وَالْأَعْمَشُ وَابْنُ مُحَيِّصِينَ وَغَيْرُهُمْ: (وَأَكُونُ) بِإِثْبَاتِ الْوَاوِ وَنَصَبِ الْفِعْلِ عَطْفًا عَلَى لَفْظِ (فَأَصَدَّقَ)، وَ (فَأَصَدَّقَ) مَنْصُوبٌ عَلَى جَوَابِ التَّمْنَى فِي قَوْلِهِ: (لَوْلَا أُخَرَّتِي)، وَهِيَ فِي مُصْحَفِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مَثْبُتَةٌ (الواو) (الأندلسي أ.، 1420هـ).

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْأَشْمُونِيَّ احْتَجَّ بِقِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ الْوَاقِعَ بَعْدَ الْفَاءِ يَكُونُ مَنْصُوبًا عِنْدَمَا يَكُونُ لِلتَّحْضِيضِ، وَقَدْ ذَكَرَ الصَّبَّانُ قِرَاءَةَ الْجَزْمِ وَوَجَّهًا بِتَوْجِيهَاتٍ مِنْهَا: أَنَّ الْجَزْمَ بِالْعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ (فَأَصَدَّقَ) بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ جَوَابَ الطَّلَبِ الْمَقْرُونِ (بِالْفَاءِ) مَعَهَا فِي مَحَلِّ جَزْمٍ بِجَعْلِ الْمَصْدَرِ الْمَسْبُوكِ مِنْ "أَنَّ وَصَلْتَهَا" مَبْتَدَأَ حَذْفِ خَبْرِهِ، وَالْجُمْلَةُ جَوَابُ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ أَي: "إِنْ أُخَرَّتِي فَتَصَدَّقْ تَابِتٌ وَأَكْنَ"، وَضَعَفَهُ فِي الْمَغْنِيِّ قَالَ: وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى (فَأَصَدَّقَ) بِتَقْدِيرِ سَقُوطِ (الفاء) وَجَزْمِ (أَصَدَّقَ) وَيُسَمَّى الْعَطْفُ عَلَى الْمَعْنَى أَي: الْعَطْفُ الْمَلْحُوظُ فِيهِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى (أُخَرَّتِي أَصَدَّقَ)، ثُمَّ قَالَ: وَيُقَالُ لَهُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ (الْعَطْفُ عَلَى التَّوَهُّمِ) أَي: تَأْدِبًا وَعَلَى الثَّانِي مَشَى فِي الْإِتْقَانِ نَقْلًا عَنِ الْخَلِيلِ وَسَيَّبِيهِ وَفِي التَّسْهِيلِ فَقَالَ: "وَقَدْ يُجْزَمُ الْمَعْطُوفُ عَلَى مَا قُرِنَ (بِالْفَاءِ) اللَّازِمَ لِسَقُوطِهَا"، قَالَ الدَّمَامِينِيُّ: كَقِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو بِجَزْمِ (وَأَكْنَ) ثُمَّ قَالَ: "وَالْجَزْمُ فِي ذَلِكَ عَلَى تَوْهُمِ وَتَقْدِيرِ سَقُوطِ الْفَاءِ" (الصَّبَّانُ، 1997م)، وَيَخْتَارُ الْبَاحِثُ قِرَاءَةَ الْجَزْمِ بِالْعَطْفِ عَلَى مَعْنَى الشَّرْطِ الْوَاضِحِ فِي مَعْنَى الْآيَةِ إِذِ التَّقْدِيرُ: (يَا رَبِّ إِنَّ أُخَرَّتِي أَصَدَّقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ).

## جَزْمُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ عَطْفًا عَلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ فِي الْجَزَاءِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَنَّهُ هَادٍ لَهُ، وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (الأعراف: 186)

قرأ أبو عمرو وعاصم ويعقوب (وَيَذَرُهُمْ) بالياء والرفع على الاستئناف، تقديره: (وهو يذَرُهُمْ) (النيسابوري، 1981م).

وقرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر (وَيَذَرُهُمْ) بالنون والرفع أيضاً على الاستئناف، تقديره: (وَنَحْنُ نَذَرُهُمْ)، واختار سيبويه هذه القراءة، يقول: "والرفعُ ههنا وجهُ الكلام، وهو الجيد؛ لأنَّ الكلامَ الَّذِي بَعَدَ (الفاء) جرى مجراه في غير الجَزَاءِ فَجَرَى الْفِعْلُ هُنَا كَمَا كَانَ يَجْرِي فِي غَيْرِ الْجَزَاءِ" (سيبويه ع، 1988م)، وقال الأخفشُ إنَّ قراءةَ الرَّفْعِ أجود (الأخفش أ، 1990م).

وقرأ حمزة والكسائي وخلف (وَيَذَرُهُمْ) بالجزم على وجهين: الأول: أنَّه عطفٌ على موضع (الفاء) لأنَّ موضعها يَجَزَمُ إذا كانت جوابَ المُجَاوِزَةِ، ويمثِّلُ هذا وجَّه سيبويه القراءة، يقول: وذلك -يعني جزم (وَيَذَرُهُمْ)- لأنَّه حملُ الْفِعْلِ على موضعِ الْكَلَامِ؛ لأنَّ هذا الكلامَ في موضعٍ يكونُ جواباً؛ لأنَّ أصلَ الْجَزَاءِ فِعْلٌ، وفيه تَعْمَلُ حُرُوفُ الْجَزَاءِ (سيبويه ع، 1988م)، ومن العطفِ على الموضع قولُ زهير بن أبي سلمى (سيبويه ع، 1988م):

(الطَّوِيل)

بَدَالِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى      وَلَا سَابِقُ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً

الشَّاهِدُ فِيهِ: جَرَّه لَفْظُ (سَابِق) عَلَى التَّوَهُّمِ بِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَى خَبَرٍ لَيْسَ (مُدْرِك) لِأَنَّ دُخُولَهَا عَلَى خَبَرٍ (لَيْسَ) كَثِيرٌ فِي اللُّغَةِ.

والحاصلُ أنَّ الصَّبَانَ احتجَّ بقراءة مَنْ جَزَمَ (وَيَذَرُهُمْ) فَإِنَّهُ قَدَّرَ حَرْفَ شَرْطٍ حُذِفَ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ، ويقصد بذلك حرفَ الشَّرْطِ فِي (فَلَا هَادِي لَهُ)، وبذلك فَالْجَزْمُ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ (الصَّبَانَ أ، حاشية

الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 2002م)، واختيارُ الباحثِ في ذلك قراءة الجمهور، وفي قراءة مَنْ جَزَمَ فالوجه هو العطف على معنى الجزاء لأنه المرادُ في الآيةِ الكريمة إذ إنَّ مَنْ أَضَلَّهُ اللهُ يذره في طغيانه، وفي موضع آخر فإنَّ الأشمونيَّ يحتجُّ بالقراءة على جوازِ الرقعِ والجزمِ في الفعل المضارعِ المقترنِ بالواو (ويذَرُهُمْ) بعدَ اكتمالِ فعلِ الشرطِ وجوابه (الصَّبَان، 2002م).

### جوازُ عطفِ الفعلِ المضارعِ (جزماً) على الفعلِ الماضيِ (جواب الشرط)

قال تعالى: ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّنْ ذَلِكَ جَنَّتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا ۗ ﴾

[الفرقان: 10]

قرأ ابنُ كثيرٍ وعاصمٌ في روايةِ أبي بكرٍ وابنِ عامرٍ (ويَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا) بالرفعِ (مجاهد أ.، 1400هـ)، وفيه وجهان، أحدهما: على الاستئناف وهو يجعلُ، والثاني: أنه معطوفٌ على جوابِ الشرطِ، لأنَّ الشرطَ إذا وقعَ ماضيًا جاز في جوابه الجزمُ، والرفعُ، نحو: إنَّ جاءَ زيدٌ يُقِمُ عمرو، ويقوم عمرو، وأما مذهبُ سيبويه في ذلك هو: أنَّ الجوابَ محذوفٌ، وأنَّ هذا المضارعَ منويٌّ بهِ التقديمُ، ومذهبُ المبرِّدِ والكوفيِّين أنَّه جوابٌ على حذفِ الفاءِ، ومذهبُ آخرين: أنه جوابٌ لا على حذفِها، بل لمَّا كانَ الشرطُ ماضيًا ضَعُفَ تأثيرُ (إنَّ) فارتفعَ الجوابُ (الحلبي، د.ت)، ومثالُ هذه القراءة قولُ زهير بن أبي سلمى (المبرِّد، د.ت):

(البسيط)

وإنَّ أتاهُ خَليلاً يَومَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَما غائِبَ مَالي وَلا حَرمِ

الشَّاهدُ فيه: قوله (يقولُ) حيثُ رفعَ الفعلُ المضارعُ الواقعَ جوابًا للشرطِ، وفعلُ الشرطِ (ماضٍ) في

اللفظ.

وقرأ نافعٌ وأبو عمرو وحَمْزَةُ والكسائيُّ وحَفْصٌ عن عاصمٍ والكسائيِّ عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ (ويَجْعَلُ) بالجزمِ، عطفًا على محلِّ (جعل) لأنها جواب الشرطِ، أو أنه مرفوعٌ وإنما سَكَّنَ لأجلِ الإدغامِ، قال

الزمخشري وغيره وفيه نظرٌ لأنَّ نافعاً والأخوينِ وحفصاً ليس من أصولهم الإدغام، ومسوغٌ عطف المضارع على الماضي أنَّ الماضي مستقبليٌّ في المعنى لأنَّ الشرطَ يَقلِبُ الماضيَ إلى المستقبل.

وقد احتجَّ الأشمونيُّ بقراءة الجزمِ لبيبيِّ جوازِ عطفِ فعلينِ مختلفينِ نوعاً وهما الماضي والمضارع لكنهما متحذان في الزمن فكلهما يدلُّ على الاستقبال، والصَّبَانُ يوافقُ الأشمونيَّ في ذلك حيثُ يقول: الشَّاهدُ في (ويجعلُ) على قراءة الجزمِ عطفاً على (جعلَ) الذي هو في محل جزم (الصَّبَانُ، 1997م)، وعندَ الباحثِ فَكلاً القراءتينِ سيَّان؛ فرفعُ المضارعِ الواقعِ جواباً لشرطِ ماضٍ حسنٌ وجزمُهُ كذلك.

#### المبحث الخامس في الأدوات:

#### جوازُ حذفِ (الفاءِ) في خبرِ (ما) الموصولةِ المُجرَّاةِ مَجْرَى الشرطيَّةِ

قال تعالى: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ﴾ [الشورى: 30]

قرأ الجمهور (فِيمَا كَسَبَتْ) بالفاء، وهي الأجودُ عندَ الزجاجِ لأنَّ الفاءَ هنا مجازاةُ جوابِ الشرطِ (وَمَا أَصَابَكُمْ)، والمعنى: (ما تُصِيبُكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ) (الزجاجِ إ.، 1988م)، و(ما) في (وَمَا أَصَابَكُمْ) شرطيَّةٌ والفاءُ في (فِيمَا كَسَبَتْ) واقعةٌ في جوابِ الشرطِ، ويجوزُ أن تكونَ موصولةً، (والفاءُ) داخلةٌ في الخبرِ تشبيهاً للموصولِ بالشرطِ، وقال ابنُ عطيةَ: ويَحْتَمَلُ أن يكونَ (أَصَابَ) صِلَةً لـ(ما)، وتكونَ (ما) بِمعنى (الذي)، وعلى هذا يَتَجَهُّ حَذْفُ (الفاءِ) وتَبَوُّثُهَا (عطية، 1422هـ)، وقال الأندلسيُّ: واحتملَ أن تكونَ (ما) شرطيَّةً، وهو الأظهرُ، وأن تكونَ موصولةً، والفاءُ تدخلُ في خبرِ الموصولِ إذا أُجْرِيَ مَجْرَى الشرطِ (الأندلسي أ.، البحرُ المحيطُ في التفسير، 1420هـ)، واختارَ أبو عبيدِ القاسمِ بنُ سلَّامٍ وأبو حاتمِ السجستانيُّ هذه القراءةَ للزيادةِ في الحرفِ والأجرِ (القرطبي، 1964م).

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وأبو جعفرٍ (بِمَا كَسَبَتْ) بسقوطِ الفاءِ، ولها ثلاثةُ أوجه: "أحدهما أنَّ (ما) بِمعنى (الذي)؛ فلا تَحْتَاجُ إلى جوابٍ بالفاءِ"، وهذا مذهبُ أبي إسحاق، والثاني: "أنَّ تكونَ (ما) للشرطِ وتكونَ

الفَاءُ مَحذُوفَةٌ، وَالثَّالِثُ: "أَنَّ (مَا) هُنَا لِلشَّرْطِ إِلَّا أَنَّهُ جَازَ حَذْفُ الفَاءِ لِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِي اللَّفْظِ شَيْئًا وَإِنَّمَا وَقَعَتْ عَلَى المَاضِي"، قَالَ النَّحَّاسُ: "وَهَذَا أَوْلَى الأَقْوَالِ بِالصَّوَابِ" (النَّحَّاسُ أ.، 1421هـ)، وَ (مَا) فِي (وَمَا أَصَابَكُمْ)، مَوْصُولَةٌ مَبْتَدَأً، (وَبِمَا كَسَبَتْ): خَبَرُهَا مِنْ غَيْرِ تَضْمِينِ مَعْنَى الشَّرْطِ.

وَالحَاصِلُ أَنَّ الصَّبَانَ اسْتَشْهَدَ بِقِرَاءَةِ نَافِعٍ وَابْنِ عَامِرٍ عَلَى أَنَّ مَا فِي (وَمَا أَصَابَكُمْ) فِي قِرَاءَةِ الجُمُهورِ مَوْصُولَةٌ لِسُقُوطِ (الفَاءِ) بِقِرَاءَتِهِمَا (الصَّبَانَ، 1997م)، مُوَافِقًا فِي ذَلِكَ جَمُهورَ المُفَسِّرِينَ وَالنَّحْوِيِّينَ، وَبِهَا اسْتَشْهَدَ ابْنُ مَالِكٍ، يَقُولُ: "وَمِثَالُ المَوْصُولِ بِفِعْلِ صَالِحٍ لِلشَّرْطِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ) وَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ: (بِمَا كَسَبَتْ) بِحَذْفِ الفَاءِ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ (مَا) هَذِهِ مَوْصُولَةٌ لَا شَرْطِيَّةً، إِذْ لَوْ كَانَتْ شَرْطِيَّةً لَلَزِمَتْ الفَاءُ، لِأَنَّ (بِمَا كَسَبَتْ) لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا، فَإِنَّ الفَاءَ لَا تُفَارِقُهُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ (مَالِكُ أ.، 1990م)، وَاخْتِيَارُ البَاحِثِ هُوَ أَنَّ (مَا) هُنَا شَرْطِيَّةٌ لِأَنَّ مَعْنَى الآيَةِ يَقْضِي هَذَا وَهُوَ أَنَّ كُلَّ مُصِيبَةٍ تُصِيبُ الإِنْسَانَ فَسَبَبُهَا مَا كَسَبَتْ يَدَهُ.

#### دخول (أن) المخففة على جملة الدعاء من غير فاصل

قال تعالى: ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: 9]

قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَحَمْرَةُ وَالكَسَائِيُّ (أَنَّ) بِالتَّشْدِيدِ وَنَصَبِ (غَضِبَ) عَلَى الإِسْمِيَّةِ وَالجَّارِ وَالمَجْرُورِ (عَلَيْهَا) مُتَعَلِّقٌ بِخَبَرِ (أَنَّ).

وَقَرَأَ نَافِعٌ وَرُوَيْسٌ (أَنَّ) مُخَفَّفَةً وَ(غَضِبَ) عَلَى الفِعْلِيَّةِ فِي زَمَنِ المَاضِي اسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّانِ، وَالجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ بَعْدَهَا فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ (أَنَّ) وَلِفظِ الجَلَالَةِ فَاعِلِ (غَضِبَ) وَقَدْ جَازَ مَجِيءُ فِعْلِ تَامٍ بَعْدَ (أَنَّ) دُونَ فَاصِلٍ حَمَلًا عَلَى الدَّعَاءِ، فَقَدْ ذَهَبَ جَمُهورُ النُّحَاةِ إِلَى أَنَّ الفِعْلَ الوَاقِعَ بَعْدَ (أَنَّ) المُخَفَّفَةَ إِذَا كَانَ دَعَاءً فَلَا حَاجَةَ لِفَاصِلٍ، وَمَعْنَى الآيَةِ يَقْتَضِي الدَّعَاءَ بِوُقُوعِ غَضَبِ اللَّهِ عَلَى مُرْتَكِبَةِ الذَّنْبِ إِنْ كَانَ الشَّاهِدُ صَادِقًا فِيمَا يَقُولُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مِنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ

أَعْلَيْنِ ﴿٨﴾ [النمل: 8]، ومن ذلك أيضاً قولُ العربِ: (أما أنْ جزاك اللهُ خيرًا) و (أما أنْ يغفرُ اللهُ لك) لحملهما على الدَّعاء (سيبويه ع.، 1988م).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ والصَّبَّانَ قد احتجَّا بقراءة نافع على مجيء الفعلِ التَّامِ بعد (أنْ) المخفَّفة إذا كان في محلِّ الدَّعاء، بلا فاصلٍ (الصَّبَّان، 1997م)، والقراءتان لا خلافَ بينهما فمنَّ شُدِّد جاء بعدها باسم (غَضَبَ) ومنَّ خَفَّفَ لم يفصلِ بين (أنْ) والماضي لأنَّه دعاءٌ وعليهما الجُمهور.

### (ذا) مع (ما) بين الاستفهامية والموصولية

قال تعالى: ﴿وَسَأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: 219]

قرأ الجُمهور إلَّا أبا عمرو (العفو) بالنصبِ (مجاهد أ.، 1400هـ) على جعلِ (ماذا) اسمَ استفهامٍ واحدٍ، على أنها (العفو) في محل نصب مفعولٍ به، لوقوعه جوابًا للاستفهامِ إذ التقديرُ: (ماذا ينفقون؟ يُنفقون العفو) (الفراهيدي، 1995م).

وقرأ أبو عمرو وابنُ كثيرٍ في إحدى رواياته (العفو) بالرفعِ (مجاهد أ.، 1400هـ) على الخبرية وفي هذه القراءة تكون (ما) اسم استفهامٍ و (ذا) اسم موصولٍ بمعنى الذي، وتقديرُ الآية حينئذٍ: (الذي يُنفقونهُ العفو)، ونلاحظُ اجتماعَ شروطِ مجيء (ذا) اسم موصولٍ فقد اتَّصلت ب (ما) ولم تُلغَ (ذا) أي لم تصرْ مع (ما) اسمًا واحدًا، ومنه قولُ ليبيد (الفراهيدي، 1995م):

(الطَّويل)

أَلَا تَسْأَلُنِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ      أَنْحَبَ فَيَقْضَى أَمْ ضَالًّا وَبَاطِلًا  
الشَّاهدُ فيه: استعمالُ (ذا) اسم موصولٍ بمعنى (الذي)، و (ما) اسم استفهامٍ مبتدأ، و (ذا) خبره ورفع (أنحَبُ) على البدلية من (ذا).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءة أبي عمرو على مجيء (ذا) اسماً موصولاً بمعنى (الذي) إذ رفعَ (العفور) والتقدير: (الذي يُنفقونه العفور)، ثمَّ قالَ والباقون بالنَّصبِ على جعلها مُلغاةً، ولم يعارض الصَّبَّانُ الأشمونيَّ فيما ذهبَ إليه إذ لم يُعلِّقْ على قولِ الأشمونيِّ في هذين الوجهين (الصَّبَّان، 1997م)، والوجهان مشهوران في العربيَّةِ ومعناهما متقاربٌ، إلَّا أنَّ إلغاء (ما) أولى لإجماع القراء على ذلك ولشيوعه في العربيَّةِ ولذلك فالباحثُ يميلُ لهذه القراءة.

### جوازُ فتحِ (همزة إن) وكسرها بعدَ الواوِ

وَمَنْ المواضع التي يجوزُ فيها فتحُ همزة (إن) وكسرها: "أنَّ تقعَ بعدَ واوٍ مسبوقَةٍ بمفردٍ صالحٍ للعطفِ عليه" (الأشموني، 1998م).

قال تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَىٰ ﴿١١٩﴾﴾ [طه: 118-119]

قرأ نافع وأبو بكر عن عاصم (وإنَّكَ لَا تَظْمَأُ) بكسرِ الهمزةِ إمَّا على أنَّ الواوِ للاستئنافِ أو على العطفِ على (إنَّ لَكَ) (الصَّبَّان، 1997م).

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ وحفصٌ عن عاصمِ (وأنَّكَ) بفتحِ الهمزةِ عطفاً على موضعِ (أَلَّا تَجُوعَ) إذ التقدير: (إنَّ لَكَ عَدَمَ الْجُوعِ، وَعَدَمَ الْعُرْيِ، وَعَدَمَ الظَّمِّ) (القيسي، 1405هـ)، أو على تقدير: (وَلَكَ أَنْكَ لَا تَظْمَأُ).

وقد ذكر سيبويه القراءتين في كتابه إذ يقول: "وتقول: 'إنَّ لَكَ هَذَا عَلِيٍّ وَأَنَّكَ لَا تُؤْذِي، كَأَنَّكَ قُلْتَ: وَإِنَّ لَكَ أَنَّكَ لَا تُؤْذِي، وَإِنْ شِئْتَ ابْتَدَأْتَ وَلَمْ تَحْمِلِ الْكَلَامَ عَلَى (إِنَّ لَكَ)، وَقَدْ قُرِئَ هَذَا الْحَرْفُ عَلَى وَجْهَيْنِ، قَالَ بَعْضُهُمْ: (وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا)، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: (وَأَنَّكَ)" (سيبويه ع، 1988م).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ قد احتجَّ بهاتينِ القراءتينِ لإثباتِ جوازِ الفتحِ والكسرِ بعدِ واوِ مسبوقةٍ بمُفردٍ صالحٍ للعطفِ عليه مُستدرَكًا بذلكِ على ابنِ مالكٍ، ووافقه الصبَّانُ بذلكِ إذ لم يعترضِ على كلامه (الصبَّان، 1997م)، ويرى الباحثُ أنَّ كلتا القراءتينِ متقاربتينِ من ناحيةِ الجوازِ والمعنى.

### (كَلَّا) بَيْنَ الْحَرْفِيَّةِ وَالْإِسْمِيَّةِ

قال تعالى: ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم: 82]

قرأ الجُمهور (كَلَّا) بفتحِ الكافِ من غيرِ تنوينٍ وهو حرفٌ بمعنى الزجرِ والرَدعِ والتَّنبيهِ.

وقرأ أبو نَهيكٍ في رواية (كَلَّا) بفتحِ الكافِ وتنوينِ اللّامِ، وبذلك تكونُ مصدرًا للفعلِ (كَلَّ) بمعنى تعبَ، نحو: كَلَّ العاملُ كَلًّا، وتقديرُ الآيةِ: (كَلَّ هذا الرّأيُ والاعتقادُ كَلًّا، أي اتَّخاذهم الآلهة)، أو تكونُ مفعولًا به لفعلٍ مُضمرٍ تقديره: حملوا كَلًّا، والكلُّ: التَّقَلُّ، وفي رواية أُخرى فقد نُقلَ أنَّه قرأ (كَلَّا) بضمِّ الكافِ وبتنوينِ اللّامِ، ونصبها إمَّا بفعلٍ تقديره: يرفضون، أو يُتركون كَلًّا، وإمَّا على الحالِ تقديرها: سَيَكْفُرُونَ جَمِيعًا، قاله العكبريُّ ثمَّ قالَ وفيه بُعْدٌ (العكبري أ.، د.ت).

والحاصلُ أنَّ الصبَّانَ ينقلُ رأيَ مكِّيِّ في اسميَّةِ (كَلَّا) كمرادفها ويعني جميعًا، ويحتجُّ بقراءةِ أبي نَهيكٍ إذ نوَّنها (الصبَّان، 1997م)، والتنوينُ من علاماتِ الاسمِ، والباحثُ يختارُ قراءةَ الجُمهورِ لإجماعِ أئمَّةِ القراءِ عليها.

### زيادةُ (لامِ) الابتداءِ في خبرِ (أَنَّ)

قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: 20]

قرأ الجُمهور (إنَّهم) بكسرِ الهمزةِ، واللّامِ في (لَيَأْكُلُونَ) هي اللّامُ المُزحلقةُ الدّاخلَةُ في خبرِ (إنَّ) حصرًا.

وقرأ سعيدُ بنُ جبْرِ بفتحِ الهمزة بعد (إِلا) على أن اللّامَ في (ليأكلون) زائدةٌ، وليست لامَ الابتداءِ لأنّها لا تدخلُ على (أنّ) مَفْتُوحَةَ الهمزة، وأجازَ ذلك المبرّد (الصّبّان أ.، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 1997م).

والحاصلُ أنّ الأشمونيَّ حكمَ بزيادةِ (اللّام) في قراءةٍ من فتحِ الهمزة، يقول: "اقتضى كلامُه أنّها -يعني لامُ الابتداء- لا تصحبُ خبرَ غيرِ (إنّ) المكسورة وهو كذلك، وما ورد من ذلك يُحكمُ فيه بزيادتها وأجازَه المبرّدُ،

وقد علّل الصّبّانُ سببَ ذلك بقوله: "إنّما لم تدخلِ اللّامُ على خبرِ غيرِ (إنّ) المكسورة لأنّها تدخلُ على الجملة ولا تُغيّرُ معناها ولا حُكمها بخلافِ أخواتها: فليتَ تُحدثُ في الخبرِ التّمنيّ، ولعلّ التّرَجّي، وكأنّ التّشبيه، وأنّ المَفْتُوحَةَ تصيرُ جُملةً في تأويلِ المصدرِ (الصّبّان، 1997م) ، وبهذا فإنّ الصّبّانَ يوافقُ الأشمونيَّ في كونِ اللّامِ الدّاخلَةِ في خبرِ (أنّ) زائدةً، موافقينِ في ذلك جمهورَ النّحويّين، واختيارُ الباحثِ قراءةَ الجمهورِ لإجماعهم عليها، وإجماعِ النّحويّين على أنّ لامَ الابتداءِ تدخلُ فقط في خبرِ (إنّ) مكسورة الهمزة.

### حذفُ (الواو) والاستغناء عنها بالضمّة

تُحذفُ (واو الجماعة) في الفعلِ المّاضي ويُسْتغنى عنها (بالضمّة) عندَ بعضِ القبائلِ، قال الفراء: "وقد تُسقطُ العربُ واو الجماعة، ويكتفون بالضمّة، فقالوا في ضربوا: قد ضربُ، وفي قالوا: قد قال ذلك...، وهي لغة هوازن وعليا قيس ومن ذلك قول الشاعر -مجهول القائل- (الفراء أ.، معاني القرآن، د.ت):

(الوافر)

إذا ما شاءَ ضَرُّوا مِن أَرادُو      ولا يألُوهُمُ أحدٌ ضِرارًا

الشّاهدُ فيه: حذفُ واو الجماعة والاكْتفاءُ بالضمّة من قوله (شاء)، ودليله قوله (ضَرُّوا).

قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: 1]

قرأ الجمهور (أَفْلَحَ) بِالْمُضِيِّ وَالْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ، وَ(قَدْ) هُنَا تَكُونُ حَرْفَ تَحْقِيقٍ، وَ(الْمُؤْمِنُونَ) فَاعِلٌ لِأَفْلَحَ. وَقَرَأَ طَلْحَةُ فِي إِحْدَى الرَّوَايَاتِ (أَفْلَحُ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وَبِضْمِ الْحَاءِ، وَتَخْرِيجُهَا عَلَى أَنَّ أَصْلَ الْفِعْلِ (أَفْلَحُوا الْمُؤْمِنُونَ) بِلِحَاقِ عِلَامَةِ الْجَمْعِ قَبْلَ الْفَاعِلِ (الْمُؤْمِنُونَ) عَلَى لُغَةِ أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثُ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: 71]، وَكَقَوْلِهِ: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: 3] عَلَى بَعْضِ التَّخْرِيجَاتِ (الْحَلْبِيِّ، د.ت)، وَانْتَفَى بِالضَّمَّةِ عَنِ الْوَاوِ كَالْبَيْتِ السَّابِقِ؛ وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ - مَجْهُولِ الْقَاتِلِ - (الْفَرَاهِيدِي، 1995م):

(الوافر)

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوِيًّا وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ النَّاسَاءُ

الشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ وَاوِ الْجَمَاعَةِ وَالْاِكْتِفَاءُ بِالضَّمَّةِ مِنْ قَوْلِهِ (كَانُوا)، وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ (الْأَطِبَّاءُ) بِالْجَمْعِ.

وَقَدْ رَدَّ ابْنُ عَطِيَّةٍ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ (عَطِيَّة، 1422هـ)، وَلَا وَجْهَ لِذَلِكَ لَوُرُودِ مِثْلِهَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كَالْآيَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ، وَفِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَأَشْعَارِهِمْ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ حَذْفَ الْحَرْفِ وَالْاِكْتِفَاءَ بِالْحَرَكَةِ عَنْهُ نَادِرٌ عِنْدَ الصِّبْيَانِ، وَقَدْ ذَكَرَ قِرَاءَةَ طَلْحَةَ الَّذِي حَذَفَ الْوَاوِ وَانْتَفَى بِالضَّمَّةِ عَنْهَا، وَوَجْهَهَا عِنْدَهُ أَنَّهَا عَلَى لُغَةِ أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثُ، كَمَا وَرَدَ بِهَا كَلَامُ أَبِي حَيَّانِ الَّذِي يَقُولُ إِنَّ ذَلِكَ يَكُونُ فَقَطُّ فِي الضَّرُورَةِ (الصِّبْيَانِ، 1997م)، وَبِالْبَاحِثِ يُخْتَارُ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ لِأَنَّهَا الْأَجْوَدُ وَإِجْمَاعُ الْقُرَّاءِ عَلَيْهَا.

## (لات) ما بين لات يليت وألت يألُت

قال تعالى: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الحجرات:14)

قرأ الجمهور (يَلِتْكُمْ) بدون همزٍ من لات يليت على لغة الحجازيين، وحجتهم "إتباع رسم المصاحف وذلك أنها مكتوبةٌ بغير الألف ولو كانت بألف لكتبَت الألف كما تكتبُ في (تأمر وتأكل)" (زاده، 1995م)، وجاء في لسان العرب: يُقالُ: لات يليت (منظور م.، 1414هـ)، وبها قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ (الحجرات:14)، ومنه قول رؤبة بن العجاج (الطبري، 2001م):

(الرجز)

وَلَيْلِيَّةٌ ذَاتِ نَدَى سَرِيَّتُ  
وَلَمْ يَلِتْنِي عَنْ سُرَاهَا لَيْتُ  
وقرأ أبو عمرو (يألِتكم) من ألت يألُت، مثل ضرب يَضْرِبُ ضَرْبًا، قال ابن منظور: وألت يألُت (منظور م.، 1414هـ)، وعليها القراءة، وقال ابن زنجلة: "وحجةُ أبي عمرو إجماعُ القراء على قوله تعالى: "وَمَا أَلْتَنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ"؛ فَرَدُّ مَا اِخْتَلَفَ فِيهِ إِلَى مَا أُجْمَعَ عَلَيْهِ أُولَى" (زنجلة ع.، دت)، وهما لغتان بمعنى النقص، واختارَ الفراءَ قراءةَ الجمهورِ إذ يقولُ عن قراءةِ أبي عمرو: وقد قرأ بعضهم: (لا يألِتكم)، ولستُ أشتبهها لأنها بغيرِ ألفٍ كتبتُ في المصاحف، وليس هذا بموضعٍ يجوزُ فيه سقوطُ الهمزِ لأنها ساكنة (الفراء أ.، معاني القرآن، دت)، وكذا الطبريُّ اختارَ قراءةَ الجمهورِ لإجماعهم عليها، ولأنها مكتوبةٌ بغيرِ ألفٍ في القرآنِ الكريمِ (الطبري أ.، 2001م).

والحاصلُ أنَّ الصبَّانَ احتجَّ بكلتا القراءتين ليثبت أنه قد يعود فعلُ (لات) إلى (لات يليت) كما هو الحالُ في قراءة الجمهور، أو إلى (ألت يألُت)، كقراءة أبي عمرو (الصبَّان، 1997م)، واختيارُ الباحثِ كلنا القراءتين لأنَّ معنيهما واحد.

## منع توكيد المضارع المتصل (بلام الحال) (بنون التوكيد)

قال تعالى: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: 1]

قرأ الجمهور (لا أقسم) بألفٍ بعد اللام على أن (لا) هنا نافيةٌ لكلامٍ متقدّم، كأنّ الكفار ذكروا شيئاً، فقيل لهم: لا، ثمّ ابتدأ اللّهُ تعالى فسَمّاً، أو على أنّها زائدة قاله الزّمخشرى وردّ عليه بأنّها لا تُزادُ في أول الكلام، وإلى جعلِ الكلامِ المنفي مثبتاً والمثبت منفياً فلا أقسم ليست بمعنى أقسم (الرازي، 1420هـ).

وقرأ ابنُ كثيرٍ (لأقسم) دون ألفٍ بعد اللّام (مجاهد، 1400هـ)، وفيها أوجه، أحدها: أنّها جوابٌ لقسمٍ مقدّرٍ، تقديره: (واللّهِ لأقسم)، والفعلُ للحال؛ فلذلك لم تأتِ نونُ التوكيد، وهذا مذهبُ الكوفيين، أمّا البصريون فلا يجيزون أنّ يقعَ فعلُ الحالِ جواباً للقسم، فإنّ وردَ ما ظاهره ذلك جعلَ الفعلَ خبراً لمبتدأٍ مضمراً، فيعودُ الجوابُ جملةً اسميةً قدّرتْ أحدُ جزأَيْها، وهذا عند بعضهم من ذلك، التقدير: (واللّهِ لأنّا أقسم)، والثاني أنّه فعلٌ مستقبلٌ، وإنّما لم يُؤتَ بنونِ التوكيد لأنّ أفعالَ اللّهِ حقٌّ وصدقٌ فهي غنية عن التأكيد، وقد حكى سيبويه بأنّ حذفَ النونِ في مثل ذلك قليل، والكوفيون يجيزون ذلك من غيرِ قلّةٍ إذ من مذهبهم جوازُ تعاقبِ اللّامِ والنونِ، ومنه قول الكميت (الفراء أ.، معاني القرآن، د.ت):

(الطويل)

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم      ليعلم ربّي أنّ بيتي واسعٌ

الشاهدُ فيه: قوله (ليعلم) إذ إنّ أصله (ليعلمن) فحذفت النون لتعاقب اللام لها.

الثالث: أنّها لامُ الابتداء، وليست بلامِ القسم (الحلبي، د.ت).

والحاصل أنّ الأشموني احتجّ بقراءة ابن كثيرٍ ليبيّن عدم جواز اقتران (نون التوكيد) في فعل الحال، وبيّن الصبّان سبب ذلك إذ يقول: منع البصريون الإقسام على فعل الحال، فلا يجوزون (واللّهِ لأفعل الآن) ويؤولون القراءة بأنّها على إضمار مبتدأٍ تقديره: (لأنّا أقسم)، وفي موطنٍ آخر يوافق الأشموني

مذهب الكوفيين جاعلاً قراءة ابن كثير حجة لهم (الصّبّان، 1997م)، والباحثُ يميلُ في ذلك إلى رأيِ البصريين لأنَّ اللامَ في (لأقسم) تدلُّ على الحال ونون التوكيد تدلُّ على الاستقبال ولا يتأتى أن يجتمعا.

### الترجيحُ ما بين حذف نون الإعراب ونون الوقاية

قال تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [الزمر: 64]

قرأ الجمهور (تَأْمُرُونِي) بإدغام نون الرّفع بنون الوقاية وسكون (الياء)، وفتحها ابنُ كثيرٍ، واختارها أبو عبيدٍ القاسمُ بنُ سلامٍ وأبو حاتمِ السجستاني؛ لأنَّها وقَعَتْ في مُصْحَفِ عُثْمَانَ بْنِ مَوْحِبٍ (القرطبي، 1964م).

وقرأ أبو جعفر ونافعٌ (تَأْمُرُونِي) بنون مخففة وفتح الياء، وحذفت النون الأخرى تخفيفاً، وقد اختلفَ في أيّ النونين حذفت؛ فعلى مذهبِ سيبويه فإنَّ نون الرّفع هي المحذوفةُ وقد استدلَّ على ذلك بأنَّ نون الرّفع قد عُهِدَ حذْفُها دونَ مُلاقاةِ مِثْلِ رَفَعًا، يقولُ سيبويه: وَإِذَا كَانَ فِعْلُ الْجَمِيعِ مَرْفُوعًا ثُمَّ أُدْخِلَتْ فِيهِ النَّوْنُ الْخَفِيفَةُ أَوْ الثَّقِيلَةُ حُذِفَتْ نُونُ الرَّفْعِ، ذلك قولك: (لَتَقْلَنَّ ذَاكَ وَلَتَذْهَبَنَّ)، لأنَّه اجْتَمَعَتْ فِيهِ ثَلَاثُ نُونَاتٍ فَحَذَفُوهَا اسْتِنْقَالًا...، "وقد حذفوها فيما هو أشدُّ من ذاء، بلغنا أن بعضَ القراء قرأ (أُتْحَاجُونِي) وكان يقرأ (فِيمَ تَبْشُرُونَ)" (سيبويه ع، 1988م)، ومن حذف نون الرّفع قوله -صلى الله عليه وسلم-: "...وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا..." (حنبلي ا، 2001م)، إذ حذفت النون في هذا الحديث لغيرِ علةٍ فلم يسبق بناصب ولا جازم، وفي النظم فكقول أبي طالب (الأندلسي أ، 2013م):

(الطويل)

فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُمُو سَتَحْتَلِيُوهَا نَاقِحًا غَيْرَ بَاهِلٍ

الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ (سَتَحْتَلِيُونَهَا) إِذْ حَذَفَ نُونَ الرَّفْعِ دُونَ نَاصِبٍ أَوْ جَازِمٍ، أَصْلُهَا (سَتَحْتَلِيُونَهَا).

وقول -مجهول القائل- (مالك ج.، 1982م):

(الرجز)

أَبِيْتُ أَسْرِي وَتَبِيَّتِي تُدَلِّكِي وَجَهَّكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكَ الزَّكِيِّ

الشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ (وَتَبِيَّتِي وَتُدَلِّكِي) إِذْ حَذَفَ (نُونَ الرَّفْعِ) فِيهِمَا بَغَيْرِ نَاصِبٍ وَلَا جَازِمٍ، أَصْلُهُ (وَتَبِيَّتَيْنِ وَتُدَلِّكَيْنِ)

وقال ابن عطية إنَّ النونَ المحذوفةَ هي نونُ الوقاية لا الرَّفْعِ لأنَّ (نونَ الرَّفْعِ) هي علامة رفع الفعل ولا يجوزُ حذفها، وكذلك قال القرطبيُّ، ويُردُّ عليهما بقول سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- وبالشعر، وحذف الضمة التي هي العلامة الأصلية، وحذف ما ينوب عن الأصل قبوله أولى.

وقرأ ابنُ عامرٍ (تَأْمُرُونَنِي) بِالْفَكِّ وَإِسْكَانِ الْيَاءِ، عَلَى الْأَصْلِ.

والحاصل أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءة أبي جعفرٍ ونافعٍ، يقولُ إنَّ نونَ الرَّفْعِ هي المحذوفةُ هنا على الصحيح، وهو بذلك يوافقُ سيبويه وغيره ممن ذهبوا مذهبه، ومثلُ هذا الحذفِ فإنه جائزٌ لا واجب، فعند اتصال نونِ الرَّفْعِ بنونِ الوقاية يجوز معها إثباتُ نونِ الرَّفْعِ وحذفها، وإذا أُثبتت فقد تدغم في نونِ الوقاية وقد لا تدغم، فصار لنونِ الرَّفْعِ مع نونِ الوقاية ثلاثة أحوال (الجيش، 1428هـ-)، ومذهبُ سيبويه والأشمونيَّ من بعده هو المختار، ذلك لأنَّ نونَ الرَّفْعِ نائبةُ منابِ الضمة، وقد حُذفت الضمة، وحذفُ النائبةِ أولى من حذفِ الأصل، وقد ذهب الصبَّانُ إلى هذا التَّخريج، واحتجَّ بقراءة السوسي من ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: 109] فقد قرأ بتسكينِ الرَّاءِ في (يشعركم)، ويقول الصبَّانُ معلقاً على كلام الأشمونيَّ في هذه المسألة بعد أن ذهب الأشمونيَّ إلى أنَّ المحذوف في (تأمروني) هو نونِ الرَّفْعِ: ... "لأنَّها نائبة عن الضمة" وقد حُذفت الضمة تخفيفاً في قراءة السوسي (وما

يشعركم) بسكون الراء فحذف النائية عنها للتخفيف أولى وللاحتجاج إلى تغيير حركة النون بالكسر لو كانت الباقية نون الرفع بخلاف ما إذا كانت نون الوقاية" (الصبيان، 1997م)، وإلى هذا يذهب الباحث وذلك لأن حذف الحركة الإعرابية جاءت بكثرة في اللغة نثراً كما مرّ في القراءة وفي قراءة مسلمة بن محارب حيث قرأ ﴿وَيُؤَلِّهُنَّ أَحَقُّ بِرَبِّهِنَّ﴾ [البقرة: 228]، بتاء ساكنة، ونظماً كقول امرئ القيس (سيبويه ع، 1988م):

(السريع)

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ      إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاغْلٍ  
الشاهد فيه: تسكين الباء في (أشرب) وكان حقها الضم لأنها مرفوعة.  
وقول جرير:

(البسيط)

سَيَرُوا بَنِي الْعَمِّ فَالْأَهْوَاؤُ مَنْزِلُكُمْ      وَنَهْرُ تَيْرِي فَالْتَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ  
الشاهد فيه: تسكين الفاء في (تعرفكم) في موطن الضم.  
ولأن نون الرفع قد تحذف لاتصالها بنون الوقاية ولعدم اتصالها بنون الوقاية كحذفها في الجزم والنصب، ولأن نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون لا تحذف، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه.

## (حاشا) ما بين الفعلية والاسمية والحرفية

قال تعالى: ﴿وَقُلْنَا حَشَّ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: 31]

قرأ الجمهور (حاش لله) بحذف الألف بعد الشين، لكثرة استعمالها على لسان العرب، كحذفهم الألف في قولهم: (لا أب لك) (الطبري أ.، 2001م)، وبجر اسم الجلالة بحرف الجر (اللأم)، وهذا على لغة أهل الحجاز (الفراء أ.، كتاب فيه لغات القرآن، 1435هـ).

وقرأ أبو عمرو (حاشاً لله) بإثبات الألف بعد الشين على الأصل، وبين اليزيدي حجتة في هذه القراءة يقول: يُقَالُ: حَاشَاكَ وَحَاشَا لَكَ، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُ: حَاشَكَ وَلَا حَاشَ لَكَ (زنجلة ع.، د.ت).

وقرأ ابن مسعود (حاشاً الله) بالإضافة وفيها دليل على اسمية (حاشا) إذ بالإضافة من علامات الاسم قاله الزجاج وغيره، وقد جعلها سيبويه في هذا الموضع حرف جر، يقول: "وأما حاشاً فليس باسم، ولكنة حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء" (سيبويه ع.، 1988م)، وبذلك فلفظ الجلالة مجرور به، ومن ذلك قول الجميح الأسدي (جني أ.، 1998م):

(الكامل)

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضَنَا عَنِ الْمَحَاةِ وَالشَّاتِمِ

الشاهد فيه: قوله (أبي ثوبان) إذ جرّها بـ (حاشا) على مذهب سيبويه وتبعه ابن جني.

وقرأ أبو السّمّال وأبي بن كعب (حاشاً لله)، بتتوين (حاشا)، كقولنا: رعيًا لزيد تنزيهاً لله وبراءةً، وفيها إثبات على اسمية (حاشا) إذ التتوين من علامات الاسم دون الفعل ودون الحرف (الصبان، 1997م).

والحاصل أنّ الأشموني وافق مذهب القائلين باسمية (حاش) المرادفة للتنزيه وهو منصوب انتصاب المصدر العامل فيها فعل من معناها، وقد احتج بقراءة ابن مسعود إذ ذهب إلى أنها مضافة كإضافة

معاذَ اللهِ وسبحانَ اللهِ، بخلاف ما ذهبَ إليه ابنُ عطيةَ حيثُ جعلها في قراءةِ ابنِ مسعودٍ حرفاً جرّاً، كما ويحتجُّ على القائلين بحرفيّتها وبفعليّتها بقراءةِ أبي السَّمالِ إذ نوّتها، والتّوينُ علامةٌ خالصةٌ للاسمِ، وذهب الصّبّانُ إلى أنّها معربةٌ في قراءةِ ابنِ مسعودٍ (الصّبّانُ أ.، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 1997م) ، ويميل الباحثُ إلى أنّ (حاش) في هذا الموضع اسماً لدخول التّوين عليها وإضافتها.

### جوازُ العطفِ بـ(أو) إثرَ (همزِ التّسويةِ)

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾﴾ [البقرة: 6]

قرأ الجمهور (أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) حيثُ عطفوا بـ(أَمْ) بعدَ همزِ التّسويةِ مُوافقينَ في ذلك جمهورَ النّحويينَ.

وقرأ ابنُ مُحَيِّصينِ من طريق الزعفرانيّ (أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) بـ(أَوْ) بدلَ (أَمْ)، قال ابنُ هشامٍ معلقاً على هذه القراءة بقوله: وهي من الشذوذِ بمكان، ولا يُجيزُ ذلك في القياسِ (هشام ع.، 1985م).

وقد ذكر الصّبّانُ قراءةَ ابنِ مُحَيِّصينِ وتعليقَ ابنِ هشامٍ على هذه القراءة، ولكنَّ الغريبَ أنّ ابنَ هشامٍ نقلَ قراءةَ ابنِ مُحَيِّصينِ بتحقيقِ الهمزَينِ وفي الحاشيةِ بيّنَ الصّبّانُ أنّ قراءةَ ابنِ مُحَيِّصينِ (وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) بحذفِ همزةِ التّسويةِ وعندَ عودةِ الباحثِ لكتبِ القراءاتِ وجدَ أنّ ابنَ مُحَيِّصينِ حذفَ همزةَ التّسويةِ، وقد نقلَ الصّبّانُ قولَ الدّمامينيّ الذي ينقلُ رأيَ السيرافيّ في جوازِ العطفِ (بأَوْ) إذا حُذفتْ همزةُ التّسويةِ، قال الدّماميني: وهذا نصٌّ صريحٌ يقضي بصحةِ كلامِ الفقهاءِ وبصحةِ ما في الصحاحِ، وقراءةَ ابنِ مُحَيِّصينِ ، ثم قال: والعجبُ من إيرادِ ابنِ هشامٍ كلامَ الفقهاءِ والصّحاحِ وقراءةَ ابنِ مُحَيِّصينِ في العطفِ بعدَ همزةِ التّسويةِ، والفرصُ أنّ لا همزةٌ في شيءٍ من ذلك، وكأنّه توهمَ أنّ الهمزةَ لازمةٌ بعدَ كلمةٍ سواءٍ فنُقِدرُ إنّ لَمْ تُذكَرْ (الصّبّانُ، 1997م)، وقد استشهدَ الأشمونيّ بقراءةِ ابنِ مُحَيِّصينِ والزّهريّ (عليهم أنذرتهم) بحذفِ همزِ التّسويةِ على جوازِ حذفها، يقول معلقاً على قولِ ابنِ مالكٍ:

"وربما أسقطت الهمزة \* إن كان خفا المعنى بحذفها أمن" كقراءة ابنِ مُحَيِّصٍ ، ومن ذلك قول الأسود بن يعفر (سيبويه ع.، 1988م):

(الكامل)

لَعَمْرُكَ مَا أُدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنْقَرٍ  
الشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ الْهَمْزَةِ مِنْ قَوْلِهِ (شُعَيْثُ)، أَصْلُهَا (أَشُعَيْثُ).

والباحثُ يختارُ قراءةَ الجُمهورِ لأنَّها قراءةُ الجَماعَةِ، ولموافقتها جُمهورَ النَحويِّينَ، ولأنَّ القراءةَ الأخرى مُخالفةٌ للإجماعِ، وقد وُصفتُ بالشذوذِ.

مجيءُ (اللَّامِ) بِمَعْنَى (عِنْدَ)

قالَ تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَرِيجٍ﴾ [ق: 5]

قرأَ الجُمهورُ (لَمَّا) بِفَتْحِ (اللَّامِ) وَتَشْدِيدِ (المِيمِ)، وَهِيَ فِي ذَلِكَ إِمَّا حَرْفٌ وَجُوبٌ لَوْجُوبِ تَقْدِيرِهِ: (كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ) دَلَالَةٌ عَلَى سُرْعَةِ التَّكْذِيبِ، أَوْ ظَرْفٌ بِمَعْنَى (حِينَ) وَمَعْنَى الْآيَةِ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ: (أَنَّهُمْ لَمْ يَفْكَرُوا فِيهِ، بَلْ أَوَّلَ مَا جَاءَهُمْ كَذَّبُوا بِهِ) (الأندلسي أ.، 1420هـ).

وقرأَ الجَدْرِيُّ (لَمَّا) بِكَسْرِ (اللَّامِ) الْجَارَةِ وَتَخْفِيفِ (المِيمِ)، (وَمَا) مَصْدَرِيَّةٌ، وَاللَّامُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ تَدَلُّ عَلَى مَعْنَى (عِنْدَ) وَتَقْدِيرُ الْآيَةِ: (عِنْدَ مَجِيئِهِ إِيَّاهُمْ)، وَقَدْ يَكُونُ التَّكْذِيبُ بَعْدَ مَدَّةٍ أَطْوَلَ مِنْ دَلَالَةِ (حِينَ) أَيْ أَنَّهُمْ (فَكَرُّوا قَبْلَ أَنْ يُكْذَّبُوا)، وَمِنْ مَجِيئِهَا بِهَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُمْ: (كَتَبْتُ لَهُ لِحَمْسٍ خَلَوْنَ) أَيْ: (عِنْدَ خَمْسٍ...)، وَنَحْوُ: (أَعْطَيْتُهُ مَا سَأَلَ لِطَلْبِهِ)، أَيْ: (عِنْدَ طَلْبِهِ)، (الزَّمخشرِي، 1407هـ)، وَكَذَلِكَ وَجَّهَهَا ابْنُ جَنِّيٍّ، وَنَقَلَهَا الْأَشْمُونِيُّ عَنْهُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ (جَنِّيٍّ، 1998م):

(الوافر)

شَنَيْتُ الْعَقْرَ عَقْرَ بَيْتِي شُلَيْلٍ إِذَا هَبَّتْ لِقَارِيئِهَا الرِّيحُ

الشاهدُ فيه: قوله: (لِقَارِيئِهَا الرِّيحُ) المعنى: (عند قَارِيئِهَا الرِّيحِ).

ومثل هذا يعدُّ من باب التَّضمين عند البصريين؛ إذ إنهم يرون أنَّ لكلِّ حرفٍ من حروفِ الجرِّ معنًى واحداً يُؤدِّيه على سبيلِ الحقيقة، فمثال ذلك (في) تكون للظرف، و(على) للاستعلاء ... إلخ، فإذا أَدَّى الحرفُ معنًى آخرَ غيرَ المعنى الخاصِّ به كانت تَأدِّيته لهذا المعنى بطريقِ المَجازِ، أو بتضمينِ العاملِ الَّذي يَتعلَّقُ به الحرفُ معنًى عاملاً آخرَ يَتعدَّى بهذا الحرفِ، وأمَّا مذهب الكوفيِّين فإنَّ قَصرَ الحرفِ على معنًى واحدٍ تَعسفٌ لا مُبرَّرٌ له، وإنَّه إذا اشتهرَ استعمالُ الحرفِ في معنًى شَاعَتْ دلالتهُ عليه؛ بحيثُ يَفهمُها السَّامعُ بلا لبسٍ ولا غموضٍ كانَ هذا المعنى حَقِيقاً بالنسبةِ للحرفِ، ولا مجازاً ولا تَضمين

(هشام ع، د.ت).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ نقلَ رأيِ ابنِ جنِّي الَّذي ذهبَ إلى أنَّ (اللَّام) في قِراءةِ الجَحْدَرِيَّ جاءتْ بمعنًى (عند)، يقولُ الأشمونيُّ: من معاني (اللَّام) موافقة (عند) نحو: كتبتَه لخمسِ خلون، وجعل منه ابنِ جنِّي قِراءةَ الجَحْدَرِيَّ (بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ) بكسرِ اللَّامِ وتخفيفِ الميم، ولم يردِّ الصَّبَانُ ذلك (الصَّبَان، 1997م)، والباحثُ يوافقُ الأشمونيَّ لاتِّفاقِ المعنى عند وضع (عند) موضعَ (اللَّام) في القِراءة -قِراءة التَّخفيف-.

مجيءُ (على) بمعنًى (الباء)

قالَ تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾ [الأعراف: 105]

قرأ الجُمهور (حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ)، (على) حرفِ جرٍّ، (أَنْ لَا...) مجرورٌ به، والمعنى: (حَقِيقٌ عَلَىٰ قَوْلِ الْحَقِّ) ولتعدية (حَقِيقٌ) بحرفِ الجرِّ (على) أوجهٌ منها: تضمينُ (حَقِيقٌ) معنًى (حَرِيصٌ) أي:

(حريصٌ على أَلَا أقولَ على الله إِبَا الحقِّ) (الزمخشري، 1407هـ)، وجاءَ التّضمين في هذا الموضع ليُفيدَ أنه محقّقٌ بقولِ الحقِّ وحريصٌ عليه (الزركشي، 1957م).

وقرأَ أُبَيُّ بنُ كعبٍ وابنُ مسعودٍ والأعمشُ (حقيقٌ بأنَّ لَأ أقولُ)، بالباءِ بدل (على)، وتقدير الآية: (أنا حقيقٌ بأنَّ لَأ أقولُ)، وعند القرطبيِّ (فحقيقٌ) على هذا تكون بمعنى (محقّقٌ) (القرطبي، 1964م)، ومن تناوب حرفي (الباءِ وعلى) قولُ العربِ: (ضربتُ على القوسِ)، أي: (بالقوسِ)، (وجئتُ على حالٍ حسنةٍ) أي: (بحالٍ حسنةٍ)، ونحو: (اركبُ على اسمِ الله)، أي: (باسمِ الله)، وقالَ الفراءُ: إنَّ معنى القراءتين واحد ولا اختلاف في المعنى. (الفراء أ.، معاني القرآن، د.ت).

وزهدَ أبو الحسنِ والفراءُ والفارسيُّ إلى أنَّ (على) بمعنى (الباءِ) كما أنَّ (الباءِ) بمعنى (على) في قوله تعالى: (وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ) أي: (على كُلِّ صِرَاطٍ)، فكأنَّه قيل في الآية: (حقيقٌ بأنَّ لَأ أقولُ) كما نقول: (فلانٌ حقيقٌ بهذا الأمرِ وخَلِيقٌ به) ويستشهدون بهذه القراءة (الأندلسي أ.، البحرُ المحيطُ في التفسير، 1420هـ).

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءة أُبَيٍّ ومَن معه على موافقة (على) الباءِ في المعنى، يقولُ: ومن معاني على (الباءِ) نحو: (حقيقٌ على أنَّ لَأ أقولُ)، وقد قرأَ أُبَيٌّ (بالباءِ)، ولم يعارضَ الصبانُ الأشمونيَّ في ذلك (الصبانُ أ.، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 1997م)، والباحثُ يوافقُ مذهبَ الأشمونيِّ لكثرة الأمثلة التي جاءت بها (على) بمعنى (الباءِ).

### مجيءُ (من) بمعنى التبعيةِ

قال تعالى: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: 92]

قرأ الجمهور (حتى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ)، و (من) هنا للتبعيةِ أي (بعضَ ما تُحِبُّونَ)، ومنه قوله تعالى:

﴿حُدِّثْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾، أي (بعضَ أموالهم).

وقرأ ابنُ مسعودٍ (حتَّى تُتَفَقَّوا بَعْضَ مَا تُحَيِّونَ) (الأندلسي أ.، البحرُ المحيطُ في التفسير، 1420هـ)،  
 وذهب صاحب الدرِّ المصون وغيره إلى أنَّ هذه ليست قراءة بل جاءت لتفسيرِ معنى، وقد احتجَّ  
 الأشموني وغيره بهذه القراءة على أنَّ (من) في قراءة الجماعة للتبعيض، ونحو: (أخذتُ منَ المالِ) أي:  
 (بعضَ المالِ)، وعلامة (من) التي للتبعيض أن يصح أن يخلفها (بعض) كهذه القراءة والأمثلة السابقة  
 (الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 1997م)، ويؤيدُ الباحثُ رأيَ الأشموني  
 فيما ذهبَ إليه.

### مَجِيءُ (أَوْ) لِلإِضْرَابِ بِمَعْنَى (بَل)

قالَ تعالى: ﴿أَوْكَلَّمَا عَهْدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: 100]

قرأ الجمهور (أو كَلِّمًا) بفتح (الواو)، وقد اختلف النحويون في حكم (الواو) هنا، فقال بعض نحويي  
 البصرة: هي (واو) تُجعل مع حروف الاستفهام، كالفاء في قوله: "أَفَكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى  
 أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ" [البقرة: 87]، قال الطبريُّ (الطبريُّ أ.، 2001م): وهما زائدتان في هذا الوجه، وقال  
 الأخفشُ مثلَ ذلك (الأخفش أ.، 1990م)، وقال الكسائيُّ: هي (أو) العاطفةُ الساكنةُ بمعنى (بل) حرُكت  
 بالفتح، وذلك وفق مذهبهم، ومنع البصريون مجيئها بهذا المعنى، وضعف أبو حيان هذين الوجهين -  
 كونها زائدة وبمعنى بل- ووجهها على أنها عاطفة (الأندلسي أ.، البحرُ المحيطُ في التفسير،  
 1420هـ)، وهذا التخريج يُعدنا عن قول الزيادة في القرآن فهو أفضل، وهي كذلك عند سيبويه  
 والأخفش في أحد التخريجات وعند السيرافي وغيرهم، قال أبو حيان في ذلك وهو الصحيح (الأندلسي  
 أ.، البحرُ المحيطُ في التفسير، 1420هـ).

وقرأ أبو السَّمالِ العدوي (أو كَلِّمًا) بسكون (الواو) وفيها تخريجات: قال الزمخشري: إنها تكون معطوفة  
 على (الفاسيقين) والتقديرُ عنده: (وما يكفرُ بها إلا الذين فسقوا، أو نفضوا عهدَ اللهِ مرارًا كثيرةً)، أو  
 تكونُ بمعنى (الواو)، أو على أنها بمنزلة (أم) المنقطعة، وعندها تكونُ للإضرابِ بمعنى (بل) على

مذهب الكوفيين، وتبعهم أبو عليّ الفارسيّ، وابنُ برهان، وابنُ جنّيّ والكوفيّون في ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: 147] إذ المعنى عندهم (بل يزيدون)، وكقول ذي الرمة (السيرافي، 2008م):

(الطويل)

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْثِ الضُّحَى وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

الشاهد فيه: قوله (وصورتها أو أنت..) يريد (بل أنت)، وفق تخريج الكثير من النحويين كالسيرافي، والفرّاء، وابن جنّي، وأبي إسحاق الثعلبيّ، وأبي حيّان الأندلسيّ.

ومنع البصريّون مجيئها بمعنى (بل)، وحجّتهم أنّ الأصل استعمال كلِّ حرفٍ فيما وُضع له لنلّا يُفضي إلى اللبسِ وإسقاطِ فائدةِ الوضعِ ولهم فيما سبقَ تخريجاتٌ فـ (أو) في الآية لشكِّ الرائي أي: (لو رأيتهم لقلتَ هم مائة ألفٍ أو يزيدون)، وفي الشعر فإنّ الرواية المحفوظة فـ(أم) لا بـ(أو) (العكبري أ.، الباب في علل البناء والإعراب، 1995م)، وسيبويه يجيزُ مجيئها على ذلك المعنى بشرطين وهما: تقدّم نفي أو نهي وإعادة العامل نحو: لستَ بشراً، أو لستَ عمراً، ولا تضربُ زيداً، أو لا تضربُ عمراً، لم يجئ إلّا على معنى: لا بل ما أنت بعمرٍ، ولا بل لستَ بشراً، وقال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطِعْ مِنْهُمْ إِثْمًا أَوْ كُفُورًا﴾ [الإنسان: 24] ولو قلت: أو لا تطعُ كفوراً أنقلبَ المعنى يعني أنّه يصيرُ إضراباً عن النهي الأوّل ونهياً عن الثاني فقط (سيبويه ع.، 1988م).

وقد احتجّ الأشمونيّ بهذه القراءة لإثباتِ معنى الإضرابِ لـ (أو)، ووافقه الصبّانُ في ذلك إذ لم يرده، والباحثُ يختارُ مذهب البصريّين على أنّ (أو) في الآية الكريمة للعطف، ودخولُ الاستفهامِ عليه كثيرٌ، ومن جهةٍ أخرى لنلّا تلتبسَ معاني الحروفِ بعضها ببعضٍ وإتمامِ فائدةِ كلِّ حرفٍ، ويقوي ذلك وجودَ تخريجاتٍ أخرى لشواهد الكوفيين، وقد اختارَ الباحثُ قراءةَ الجمهورِ لاتّفاقهم عليها وهم حُجّةٌ.

## مجيء (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا)

جاء في الارتشاف: (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) حكاة الخليل، وسيبويه والكسائي، وهي التي تدخل على الجملة الاسمية.

قال تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: 4]

قرأ الجمهور (لَمَّا) بميم مُخَفَّفَة، على أَنَّ (اللام) فيها لام جواب (لِإِنْ)، (وما) التي بعدها صلة، والتقدير: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) (الهروي أ.، 1991م).

وقرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة (لَمَّا) بميم مُشَدَّدة، وقد وجّه الفراء ذلك على لغة الهذليين إذ يجعلونَ (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) وكذلك يجعلونها بعد (إِنْ) المُخَفَّفَة، والمعنى: (ما كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)، ولم يُجزِ الزجاج غيرَ هذا الوجه، يقول: وقال بعضهم قولاً لا يجوز غيره - والله أعلم - أن (لَمَّا) في معنى: (إِلَّا) (الزجاج، 1988م)، وكذلك قال غيرهما، ومنه قول العرب: أنشدك الله لما فعلت، بمعنى: (إِلَّا فعلت)، والمعنى: أسألك (إِلَّا فعلك)، قال أبو البقاء: حكى سيبويه: نشدتك الله لَمَّا فعلت، أي: (إِلَّا فعلت)، ومن ذلك ما رواه البخاري: "...فَأَرْسَلَتْ قُرَيْشٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تُتَشَدُّهُ اللَّهُ وَالرَّحِمَ لَمَّا أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ فَمَنْ أَنَاهُ فَهُوَ آمِنٌ فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ" (البيهقي، 2011م)، و(لَمَّا) هنا بمعنى (إِلَّا)، أي: (إِلَّا أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ...) (الطبيبي ش.، 1997م).

ومن مجيء (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) قول الشاعر -مجهول القائل- (مالك ج.، 1982م):

(الرجز)

قَالَتْ لَهُ بِاللَّهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ لَمَّا غَنَيْتَ نَفْسًا أَوْ اثْنَيْنِ

الشاهد فيه: قوله (لَمَّا غَنَيْتَ) إذ (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا)، والتقدير: (إِلَّا غَنَيْتَ)، والغنت: هو الشرب ثم

النفس

والحاصلُ أنَّ الأشمونيَّ احتجَّ بقراءة أبي جعفر وابن عامر وغيرهما ممَّن شددوا (الميم) على أنَّ لـ(لما) معانٍ غير كونها حرف جزمٍ، فقد تكونُ بمعنى (إلّا) وهي لا تدخلُ إلّا على الجُملة الاسميّة، أو على الماضي لفظاً كقول العرب: أنشدك الله لما فعلت، أي: (إلّا فعلت) ومعناها كما أورده: (ما أسألكُ إلّا فعلك)، ولم يعترض الصبّانُ ذلك، والباحثُ يختارُ قراءة الجمهور، لأنَّ مجيء (لما) بمعنى (إلّا) قليلٌ في العربيّة، لأنّها لغة الهذليّين دون غيرهم من العرب.

### زيادة (لام التقوية) في المفعول به

قال تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيهَا فَاسْتَبِقُوا الْحَيْرَاتِ﴾ [البقرة: 148]

قرأ الجمهور (ولكلُّ وجهةً) بتتوين العوض عن المضاف إليه في (كلُّ) (الأندلسي أ.، البحرُ المحيطُ في التفسير، 1420هـ-)، وعلى هذا فإنَّ (لكلُّ) متعلّقة بخبر مقدّم و (وجهةً) مبتدأ مؤخر.

وقرأ ابنُ عامرٍ وابنُ عباسٍ (ولكلُّ وجهةٍ) بإضافة (كلِّ) إلى (وجهة)، واختلف العلماء في هذه القراءة على أقوال: أحدها للطبري فقد خطأ هذه القراءة وردَّ عليه أبو حيّان والسّمين الحلبيّ، قال أبو حيّان: ولا ينبغي أن يُقدّم على الحكم في ذلك بالخطأ، لا سيّما أنّها معزّوةٌ إلى ابن عامرٍ، أحد القراء السبعة، وقد وُجّهتْ هذه القراءة (الأندلسي أ.، البحرُ المحيطُ في التفسير، 1420هـ-)، وقال الحلبيّ: وهذا ليس بشيء، إذ الإقدام على تخطئة ما ثبت عن الأئمة لا يسهّل (الحلبي، د.ت.)، وقد وجّه أبو عليّ الفارسيّ هذه القراءة على أنّها من زيادة اللّام في المفعول المقدّم، يقول: وقد تصحّ هذه القراءة على تقدير حذف المضاف، وهو أن تُقدّر: (ولكلُّ ذوي وجهةٍ هو موليّها) فيكونُ المعنى: (الله مولى لكلِّ ذوي وجهةٍ وجهتهم) (الفارسيّ أ.، 1993م)، ولزيادة هذه اللّام شروط منها ما هو حاصلٌ هنا وهو ضعف العامل لتأخّره، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّزْقِ يَاجِبُونَ﴾ [يوسف: 43]، وقد وجّه الزمخشريّ هذه القراءة على أنّ اللّام تقدّمت على المفعول به، والمعنى وكلُّ وجهةٍ لله موليّها، فزيدت اللّام لتقدم المفعول كقولك: لزيدٍ ضربتُ (الزمخشري، 1407هـ-)، ولهذا التّخريج ذهب أبو البقاء العكبريّ (العكبري أ.،

التبيان في إعراب القرآن، د.ت)، وذهب ابن عطية إلى أن (لكل وجهة) متعلقة بـ(فاستبقوا الخيرات) إذ المعنى: (فاستبقوا الخيرات لكل وجهة ولاكموها، ولا تعترضوا فيما أمركم من هذه وهذه)، أي: إنما عليكم الطاعة في الجميع، وقدّم قوله (ولكل وجهة) على الأمر في قوله استبقوا للاهتمام بالوجهة كما يُقدّم المفعول (عطية، 1422هـ).

وقد ذكر الصبان قراءة ابن عامر وابن عباس للفائدة بنقله كلام ابن هشام في مغنیه، كما ونقل كلام الفارسي في توجيهه لهذه القراءة، حيث يقول: ... فقدّم المفعول الأول وزيدت فيه (لام التقوية)، وحذف المضاف والمفعول الثاني، وكان الأشموني قد وقف على (لام التقوية) ولم يذكر هذه القراءة البتة (الصبان أ.، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 1997م)، ويرى الباحث أن قطع الإضافة في ذلك أولى من حيث إجماع القراء عليها.

## الخاتمة

وختاماً أحمدُ الله تبارك وتعالى أن منَّ عليَّ بإتمام هذه الدراسة التي أرجو أن ينفع الله بها الباحثين وأن

يجعلها في ميزان حسناتي، ومن النتائج التي توصلت إليها:

1. مدى اهتمام كل من الأشموني والصبان في القراءات القرآنية.
2. لم يفرق الأشموني والصبان بين القراءات من حيث الاحتجاج بها في المسائل اللغوية والنحوية.
3. وافق الصبان الأشموني في أكثر المسائل وهذا ليس بغريب
4. أضاف الصبان تحت مسمى (فائدة) بعض المسائل التي لم يُشر إليها الأشموني في شرحه من ذلك: حذف نون الجمع ونون المثني للإضافة وللضرورة ولتقصير الصلّة وقد استشهد بقراءة الحسن على جواز حذف النون من الاسم المعروف بأل كـ (والمقيمي الصلّة) بنصب الصلّة، ومن الاسم الخالي من (أل) كـ (وما هم بضارين به من أحد) بحذف النون من (بضارين).
5. تفضيل الصبان أحد الوجوه التي ذكرها الأشموني في قراءة قرآنية على الوجوه الأخرى لأن ذلك الأكثر في اللغة كمسألة تقدير مبتدأ أو خبر فقد استحسّن كون المبتدأ هو المحذوف في حين أن الأشموني ساوى بين التوجيهين.
6. لم يتعصب الأشموني ولا الصبان لمدرسة نحوية معينة فقد كانا مستقلين في المذهب، إذ وافق الأشموني الكوفيين فيما يقارب العشرين مسألة.
7. وافق الأشموني ابن مالك في كثير من المسائل منها جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار والمجرور كقراءة حمزة في (به والأرحام) بجرّ والأرحام وقد استشهد لهذه القراءة بأقوال مأثورة عن العرب، وجواز الفصل بين المتضايقين بغير ظرف أو جار ومجرور؛ كقراءة ابن عامر: (قتل أولادهم شركائهم) إذ فصل بينهما بالفاعل، وقراءة أخرى في قوله تعالى: (مُخْلِفَ وعدة رُسُلِهِ) إذ فصل هنا بين المتضايقين بالمفعول به، وقد وافق الصبان الأشموني في ذلك وهما بذلك يوافقان مذهب الكوفيين.

8. لم يكد يخلو باب من أبواب النحور واللغة من شاهد قراءة قرآنية وهذا يدل على مدى حرص الأشموني بهذا العلم.
9. يعد شرح الأشموني على ألفية ابن مالك من أشهر الشروح لكمية الفائدة فيه.
10. كان الأشموني يحتج بقراءة لقرء مجهولين.
11. تأثر الصبان كثيرا في السيوطي وابن قاسم العبادي والدماميني، فلم تخل مسألة من آرائهم.
12. اختلف منهج الأشموني في ذكر أصحاب القراءات فأحيانا كان يذكر صاحب القراءة صراحة، وأحيانا أخرى يقول وقرئ وهكذا.
13. كثرة المصطلحات البصرية في شرح الأشموني وفي حاشية الصبان مقارنة مع المصطلحات الكوفية.

## المراجع العلمية

القرآن الكريم.

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الجزري. (1979م). *النهاية في غريب الحديث والأثر* (الإصدار د.ط.). (طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المحرر)

بيروت: المكتبة العلمية.

ابن الأحنف، أحمد بن أبي بكر الجبلي اليمني. (2018م). *البستان في إعراب مشكلات القرآن* (الإصدار 1). (أحمد محمد عبد الرحمن الجندي، المحرر) المملكة العربية السعودية: مركز الملك فيصل

للبحوث والدراسات الإسلامية.

الأخفش، أبو الحسن المجاشعي البلخي البصري. (1990م). *معاني القرآن* (الإصدار 1). -: مكتبة الخانجي.

الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى. (1998م). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك* (الإصدار 1). بيروت: دار الكتب العلمية.

الأفغانّي، سعيد بن محمد بن أحمد. (د.ت). *من تاريخ النحو العربي* (الإصدار د.ط.). -: مكتبة الفلاح.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (2003م). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين* (الإصدار 1). بيروت: المكتبة العصرية.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين: (1998م). *ارتشاف الضرب من لسان العرب* (الإصدار 1). (رجب عثمان ورمضان عبد التوّاب، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين: (1420هـ). البحر المحيط في التفسير (الإصدار د.ط).  
(صدقي محمد جميل، المحرر) بيروت: دار الفكر.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين: (2013م). التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل  
(الإصدار 1). (حسن هندراوي، المحرر) دمشق: دار القلم.

ابن أيوب، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل صاحب حماة. (2000م). الكناش في فني النحو والصرف.  
بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم. (1422هـ). صحيح البخاري (الإصدار 1). مصر:  
السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق .

ابن بطل، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك. (2003م). شرح صحيح البخاري (الإصدار 2).  
(أبو تميم ياسر بن إبراهيم، المحرر) السعودية: مكتبة الرشد.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. (2011م). السنن الكبير (الإصدار 1). (عبد الله بن عبد  
المحسن التركي، المحرر) القاهرة: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية .

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى: (1996م). الجامع الكبير (سنن الترمذي) (الإصدار 1). (بشار  
عواد معروف، المحرر) بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى: (1975م). سنن الترمذي (الإصدار 2). مصر: شركة مكتبة  
ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم. (2015م). الكشف والبيان عن تفسير القرآن (الإصدار 1).  
(صلاح باعثمان، حسن الغزالي، زيد مهارش، أمين باشه، المحرر) المملكة العربية السعودية:  
دار التفسير.

الثَّمانينيّ، أبو القاسم عمر بن ثابت. (1999م). شرح التصريف (الإصدار 1). (إبراهيم بن سليمان البعيمي، المحرر) - مكتبة الرشد.

الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن. (د.ت). تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (الإصدار د.ط). بيروت: دار الجيل.

ابن الجزري، شمس الدين، أبو الخير محمد بن محمد. (د.ت). النّشر في القراءات العشر (الإصدار د.ط). (علي محمد الضباع، المحرر) - المطبعة التجارية الكبرى.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان الموصليّ: (1998م). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (الإصدار 1). (محمد عبد القادر عطا، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان الموصليّ: (1954م). المنصف (الإصدار 1). - دار إحياء التراث القديم.

ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي. (1422هـ). زاد المسير في علم التفسير (الإصدار 1). (عبد الرزاق المهدي، المحرر) بيروت: دار الكتاب العربي.

ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر. (1989م). أمالي ابن الحاجب (الإصدار د.ط). عمان: دار عمار.

حسن، عباس. (د.ت). النحو الوافي (الإصدار 15). لبنان: دار المعارف.

ابن حنبل، الإمام أحمد. (2001م). مسند الإمام أحمد بن حنبل (الإصدار 1). لبنان: مؤسسة الرسالة.

ابن خالويه، أبو جعفر محمد بن أحمد. (2006م). إعراب القراءات السبع وعللها (الإصدار 1). (أبو محمد الأسيوطي، المحرر) لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد. (1401هـ). *الحجة في القراءات السبع* (الإصدار 4). (عبد العال سالم مكرم، المحرر) بيروت: دار الشروق.

ابن الخبّاز، أحمد بن الحسين. (2007م). *توجيه اللمع* (الإصدار 2). (فايز زكي محمد دياب، المحرر) مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

الدّانيّ، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان. (2007م). *الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل وفي المشهور من الكلام* (الإصدار 1). (حاتم صالح الضّامن، المحرر) دمشق: دار البشائر.

الدّمامينيّ، بدر الدين محمد بن أبي بكر المخزومي القرشي. (2009م). *مصابيح الجامع* (الإصدار 1). (نور الدين طالب، المحرر) سوريا: دار النوادر.

الرازويّ، فخر الدّين أبو عبد الله محمد بن عمر التيمي. (1420هـ). *مفاتيح الغيب* (الإصدار 3). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الرمانيّ، أبو الحسن علي بن عيسى. (1998م). *شرح كتاب سيبويه*. (سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، المحرر) السعودية: الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

زاده، شيخ محمد بن مصطفى القوجوي. (1995م). *شرح قواعد الإعراب لابن هشام* (الإصدار 1). (إسماعيل إسماعيل مروة، المحرر) دمشق: دار الفكر.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل. (1988م). *معاني القرآن وإعرابه* (الإصدار 1). (عبد الجليل عبده شلبي، المحرر) بيروت: عالم الكتب.

الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله. (1957م). البرهان في علوم القرآن (الإصدار 1).  
(محمد أبو الفضل إبراهيم، المحرر) بيروت: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي  
وشركائه.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن فارس. (2002م). الأعلام (الإصدار 15). -: دار العلم.

الزّمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد: (1407هـ). الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل  
(الإصدار 3، المجلد 2). بيروت: دار الكتاب العربي.

الزّمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد: (1993م). المفصل في صنعة الإعراب (الإصدار  
1). (علي بو ملح، المحرر) بيروت: مكتبة الهلال.

ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة. (د.ت). حَجّة القراءات (الإصدار د.ط). (سعيد  
الأفغاني، المحرر) -: دار الرّسالة.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي. (د.ت). الأصول في النحو (الإصدار د.ط،  
المجلد 1). (عبد الحسين الفتلي، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.

السّخاويّ، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن. (د.ت). الضوء اللامع لأهل القرن التاسع  
(الإصدار د.ط). بيروت: دار مكتبة الحياة.

السّمّرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد. (د.ت). بحر العلوم (الإصدار د.ط). -: -.

السمين الحلبيّ، أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم. (د.ت). الدر المصون في علوم الكتاب  
المكنون. (أحمد الخراط، المحرر) دمشق: دار القلم.

السهيلى، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله. (1992م). نتائج الفكر في النحو (الإصدار 1). بيروت: دار الكتب العلمية .

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (1988م). الكتاب (الإصدار 3). (عبد السلام محمد هارون، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان. (2008م). شرح كتاب سيبويه (الإصدار 1). (أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1989م). الاقتراح في أصول النحو وجدله (الإصدار 1). (محمود فجال، المحرر) دمشق: دار القلم.

الشَّاطِبيّ، أبو إسحق إبراهيم بن موسى. (2007م). المقاصد الشافعية في شرح الخلاصة الكافية (الإصدار 1). (عبد المجيد قطامش، المحرر) مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

الصَّبَّان، أبو العرفان محمد بن علي (1997م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (الإصدار 1). بيروت: دار الكتب العلمية.

الصَّبَّان، أبو العرفان محمد بن علي (2002م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (الإصدار 1). (محمود بن الجميل، المحرر) القاهرة: مكتبة الصفا.

الطَّبْرِيّ، أبو جعفر محمد بن جرير. (2001م). تفسير الطَّبْرِيّ (الإصدار 1). (عبد الله بن عبد المحسن التركي، المحرر) -: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

الطَّبْيِيّ، شرف الدين الحسين بن عبد الله. (1997م). شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (الإصدار 1). (عبد الحميد هندراوي، المحرر) مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز.

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد الطاهر. (1984م). *التحرير والتنوير* (الإصدار د.ط.). تونس: الدار التونسية للنشر.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. (1379هـ). *فتح الباري بشرح صحيح البخاري* (الإصدار د.ط.). بيروت: دار المعرفة.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي. (1996م). *الممتع الكبير في التصريف* (الإصدار 1). لبنان: مكتبة لبنان.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب. (1422هـ). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز* (الإصدار 1). (عبد السلام عبد الشافي محمد، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني. (1980م). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك* (الإصدار 20). (محمد محيي الدين عبد الحميد، المحرر) القاهرة: دار التراث.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (د.ت). *التبيان في إعراب القرآن* (الإصدار د.ط.). (علي محمد البجاوي، المحرر) -: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (1995م). *اللباب في علل البناء والإعراب* (الإصدار 1). (عبد الإله النبهان، المحرر) دمشق: دار الفكر.

الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. (1993م). *الحجة للقراء السبعة* (الإصدار 2). (عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، المحرر) دمشق: دار المأمون للتراث.

الفارضي، شمس الدين محمد. (2018م). *شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك* (الإصدار 1). (أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، المحرر) لبنان: دار الكتب العلمية.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن منظور الديلمي (1435هـ). كتاب فيه لغات القرآن (الإصدار د.ط).  
(جابر بن عبد الله السريع، المحرر) -: - .

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن منظور الديلمي (د.ت). معاني القرآن (الإصدار 1). (أحمد  
النجاتي، محمد النجار، عبد الفتاح الشلبي، المحرر) مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.

الفراهيديّ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو (1995م). الجمل في النحو (الإصدار 5). (فخر  
الدين قباوة، المحرر) -: - .

الفراهيديّ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو (1995م). كتاب العين (الإصدار د.ط). (إبراهيم  
السامرائي، مهدي المخزومي، المحرر) بيروت: دار ومكتبة الهلال.

الفيوميّ، أبو العباس. (د.ت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. بيروت: المكتبة العلمية .

القرطبيّ، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري. (1964م). الجامع لأحكام القرآن (الإصدار 2).  
(أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، المحرر) القاهرة: دار الكتب المصرية.

القسطلانيّ، أبو العباس أحمد بن محمد بن أبو بكر. (1323هـ). إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري  
(الإصدار 7). مصر: المطبعة الكبرى الأميرية.

القيسيّ، أبو محمد مكي بن أبي طالب بن مختار. (1405هـ). مشكل إعراب القرآن (الإصدار 2). (حاتم  
صالح الضامن، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة .

الكرماني، محمد بن أبي المحاسن بن أبي الفتح. (2001م). مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني  
(الإصدار 1). (عبد الكريم مصطفى مدلج، المحرر) بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر  
والتوزيع.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (2021م). *الفقيه ابن مالك* (الإصدار 4). (عبد المحسن بن محمد القاسم، المحرر) -: -.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1990م). *شرح تسهيل الفوائد* (الإصدار 1). بيروت: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (1982م). *شرح الكافية الشافية* (الإصدار 1). (عبد المنعم أحمد هريدي، المحرر) مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي. (د.ت). *المقتضب* (الإصدار د.ط). (محمد عبد الخالق عزيمة، المحرر) بيروت: عالم الكتب.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى التميمي، أبو بكر. (1400هـ). *السبعة في القراءات* (الإصدار 2). (شوقي ضيف، المحرر) مصر: دار المعارف.

محيسن، محمد سالم. (1997م). *الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر* (الإصدار 1). بيروت: دار الجيل.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. (1414هـ). *لسان العرب* (الإصدار 3). بيروت: دار صادر.

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الأنصاري. (2008م). *التوضيح لشرح الجامع الصحيح* (الإصدار 1). دمشق: دار النوادر.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي. (1428هـ). *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد* (الإصدار 1). القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن الناظم، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك. (2000م). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (الإصدار 1). (محمد باسل عيون السود، المحرر) -: دار الكتب العلميّة.

النّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد المرادي النحوي (1421هـ). إعراب القرآن (الإصدار 1). (عبد المنعم خليل إبراهيم، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

النّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد المرادي النحوي (1409هـ). معاني القرآن (الإصدار 1). (محمد علي الصابوني، المحرر) مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

النسفي، نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد. (2019م). التيسير في التفسير (الإصدار 1). (ماهر أديب حبوش، المحرر) أسطنبول: دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث.

النّعمانّي، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل. (1998م). اللباب في علوم الكتاب (الإصدار 1). (عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

النّيسابوريّ، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين. (1416هـ). غرائب القرآن ورغائب الفرقان (الإصدار ط1). (زكريا عميرات، المحرر) بيروت: دار الكتب العلميّه .

النّيسابوريّ أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهّان. (1981م). المبسوط في القراءات العشر (الإصدار د.ط). (سبيع حمزة حاكيمي، المحرر) دمشق: مجمع اللغة العربيّة.

الهذليّ، أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة (2007م). الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها (الإصدار ط1). (جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، المحرر) سوريا: مؤسسة سما للتوزيع والنشر.

الهرويّ، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهرّي. (1991م). معاني القراءات للأزهري (الإصدار 1). المملكة العربيّة السعوديّة: مركز البحوث في كلية الآداب.

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (د.ت). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك* (الإصدار د.ط).  
(يوسف الشيخ محمد البقاعي، المحرر) بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (د.ت). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب* (الإصدار د.ط). (عبد الغني الدقر، المحرر) سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع .

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (1383هـ). *شرح قطر الندى وبل الصدى* (الإصدار 11). (محمد محيي الدين عبد الحميد، المحرر) القاهرة: دار الطلائع.

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (1985م). *مغني اللبيب عن كتب الأعراب* (الإصدار 6). (مازن المبارك، محمد علي حمد الله، المحرر) دمشق: دار الفكر .

الواسطي، أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن. (2004م). *الكنز في القراءات العشر* (الإصدار 1). (خالد المشهداني، المحرر) القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

ابن الوردي، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر. (2008م). *تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة* (الإصدار 1). المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشد.

ابن يسعون، أبو الحجاج يوسف بن يقي. (2008م). *المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح* (الإصدار). (محمد بن حمود الدعجاني، المحرر) السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

ابن يعيش، أبو البقاء علي بن يعيش. (2001م). *شرح المفصل للزمخشري* (الإصدار 1). (إميل بديع يعقوب، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

## الملاحق

### ملحق (أ)

#### شهادة قبول نشر البحث المستل من الاطروحة

عنوان البحث: اثر القراءات القرآنية المتواتره في التوجيه النحوي في شرح الأشموني حاشية الصبّان.





**AN-Najah National University**  
**Faculty of Graduated Studies**

**QUR'ANIC READINGS BETWEEN  
AL-ASHMOUNI (D. 900 AH) IN HIS  
COMMENTARY AND AL-SABBAN (D. 1206 AH)  
IN HIS FOOTNOTE A STUDY IN LINGUISTIC  
AND GRAMMATICAL PROTEST**

**By**  
**Ibrahim Muhammad Hasan Fukara**

**Supervisor**  
**Prof. Ahmad Hamed**

**This Dissertation is submitted in partial fulfillment of the requirements for the  
degree of Ph.D in Arabic Language and Literature, Faculty of Graduate Studies,  
An-Najah National University, Nablus- Palestine.**

**2023**

# **QUR'ANIC READINGS BETWEEN AL-ASHMOUNI (D. 900 AH) IN HIS COMMENTARY AND AL-SABBAN (D. 1206 AH) IN HIS FOOTNOTE A STUDY IN LINGUISTIC AND GRAMMATICAL PROTEST**

**By**  
**Ibrahim Muhammad Hasan Fukara**  
**Supervisor**  
**Prof. Ahmad Hamed**

## **Abstract**

This study aims are the following: showing the impact of Quranic readings on Al-Ashmouni and Al-Sabban, as it presented the readings they used in their books "The Footnote" of Al-Sabban and "The Explanation" Of Al-Ashmouni. My study focused on their position on these readings too. The study also compared their interpretations of these readings with those of early grammarians. It is worth mentioning that Al-Ashmouni and Al-Sabban were on the same page when it came to the directions for reading. They did not make a difference between the various types of Quranic readings, whether frequent, singular, or anomalous when using them as evidence, as they made every effort to utilize those readings. My study followed a descriptive comparative analytical approach.

My study contained an introduction that was showing the importance of the study, its goals, problematic, and the methodology employed. The introduction was followed by a discussion on Al-Ashmouni and Al-Sabban, as well as the meaning of some argumentations linguistically and technically. In addition to four chapters the study was divided according to linguistic and grammatical topics.

The first chapter was entitled: the impact of Quranic Readings on phonetic issues and the second chapter was focused on the impact of Quranic readings on morphological issues. The third chapter is about the impact of Quranic readings on grammatical issues and the fourth chapter is about the impact of Quranic readings on semantic issues.

Later came the conclusion that included the most prominent results that have been reached among which: Al-Ashmouni and Al-Sabban's interests in Quranic readings and how they did not differentiate between readings in using them as evidence for linguistic and grammatical issues. In addition, to the fact that Al-Sabban agreed with Al-Ashmouni in most matter and more. Based on these findings, the researcher concluded

that Al-Ashmouni and Al-Sabban were not biased towards a particular linguistic or grammatical school. However, they employed visual terms such as prepositions, pronouns, and active participles, but not negative.

**Keywords:** Quranic readings; The Ashmonite; Soap; Linguistic and grammatical protest.